المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية والإستراتجية

تخصص إدارة النزاعات الدولية

السياسة الأمريكية الروسية تجاه القوى الصاعدة

دراسة حالة: الصين - إيران

مذكرة مقدّمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالبة:

بية حكيمي

إشراف الأستاذ:

د. علي ربيج

أعضاء لجنة المناقشة	
الدكتور كمال بشرف	رئيسا
الدكتور علي ربيج	مشرفا ومقررا
الدكتور طارق تاحي	مناقشا

السنة الدراسية:

2016/2015

الشكر والعرفان

في بادئ الأمر نشكر الله عز وجل الذي أنعم علينا بالصبر لاستكمال هذا العمل.

التقدم بالشكر إلى كافة أساتذتنا الكرام والذي ساعدونا في المسار الدراسي بشكل عام ، وبالأخص الأستاذ المشرف على هذه المذكرة الدكتور علي ربيج الذي سهر على توجيهنا بحزم لاستكمال شروط البحث العلمي بكل تفاني وإخلاص وأخلاقية علمية.

بالإضافة إلى شكر كل أسرة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية. وإلى كل من ساهم في استكمال هذا العمل.

الإهداء

إلى أمي.

إلى أبي.

إلى إخوتي.

ملخص الدراسة:

شهدت فترة الحرب الباردة صراعا شديدا بين القوى العظمى ،وقد امتدت أثار هذا الصراع لتأخذ أبعاد عالمية، وبسقوط الإتحاد السوفيتي انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالقيادة العالمية وسيادة نظام أحادي القطبية في الساحة الدولية وقد أخذت الولايات المتحدة باحتواء روسيا وريثة الإتحاد السوفيتي والتي كانت تتخبط في مشاكله، وجرها نحو شراكة غير متكافئة،و لكن مع نهاية التسعينيات وبداية الألفية الجديدة وتغير هرم السلطة في روسيا ظهرت قيادة جديدة تسعى إلى استعادة القوة المفقودة.

في نفس الفترة ظهرت بعض القوى على الساحة الإقليمية والدولية من بينها الصين التي تميزت بنموها الاقتصادي، وإيران بملفها النووي وسيطرتها على مخزون هائل من الطاقة، وهو الأمر الذي استغلته روسيا لمحاولة استعادة مكانتها وقدرتها التأثيرية، ووضع حد لنظام الأحادية القطبية،ومن خلال ذلك قامت بتوجيه سياستها نحو التحالف والتقارب مع هذه القوى لتجسيد نظام متعدد الأقطاب. الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تشعر بالتهديد وتحاول احتواء هذه القوى عن طريق استخدام آليات توقف بها هذا الصعود وذلك من خلال تفعيل دور المنظمات الدولية و إقامة تحالفات مع دول معادية لهذه القوى أو دول منافسة، لكن هذه السياسات كانت أكثر عقلانية نظرا لارتباطها مع هذه الدول، فالصين ترتبط معها اقتصاديا، أما إيران فيعتبر العامل الجيوستراتيجي من العناصر التي تفسر العقلانية في التصرف معها نظرا لتواجد إيران ضمن مجالها الحيوي. فهي تحاول منع أي تحالف بين القوى الصاعدة مع روسيا. ومنه فإن السياسة الأمريكية الروسية تجاه القوى الصاعدة هي عودة صراع من أجل إعادة ترتيب موازين القوى في العالم.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، القوى الصاعدة، القوى الإقليمية،الولايات المتحدة،روسيا،الصين،إيران.

Résumé

Au cours de la période de la guerre froide, le monde a connu un conflit sévère entre les superpuissances, ce conflit a pris des dimensions mondiales.

Apres l'effondrement du bloc soviétique, les Etats-Unis atteignent le statut d'hyperpuissance, et cherche à contenir la Russie l'héritier de l'union soviétique, qui a souffrait de problèmes, mais depuis le changement du pouvoir en 2000, La Russie cherche de restaurer son statut international.

Dans la même période, le monde a connu l'émergence de certains puissance a sa voir La Chine par sa croissance économique, et l'Iran par son projet nucléaire et ses immenses réserves des sources d'énergie.

La Russie a exploité cette situation pour restaurer son statut international et mettre fin à l'uni polarité américaine, à travers des alliances avec ces puissances émergentes afin de réaliser un système multipolaire.

D'autre part, les Etats-Unis a essayé de contenir cette menace par l'activation du rôle d'organisation internationales, ou établir des alliance avec des pays hostile ou concurrente à ces puissances émergentes.

En parallèle les Etats- Unis était rationnel dans ses relations avec ces pays, vue les lien économique avec La Chine, et le rôle que joue l'Iran comme facteur régionale dans l'espace vital américain, donc les Etats- Unis tente d'empêcher toute alliance entre La Russie et les pays émergentes, cela veut dire que la politique russo-américain à l'égard des puissances émergentes est défini comme un retour du conflit afin de réorganiser les balances de force dans le monde.

Les mots clés : les puissances émergentes – la politique étrangère - les Etats-Unis Américaines – La Russie – La Chine – L'Iran – les puissances régionales.

مقدمة

مقدمة:

شهدت العلاقات الدولية العديد من التطورات نظر لدينامكية المجال والتي تأثرت بمجموع المتغيرات التي عرفها العالم، والتي أثرت بدورها على طبيعة النظام الدولي، فبانتهاء الحرب العالمية الثانية دخل العالم نظام الثنائية القطبية والذي يمثله المعسكرين، الغربي بزعامة الولايات المتحدة والمعسكر الشرقي تحت قيادة الإتحاد السوفيتي، وقد ساد في هذه الفترة علاقات صراع دائم سواء كان مباشر أو غير مباشر بين الطرفين، وتأثير هذا الصراع لم يكن محصورا على بينهما بقدر ما كان حول مناطق النفوذ، ونقاط الخلاف، وذلك يعني أن العالم بأسره بمختلف الفاعلين فيه قد تأثر بهذا الصراع، حيث أصبح أي حدث مهما كان حجمه في الساحة الدولية تكون الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي فيه.

لكن هذا الوضع لم يدم، نظرا لتزايد القوة الأمريكية على حساب القوة السوفيتية وبذلك انتهت الحرب الباردة و دخول العالم إلى مرحلة جديدة تميزت بظهور نظام دولي جديد ذو قطب واحد تسيطر فيه الولايات المتحدة على الوضع الدولي. والتي أخذت في تسييره بما يخدم أهدافها ومصالح دول الكتلة الغربية التي تمثلها. وبتفكك الإتحاد السوفيتي ورثت روسيا عناصر القوة التي كان يملكها وفي نفس الوقت ورثت عنه أيضا مشاكله، مما جعل روسيا تعيش في دوامة وتتخبط في هذه المشاكل وما زاد في ذلك الضغوط الأمريكية للسيطرة عليها،ودحض أي طموح عودة لها، وفي الجانب الروسي ونظر لإدارة الحكم السائدة في تلك الفترة كان هناك انسياق التام إلى الجانب الأمريكي بدعوى الشراكة والتي كانت حقيقتها عناصر الضعف التي تركت فيها روسيا.

وبعيدا عن الدول الرئيسة وهي الولايات المتحدة والدول المنكسرة والتي تتمثل في روسيا، في تلك الفترة بدأت تبرز بعض القوى على الساحة الدولية تميزت بتنامي قدراتها الاقتصادية من خلال اعتبار أن العامل الاقتصادي أخذ الأهمية الأولى على حساب الجانب العسكري في تحديد عناصر القوة، وهذه القوى أخذت في الصعود تدريجيا بداية على مستواها الإقليمي، والتي أصبحت تحاول مجارات الولايات المتحدة على مستوى المراكز العالمية في الترتيب الدولي في مجالات عدة .

وبوصول فلاديمير بوتين للحكم والذي يتميز بنزعة الإمبراطورية الروسية ، برزت أوجه جديد في توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه العالم وبخاصة الولايات المتحدة والتي استغلت صعود هذه القوى لمحاولة تغير نظام القطب المهيمن وترسيخ نظام المتعدد الأقطاب.

ومن خلال ذلك تركزت السياسة الخارجية الأمريكية في محاولة كبح صعود هذه الدول وظفت عدة استراتيجيات، وذلك للمحافظة على نظام أحادي القطب، فهي حسب جون أركيلا "تبحث عن نظام متعدد المراكز ،والذي يتكون من مناطق يتحرك كل منها بديناميكية الحركية الخاصة بها".

هناك مجوعة من القوى الصاعدة على المستوى الدولي التي تريد أن تفرض وجودها في النظام الدولي، ومن بينها الصين التي شهدت تنامي في قدراتها العسكرية والتكنولوجيا على مستوى جوارها الإقليمي، بالإضافة إلى إيران التي تسعى إلى تحقيق النفوذ الإقليمي. وقد ارتبط هذا الصعود مع طبيعة العلاقات الأمريكية الروسية والتي أصبحت محدد أساسي في سلوكها تجاه هذه القوى الصاعدة.

إشكالية الدراسة:

عرفت العلاقات الأمريكية نوعا من الدينامكية والتغير منذ الحرب العالمية الثانية والتي تميزت بالتنافس والصراع، ونتائج هذه العلاقات كثيرا ما تسيطر على توجهاتهما في تعاملهما مع الآخر من الدول، ومنه نطرح الإشكال التالي:

كيف تؤثر العلاقات الأمريكية الروسية على سياساتهما الخارجية تجاه القوى الصاعدة ؟

وبأسئلة فرعية:

ما هي مستويات العلاقة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية؟

ما هي الإستراتيجيات الأمريكية تجاه طموحات القوى الصاعدة؟

هل يعتبر التحالف الروسي مع القوى الصاعدة هو مواجهة للهيمنة الأمريكية؟

وللإجابة عن الإشكالية والتساؤلات الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

شكلت طبيعة ومستوى العلاقات الأمريكية الروسية مدخلا لفهم وتحليل سياستهما الخارجية تجاه القوى الصاعدة، **فكلما تباعدت وتضاربت المصالح والأهداف بينهما كلما انتهجا سياسة خارجية متضاربة ومتصارعة تجاه هذه القوى الصاعدة.**

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الأولى: تختلف مستويات العلاقات الأمريكية الروسية باختلاف مناطق النفوذ .

الفرضية الثانية: تتحدد السياسات الأمريكية تجاه القوى الصاعدة حسب إدراكاتها لها.

الفرضية الثالثة: التحالف الروسي مع القوى الصاعدة مواجهة لسياسات الاحتواء الأمريكية.

أهداف الدراسة:

تكمن الأهداف المراد تحقيقها من هذه الدراسة في:

- ✓ التعرف على طبيعة العلاقات الأمريكية الروسية وحدود تأثيرها في العالم.
- ✓ دراسة تأثيرات صعود قوى جديد على الساحة العالمية وكيفية استغلالها من طرف الدول الكبرى في الحفاظ على هيمنتها أو لضمان عودتها.
- ✓ التعرف على مدى سيطرة متغير المصلحة في السياسيات المنتهجة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا تجاه القوى الصاعدة.
- ✓ كيفية تأثير الترابط في المجال التجاري بين الولايات المتحدة والصين في انتهاج سياسة أكثر عقلانية.
- ✓ التوصل إلى أهمية إستراتيجية التحالف التي تنتهجها روسيا في التقليل من الدور الأمريكي وترسيخ نظام متعدد الأقطاب.
- ✓ إبراز الاختلافات في الأهداف الأمريكية والروسية تجاه القوى الصاعدة.

- ✓ توضيح تشابه النتائج المراد الوصول إليها من السياسات التي تنتهجها كل الولايات المتحدة وروسيا تجاه القوى الصاعدة.

الإطار المنهجي للدراسة:

يعتبر المنهج من أهم الوسائل التي تساعد على تحقيق دراسة علمية، ويعتبر عنصر أساسي فيها، والمناهج تتعدد وتختلف باختلاف طبيعة البحث، ويمكن استخدام مجموعة من المناهج في نفس البحث حيث ليس بالضرورة استخدام منهج بحد ذاته دون منهج آخر، وفي دراستنا قمنا باستخدام مجموعة من المناهج والتي تخدم البحث وهي كالتالي:

المنهج التاريخي:

يدور هذا المنهج حول الجهود الضخمة التي يبذلها الباحثون لتحليل مختلف الأحداث التي حدثت في الماضي وتفسيرها بصورة علمية تحديد تأثيرها على الواقع الحالي للمجتمعات واستخلاص العبر منها، حيث يستخدم هذا المنهج الاسترجاعي للحصول على أنواع مختلفة من البيانات والمعلومات ذات الطابع المعرفي وذلك لتحديد تأثير هذه الأحداث الماضية على المشكلات والقضايا الحالية.[1]

ومن خلال ذلك قمنا في دراستنا باستخدام المنهج في دراسة طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا أثناء الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة باعتبارها أحداثا ماضية، لكنها تساعدنا في فهم العلاقات الأمريكية الروسية في وقتنا الحالي حيث أن التحالفات التي كانت في السابق وخاصة في فترة الحرب الباردة بدأت توظف من جديد، بالإضافة إلى تأثير أحداث تلك الفترة على الوقت الحالي فهوس الإمبراطورية في الفكر الروسي عاد للظهور ولكن بصفة أخرى بالإضافة لميزة الصراع والتنافس في تلك الفترة يفسر الفترة الحالية من تصادم السياسات الأمريكية الروسية تجاه الدول التي كانت تمثل دول الحليفة.

[1] محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والمحطات**(الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع،1999)،ص.36.

منهج دراسة الحالة:

يهدف منهج دراسة الحالة إلى التعرف على خصائص ومضامين ظاهرة واحدة بصورة مدققة ومفصلة، ويرتكز هذا المنهج على تحديد حالة محددة بعينها كخطوة أولى، ومن ثم جمع معلومات مفصلة ودقيقة عنها كخطوة ثانية وتحليل المعلومات التي تم جمعها بطريقة علمية وموضوعية للحصول على نتائج محددة يمكن تعميمها واقتراح أساليب معالجتها على حالات أخرى مشابهة.

ويمكن تعريف منهج دراسة الحالة على أنه" **عبارة عن بحث متعمق لحالة محددة بهدف الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها على حالات أخرى مشابهة**".[1]

وفي دراستنا التي تتناول متغير القوى الصاعدة والتي تتعدد وتختلف، تم اختيار حالتين وذلك من خلال أن الصين دولة حققت الصعود على المستوى الإقليمي وتطمح إلى الصعود العالمي، واختيار إيران على أنها دولة حققت القوة في جانبها الداخلي وتسعى إلى تحقيق الهيمنة والنفوذ الإقليمي لتكون قوة إقليمية صاعدة، ومن خلال بحثنا حاولنا تفصيل مقومات كل قوة ودراسة سياسات كل من الولايات المتحدة وروسيا تجاه كل دولة ومحاولة الوصول إلى نتائج وتعميمها هذه السياسات على باقي القوى الصاعدة.

المنهج الوصفي:

يركز المنهج على وصف دقيق وتفصيلي لظاهرة أو موضوع محدد على صورة نوعية، كمية، أو رقمية، وقد يقتصر هذا المنهج على وضع قائم في فترة زمنية محددة، ويهدف هذا المنهج إما إلى رصد ظاهرة أو موضوع محدد يهدف لفهم مضمونها، ويكون هدفه الأساسي تقويم وضع معين.

من خلال دراستنا اعتمدنا على المنهج الوصفي في وصف السياسات الأمريكية والروسية تجاه القوى الصاعدة في حالتي الصين وإيران في الفترة ما بين 2000م و2015م وتتبع مسارها

[1] محمد عبيدات، **مرجع سابق**،ص.41.

لفهم تطوراتها. بالإضافة إلى الوصف الرقمي في الجانب الإحصائي والنسب المئوية، وحجم التبادلات بين الدول الأربعة.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في طبيعة الموضوع الذي تعالجه المشكلة المطروحة والنتائج التي يتم التوصل إليها، إضافة إلى دورها في إثراء النقاشات العلمية وتنقسم هذه الأهمية إلى أهمية علمية وأهمية عملية.

الأهمية العلمية:

نعني بالأهمية العلمية مدى إضفاء الأفكار الجديدة في الإطار المعرفي والعلمي بشأن الظاهرة المدروسة، ومدى إفادة المنظرين والدارسين ، وتكمن أهمية دراستنا في أنها قد تناولت العديد من القوى الدولية، فتعتبر الولايات المتحدة دولة عظمى وروسيا دولة عائدة،أما الصين وإيران فهما قوتان صاعدتان وهذه الفواعل تحاول كل منها البحث عن مصالحها، الأمر الذي يدفعها إلى الدخول في تحالفات، وهنا تكمن أهمية الموضوع في أن الدارس أو الباحث عند محاولة فهمه للعلاقات الدولية يمكن أن تساعده الدراسة من خلال أن فهم العلاقات الدولية هي بفهم العلاقات فيما بين الدول الكبرى.

الأهمية العملية:

يعتبر الجانب العملي للدراسة ذو قدر كبير من الأهمية، فيمكن أن يفيد الباحث عند خروجه من طابع الأكاديمي إلى الممارسة، وخاصة صناع القرار في فهم مجريات الساحة الدولية وأهداف السياسات الخارجية للدول الكبرى الأمر الذي يساعد على توجيه السياسة الخارجية للدولة بما يتماشى مع مصالحها وفقا لمنظور علمي.

الإطار الزماني والمكاني:

يعتبر كل من الإطار المكاني والزماني من أهم العناصر المنهجية التي تساعد الباحث على التحكم في موضوع بحثه، فمن خلاله تحديد الإطار الزماني يستطيع الباحث تجنب التكرار ، أما تحديد الإطار المكاني فهو يضمن عدم تداخل الأفكار و تجاوز السطحية في دراسة الموضوع فكلما يتسع المجال المكاني يزداد تشعب الموضوع ويصعب على الباحث التحكم فيه، وفي دراستنا يمكن تحديد الإطار المكاني والزماني كالآتي:

يبدأ الإطار الزماني في هذه الدراسة من سنة **2000م** وهذه الفترة تمثل تولي الرئيس فلاديمير بوتين الحكم في روسيا والذي يقودها إلى استعادة قوتها ومكانتها الدولية، بالإضافة إلى بدايته النشطة عن طريق إنشاء تحالفات لدعم القوى الصاعدة وخاصة منها إيران والصين، الأمر الذي أدى بالولايات المتحدة اتخاذ الإجراءات المناسبة لاحتواء الدول العائدة والدول الصاعدة على حد سواء، ويتوقف مجال الدراسة إلى غاية الاتفاق النووي الإيراني **2015م** والذي أعطى نقلة في العلاقات بين الدول.

أما الإطار المكاني فيتحدد من خلال مواقع الدول التي تمت دراسة حالتها وهي آسيا بالنسبة للصين، والشرق الأوسط بالنسبة لإيران.

أسباب اختيار الموضوع:

عند اختيار أي موضوع بحث تكون لدى الباحث أسباب موضوعية وأسباب ذاتية لاختياره وتتمثل الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع في:

الأسباب الموضوعية:

تشهد الساحة الدولية حالة من الفوضى نظرا لإعادة ترتيب موازين القوى في العالم، لذلك أردنا من هذه الدراسة التعرف على أهداف القوى الصاعدة في مقابل السياسات التي تنتهجها الدول الكبرى تجاه هذه القوى، وتأثيرها على باقي العالم. ومحاولة تحديد طبيعة هذه العلاقات.

الأسباب الذاتية:

ومن خلال الأسباب الموضوعية السابقة والتي وظفناها لخدمة ذاتيتنا، وهي معرفة دور الجزائر في ظل هذه التغيرات والترتيبات الطارئة على السياسات الدولية ومحاولة تحديد التوجه الذي ستسانده، وتوضيح الجانب الأنسب الذي يتماشى مع سياستها.

الإطار النظري للدراسة:

يعد الإطار النظري من أساسيات البحث من منطلق أن قبل تفسير أي ظاهرة، وجب الرجوع إلى جانبها النظري وذلك للقدرة على التحكم في حدودها أثناء دراستها.

ولمحاولة تحليل الظاهرة محل دراستنا استعنا بمجموعة من النظريات والتي تتمثل في:

المقاربة الواقعية: يربط هانس مورغانتو الخلافات الدولية بمفهوم المصلحة القومية إذ أن السعي إلى تحقيق الأهداف ليس بذات الأهمية من الحفاظ على وجود الدولة يساهم في خلق الصراعات والخلافات الدولية. أي أن المقاربة توضح لنا سلوك الدول في تعاملاتها مع بعضها البعض وهو منطلق المصلحة وهذا تجسده كل من الولايات المتحدة وروسيا في سياستها تجاه القوى الصاعدة.

القوة عند مورغنتو هي المقدرة عل التأثير النسبي الذي تمارسه الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى.وعوامل القوة عديدة المجال الجغرافي الموارد الطبيعية الإمكانيات البشرية. ومن خلال ذلك تسعى كل القوى الصاعدة إلى تعزيز عوامل قوتها بما في ذلك الصين التي تسعى إلى زيادة قوتها من خلال اقتصادها، وإيران من خلال تطوير قدراتها النووية لزيادة قدرتها على الردع.

نظرية الألعاب: تقوم نظرية اللعب على افتراض مفاده وجود مجموعة من متخذي القرارات الذين تتداخل أهدافهم و الذين يسعون لتحقيقها حيث يتوفر لكل واحد منهم سيطرة جزئية او محدودة مع الموقف الذي يتعاملون معه و تتخذ فيها المباريات نوعين:

تنافسية صفرية اذا كان المكسب الذي يحققه طرف ما يعد هزيمة للطرف الآخر

غير تنافسية أي أن مصالح أطراف اللعبة لا تكون بالصورة السابقة و إنما تتداخل بحد يسمح بالمساومة و تقديم التنازلات من كل طرف.

و تفترض نظرية اللعب وجود أربع عناصر أساسية:

وجود طرفين أو أكثر.

أن يكون لكلا طرفي اللعبة أهداف يرد تحقيقها.

امتلاك كل طرف الإستراتيجية لتحقيق تلك الأهداف.

المحصلة أو النتيجة النهائية لتلك الاستراتيجيات.

وهذه النظرية تبرز حقيقة السياسة الأمريكية الروسية التي تعتمد على أهداف تريد حقيقتها في سياستها تجاه القوى الصاعد باستخدام إستراتجيتها التحالف أو الاحتوا.

المقاربة الجيوسياسية: تتعد المقاربات الجيوسياسية لكن المقاربة التي تخدم دراستنا هي لراتزل الذي قدم فكرته الكبرى بأن الدولة كائن عضوي يكبر وتزداد احتياجاته باستمرار وأن لحدود أشبه بالجلد الكائن العضوي والذي يجب أن يتمدد باستمرار مع نموه على حساب الآخرين وبذلك التوسع بمفهوم المجال الحيوي، فبعد أن كانت الأرض التي تشكل قلب الدولة المعترف بها رسميا أصبح ممتدا بمفهوم الحدود الشفافة ليصبح في قلب كل دولة أو جزء من المعمورة تستشعر الدولة أن مصالحها توجد فيها. حيث أنه لكل دولة مجالها الحيوي أو حدودها الشفافة فبالنسبة للولايات المتحدة تعتبر منطقة الشرق الأوسط مجال حيوي لها برغم بعد المسافة، أي إن المجال الحيوي لا يكتفي بالحدود المجاورة للدولة.

<u>أدبيات الدراسة:</u>

تعتبر أدبيات الدراسة من أهم الخطوات المنهجية التي يتبعها الباحث لاستكمال بحثه، وذلك من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة والتي تمكنه من التطرق إلى الأمور التي لم ينتبه لها

الباحثون السابقون وتفادي التكرار، بالإضافة إلى محاولة الربط فيما بين الدراسات السابقة لخدمة البحث الخاص.[1] وتعتبر أهم الأدبيات المستخدمة في دراستنا كالتالي:

– مذكرة **استراتيجيات القوى الكبرى في مواجهة سياسات القوى الكبرى في مواجهة سياسات الاحتواء الأمريكية** من إعداد الطالب منير مباركية والتي تناول فيها الباحث سياسات الاحتواء الأمريكية التي مارستها على كل من الصين في فترة ما بعد الحرب الباردة إلى غاية 2007م وفي المقابل قام الطالب بدراسة أهم الاستراتيجيات التي انتهجتها كل من الصين وروسيا عن طريق التحالفات وإنشاء التكتلات لمواجهة الاحتواء الأمريكي.

– مذكرة **العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون في فترة ما بعد الحرب الباردة** من إعداد الطالبة إيمان حذفاني حيث تم التطرق على مستوى الدراسة إلى العلاقات الأمريكية الروسية في جانبها الاقتصادي، والتي أبرزت من خلالها الجانب التنافسي بين البلدين وتوضح من خلال الدراسة أن العلاقات الاقتصادية الأمريكية الصينية لا تقتصر فقط على الجانب التنافسي فقط بل الجانب التعاوني، وتظهر من خلال الدراسة مدى تشابك كل من الاقتصاد الأمريكي والصين.

– مقالة بعنوان **التعاون الاستراتيجي الروسي –الإيراني** والتي تناولت فيها الكاتبة نورهان الشيخ الأسباب والعوامل التي أدت إلى التقارب الروسي الإيراني وحجم التعاون القائم بين البلدين، وأهم أبعاد وأبرز مجالاته، مع الإشارة إلى خلفية تاريخية موجزة عن العلاقات في فترة ما قبل انهيار الإتحاد السوفيتي.

– مقالة بعنوان **الإستراتجية الروسية في عهد بوتين "أمن الطاقة التنافس من نوع جديد"** من إعداد الدكتورة خليدة كعسيس خلاصي والتي تناولت في دراستها طبيعة العلاقة الأمريكية الروسية منذ وصول الرئيس بوتين للحكم بالإضافة إلى فضاءات التنافس

[1] عبد الله محمد الشريف، **مناهج البحث العلمي دليل الطالب في كتابة الأبحاث والرسائل العلمية**(مصر: مكتبة الشعاع للنشر والتوزيع، 1996)، ص.137

الجديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية، والآليات الأمريكية لردع طموحات القوى الصاعدة في لعب الأدوار عالمية.

– كتاب بعنوان **الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية** للكاتب الدكتور عبد القادر دندن والذي تناول فيه أهم تحولات القوة في العلاقات الدولية وكيفية صنع الأدوار على الصعيد الإقليمي، بالإضافة إلى أن الكاتب تطرق إلى دراسة ميدانية للصين والتي وضح فيها مقومات الدور الإقليمي الصيني.

– كتاب في **L'iran réel** والذي كتبه مجموعة من المدنيين والعسكريين والذي تناول محتواه العلاقات بين روسيا وإيران وخاصة في المجال النووي ومواد الطاقة والتي اعتبرها الكتاب من أهم العوامل المحدد لهذه العلاقات.

تبرير خطة الدراسة:

في سبيل معالجة إشكالية الدراسة تم الاعتماد على ثلاثة فصول، حيث تناولنا في **الفصل الأول** الذي كان عنوانه طبيعة العلاقة الأمريكية الروسية والذي تم إبراز محددات السياسة الخارجية لكل منهما من أجل التعرف على قدرات كل دولة قصد التعرف على حدود دورهما الخارجي، بالإضافة إلى تناول العلاقات الصراعية والتعاونية التي ميزت العلاقات بين الطرفين في فترة زمنية محددة، ثم إبراز تدهور العلاقات مرة أخرى وعودة التنافس والصراع مجددا لكن بصيغ جديدة.

أما **الفصل الثاني** فقد عالج السياسات الخارجية لكل من الولايات المتحدة تجاه القوى الصاعدة والتي بدأنا فيها بدراسة حالة الصين باعتبار الوزن الدولي، وتنالنا فيه مقومات القوة الإقليمية الصينية والتي أكسبتها المكانة الإقليمية ودراسة العناصر القوة التي تساعدها على النمو لتصبح قوة عالمية، ثم التطرق إلى سياسات كل من الولايات المتحدة وروسيا تجاه الصين والتي تبرز الاختلاف الواضح في التوجهات لتكون سياسات رد فعل كل طرف على الآخر .

ومن خلال **الفصل الثالث** قمنا بدراسة الحالة الثانية وهي إيران، وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى عوامل القوة الداخلية في الجانب العسكري والاقتصادي، بالإضافة إلى دور الملف النووي في

تعزيز قوتها النووية ويعتبر الملف النووي من أبرز المقومات التي تمتلكها إيران لتحقيق طموحاتها الإقليمية، وتناولنا في باقي الدراسة أيضا الاتجاهات الأمريكية والروسية تجاه الملف النووي الإيراني، بالإضافة إلى السياسات المتضادة بين الولايات المتحدة وروسيا تجاه إيران.

الفصل الأول: طبيعة العلاقات الأمريكية الروسية

الفصل الأول: طبيعة العلاقات الأمريكية الروسية.

تمهيد:

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الأمريكية والروسية.

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الروسية.

المبحث الثاني: التوافق والتصادم في العلاقات الأمريكية الروسية.

المطلب الأول: توافق السياسة الأمريكية الروسية في الحرب العالمية الثانية.

المطلب الثاني: تصادم السياسات الأمريكية السوفيتية أثناء الحرب الباردة.

المطلب الثالث:التعاون الأمريكي الروسي عقب انتهاء الحرب الباردة.

المبحث الثالث: الصراع الأمريكي الروسي في نظام متعدد الأقطاب.

المطلب الأول:خصائص النظام متعدد الأقطاب.

المطلب الثاني: الصراع الأمريكي الروسي في مناطق النفوذ.

المطلب الثالث: أمن الطاقة الوجه الجديد للصراع الأمريكي الروسي.

خلاصة الفصل.

تعتبر العلاقات الدولية علاقات بين الدول الكبرى سواء كانت صراعية أو تعاونية، حيث تحدد المصلحة القائمة طبيعة هذه العلاقات والتي يكون فيها عامل القوة محدد لسلوكات هذه الدول داخل النسق الدولي، ومدى التأثير الذي يمارسه كل طرف في هذا النظام، وتكمن عناصر هذه القوة في ما تملكه الدولة من إمكانيات في المجالات الاقتصادية والعسكرية ،والتي تدعم بمدى الترابط الاجتماعي الذي يضبطه الوعي والثقافة السياسية داخل الدولة ينظمه نسق داخلي متمثل في نظام سياسي يسير هذه العناصر والتي تكون عبارة عن مخرجات الدولة في البيئة الخارجية على المستوى الإقليمي والعالمي.

ولقد عرفت العلاقات الأمريكية والروسية عدة تغيرات أخذت عدة أشكال وذلك حسب المتغيرات الدولية التي تؤثر في طبيعة النظام الدولي وعناصره. حيث أن حدود تأثير هذه العلاقات لم يكن فقط على الطرفين بقدر ما كان تأثيرا على العالم بأسره، لتخلق نوعا من الانقسامات والولاءات سواء كانت تحكمها انتماءات ايديلوجية أو مصلحية وذلك حسب الإطار المكاني والزماني.

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الأمريكية والروسية.

تتبع قدرة الدولة وقوتها على الساحة الدولية وسهولة تحركها، من مدخل امتلاكها لعناصر القوة المختلفة والتي تحدد نطاق تدخلها وقدرتها على الدفاع عن مصالحها وردع أي تهديد من شأنه ضرب كيانها في جميع المجالات على المستوى الداخلي والخارجية.

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية الأمريكية

أولا:المحددات الجيوسياسية.

1. الموقع الجغرافي والتركيبة المجتمعية:

تقع الولايات المتحدة الأمريكية في القسم الشمالي للقارة الأمريكية وفي النصف الغربي من الكرة الأرضية يحدها من الشرق المحيط الأطلسي ومن الغرب المحيط الهادي،ومن الشمال كندا، ومن الجنوب المكسيك وخليج المكسيك. تبلغ مساحتها 3.679.192 ميل مربع، سطحها يتكون من قسمين: القسم الشرقي ويشمل السهول الساحلية الواسعة في الجنوب، والجنوب الشرقي، وهي ضيقة في شرق البلاد وإلى الشمال من المناطق الجنوبية تمتد بمزيج من السهول المرتفعة والهضاب، وجميع أنهارها تنبع من المناطق الجبلية منها: الميسيسيبي، الميسوري، ايوجراند كولورادو وأوهايو.

أما بالنسبة للمناخ فهو حار صيفا ويعتدل في الصيف وتقل في الوسط وفي الغرب أما في فصل الشتاء يكون المناخ قارص شديد البرودة في المناطق الشمالية وبارد في الوسطى ودافئ في الجنوب. تحتوي على ثروات طبيعية مثل الفحم الصخري، النفط والغاز الطبيعي، النحاس والرصاص والفوسفات، بالإضافة إلى الذهب واليورانيوم الزئبق والنيكل، التنغستن والزنك. تبلغ نسبة الأراضي الصالحة للزراعة بنسبة 20% من مساحة البلاد ويزرع فيها مختلف المحاصيل.[1]

يبلغ عدد سكانها 263.814.32 نسمة والكثافة السكانية 72 نسمة في الميل المربع الواحد والزيادة السكانية من 0إلى 07%. تحتوي الولايات المتحدة على مزيج من المجموعات العرقية

[1] **الموسوعة الجغرافية لبلدان العالم**، آمنة أبو حجر(عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع،2001)،ص.412.

الغير المتجانسة وتركيبة مجتمعية مختلفة التكوين فهو مزيج من مجتمعي ناتج عن الهجرات المتتالية التي عرفتها القارة الأمريكية، حيث أكد **ستانلي هوفمان** أن الهوية الثقافية الأمريكية ما هي إلا نتاج لتوحيد جانبين مهمين هما الجانب المادي والاختلافات الاثنية، وبالعودة إلى ماضي المجتمع الأمريكي وتتبع مراحل تطوره يظهر أنه تشكل في الأساس من خلال ما يعرف **الكشوفات الجديدة والعالم الجديد**، ومع تطور الفكر الأمريكي أصبح مع مرور الوقت يستلهم خصوصياته الفكرية والاجتماعية من خلال هذا المسار التاريخي في حياة الفرد الأمريكي، ولقد أثرت العديد من العوامل والتي ساعدت في تشكيله. وقد لعب عامل الدين دورا مهما في نشأته وبدايته الأولى لتكونه، فأصل الأمريكي يعود إلى تلك المستعمرات التي أسسها **البيورتانيون** الفارون من الاضطهاد الديني في أوربا الغربية.

إذن فالمجتمع الأمريكي متكون من المهاجرين،[1] والذين كانت غالبيتهم من **البروتستانت** وهذا الذي جعلهم القوة الغالبة ومنحهم الأحقية في جعل كنيستهم و مذهبهم هو السائد في أمريكا، وفي ظل ذلك بدأت توسعات الدولة داخل أراضيها وصولا إلى السيطرة على جنوب المحيط الأطلسي **فلوريدا** ثم السيطرة على أغلب المناطق. وبعد أن استكملت الدولة السيطرة على كامل مناطقها بدأت التوسع في المجال الاستراتيجي **المحيطين الهادي والأطلسي** وهو ما أتاح لها بناء قوته الذاتية وصقلها، وفي إطار هذا التوسع تظهر ملامح العامل الديني على السياسة الخارجية الأمريكية، إن مبدأ مونرو يوجب القومية العليا وحدها ولأداء مهم كهذه يجب أن تكون جاهزة للحرب العسكرية والسياسية[2]، وخلق عالم تسوده القيم الأمريكية. وهو ما يعكسه بوضوح استخدام الإدارات الأمريكية العامل الديني من أجل تحقيق إمرتها، ما ترتب عنه تحول الكنائس ورجال الدين

[1] فراس المهتدي،**البعد الديني في السياسة الخارجية-أمريكا نموذجا**-(سوريا:المعهد العربي للشؤون الدولية والدبلوماسية،2009)،ص-ص.15-14.

[2] شاهر إسماعيل شاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**(سوريا: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب،2009)،ص.19.

إلى جماعات ضاغطة قادرة على التأثير بفعاليته والمقدرة على المساهمة في صنع القرار السياسي الأمريكي الخارجي. [1]

2. مقومات القوة العسكرية والسياسية:

أ. القوة العسكرية:

تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بقدرة عسكري هائلة والتي من خلالها رسخت تزعمها للعالم، حيث أنها كانت تسعى دائما إلى التواجد العسكري على المستوى العالم ففي الفترة الممتدة من **1945م** إلى غاية **1990م** كان الهدف من الانتشار العسكري محاولة احتواء العدو السوفيتي من شرق إل غرب أوراسيا، و هو الفكر السائد للقوة في الفكر الجيوبولتيكي الأمريكي، إضافة إلى ذلك منع قيام نزعة عقائدية في كل من ألمانيا واليابان، وبسقوط الاتحاد السوفيتي وتغير الوضع في العالم وصعود القوة الصينية وشعورها بالتهديد من الإسلام، قامت الولايات المتحدة بتغيير أولويات سياستها الخارجية من خلال الاستعانة بالوجود في أوربا للاستفادة من آسيا ومحاولة تشكيل شبكة من القواعد العسكرية منتشرة في كافة أنحاء العالم (أوربا الشرقية، إفريقيا، الشرق الأوسط، آسيا الوسطى والمحيط الهادي) والهدف من ذلك هو تمكنها من استعمال القوة في المناطق الساخنة، حيث تمتلك الولايات المتحدة 700 قاعدة عسكرية منتشرة عبر أقطار العالم. [2]

أما على المستوى الداخلي تمتلك الولايات المتحدة من القوات المسلحة 1492200 في سنة **2012م**، في حين بلغت النفقات العسكرية للفرد 3.8%، أما من الناحية النووية فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعد الدولة الأولى في العالم سواء على مستوى الكم من الأسلحة أو على مستوى النوعية المتطورة والتي بلغ عددها حوالي 15000 رأس نووي زيادة عن ذلك 500 قاذفة إستراتجية بعيدة المدى. [3] كما أنها الدولة الوحيدة التي تمتلك برنامج حرب النجوم والذي أعلن عنه في عهدة الرئيس رونالد ريغان في مارس **1983م**، ويستهدف مشروع حرب النجوم تجاوز التفكير

[1] ميشال بوغنون،**أمريكا التوتاتيارية–الولايات المتحدة والعالم إلى أين**،ترجمة أحمد خليل(د.ب.ن: دار الساقي،2009)،ص75.

[2] **Larousse–Atlas géopolitique**, yves lacoste(Espagne: grafic Estella,2007),p.21.

[3] Larousse,Atlas socio – économique des pays du monde,p142.

الاستراتيجي التقليدي حيث يقوم على فكرة أنه بالإمكان التصدي لأي هجوم نووي للصواريخ العابرة للقارات والتصدي لها وتدميرها قبل وصولها لهدفها النهائي، بالإضافة إلى أن شركات السلاح الأمريكية أصبحت المورد الأساسي الأول بنحو 90% من النزاعات والحروب التي يشهدها العالم حاليا.[1]

ب. القوة الاقتصادية الأمريكية:

في سياق الحديث عن القوة الناعمة، تظهر أهمية العنصر الاقتصادي كمكون رئيسي في قوة الدولة. وفي هذا السياق يطرح المفكر الأمريكي بول كيندي في كتابه الشهير **صعود وسقوط القوى العظمى** التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري عن أهمية القوة الاقتصادية إلى جانب القوة العسكرية ويرصد كيندي أسباب صعود وسقوط الإمبراطوريات المتتالية والتي أسماها بالقوى الكبرى، ويشير كيندي إلى أن أحد عوامل أفول نجم القوى الكبرى هو القدرة على الحفاظ على توازن معقول بين متطلبات الدولة دفاعيا والوسائل الاقتصادية المتوفرة لديها للوفاء بتلك الالتزامات، وعدم قدرتها على الحفاظ على القواعد التقنية والاقتصادية التي تقوم عليها من التآكل في مواجهة أنماط الإنتاج العالمية المتغيرة دوما. ومن خلال ذلك يمكن التأكيد على أن العامل الاقتصادي عامل ذو قدر من التأثير على علاقات الدول فيما بينها وعنصر مهم في تكوين قوة الدولة، وبالنسبة للولايات المتحدة فهي تمثل قوة اقتصادية عالمية، حيث بلغ معدل الناتج المحلي في سنة **2013م** إلى 16967 مليار دولار والناتج الوطني الفردي 53670 دولار ، والناتج الفردي 53.960 دولار. وقد وصل مؤشر التنمية فيها إلى 0.914، و نسبة البطالة 7.4 %، أما في مجال التجارة الدولية فيقدر الحد الأدنى للصادرات ب 1592790مليون دولار الحد الأدنى للواردات ب 2294450 مليون دولار . تقسم الفئات النشطة حسب القطاعات الثلاث: الخدمات بنسبة 81.2 %و الصناعة 17.2 %و الفلاحة 1.6 %.[2] هذا على المستوى الداخلي أما على الصعيد العالمي فهي تستحوذ على معظم الشركات المتعددة الجنسيات في العالم فمن أصل 500

[1] بشير عبد الفتاح،**القوة العسكرية وحسم الصراعات الو.م.أ نموذجا**(مصر:المركز العربي للدراسات الإنسانية،2008)،ص-ص.51-52.

[2] Ibid ,p.142.

شركة عملاقة في العالم تمتلك 164 شركة، وفي مجال النفط هناك خمس شركات تسيطر على السوق العالمية للنفط، منهما شركتان أمريكيتان **اكسون موبيل، و شيفرون تيكساسو** وتعتبر الأولى من بين الشركات العملاقة حيث تبلغ أصولها حوالي 143 مليار دولار.[1]

3. المقومات السياسية:

على الرغم من أن الشائع عن نظام الحكم السائد في الولايات الأمريكية أنه نظام يستند على مبدأ الفصل بين السلطات غير أن الأمريكيين يتحدثون عن مبدأ آخر المتمثل في مبدأ المرتجعات والتوازنات والذي يقصد به وضع الأسس الكفيلة بالفصل بين السلطات إلى جانب مع أسس التداخل هذه الأخيرة،وهو ما جاء في دستور 1787م الذي أكد الباحث ريتشارد نويتشاه على أنه دستور 1787 الذي أسس لقيام الدولة الأمريكية جاء ليكرس لنظام حكم يتوفر على مؤسسات منفصلة عن بعضها البعض وفي ذات الوقت تتقاسم السلطات المهام فيما بينها. كما نص هذا الدستور على قيام نظام رئاسي في الولايات المتحدة يتكون من ثلاث هيئات دستورية هي الكونغرس ويتشكل من مجلس الشيوخ والنواب ورئيس الدولة الذي يتولى السلطة التنفيذية والسلطة القضائية الممثلة بالمحكمة العليا ومحاكم الولايات ويسير هذا النظام وفقا لنمط الليبرالية و الديمقراطية السياسية، فمثلا ظهرت في الولايات المتحدة منذ 1831م ، يتقدمها الحزب الجمهوري كممثل للتيار المحافظ والحزب الديمقراطي ممثل لتيار الليبرالي.[2]

يتأثر صنع السياسة الخارجية الأمريكية بالعديد من المؤسسات والهيئات الرسمية وغير الرسمية وهي كالتالي:

أ. الجهاز التنفيذي:

حيث يعتبر الرئيس هو صاحب السلطة الفعلية في مجال السياسة الخارجية وهو ما يؤكد عليه الأستاذ ستيفن واين المتخصص في شؤون الرئاسة الأمريكية في قوله : "**عند ذكر السياسة**

---

[1] شاهر إسماعيل شاهر ،**مرجع سابق**،ص.20.

[2] ايميل هوبنر ،**النظام السياسي في الولايات المتحدة**(الإمارات: الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية،2009)،ص.139.

الخارجية الأمريكية فإننا نفكر دائما بالرئيس فمنذ بداية الجمهورية الرؤساء هم المهندسون الرئيسيون للسياسة الخارجية"[1]

ب. الكونغرس:

على الرغم من أن الصيغة الشكلية للعلاقة بين السلطتين التشريعية والسلطة التنفيذية تحيل إلى هذه الهيئة القدرة على التصدي للرئيس بكل فاعلية، وقراراته ومن بينها قرارات السياسة الخارجية من خلال إقرار الدستور بمجموعة من الصلاحيات مثل توقيع المعاهدات الخارجية التي يقترحها الرئيس بموافقته بالإضافة إلى منحه صلاحيات إعلان الحرب .

ج. جماعات المصالح:

تؤثر جماعات المصالح على السياسة الخارجية لأية دولة من خلال ثلاث قنوات رئيسية وهي:

– المشاركة المباشرة في عملية صنع القرار.

– التأثير غير المباشر في السياسة الخارجية من خلال امتلاك القوة الاقتصادية، العسكرية والسياسية في المجتمع الأمر الذي يمنحها القدرة على التأثير في مسار السياسة الخارجية.

– تأدية دور الوسيط من خلال لعب دور الوساطة بين السلطة السياسية والموطنين من خلال الاتصال مع صناع السياسة الخارجية.

تعد جماعات الضغط اليهودية من أبرز الجماعات المنتشرة في أمريكا، كما أن نشاطها السياسي والاجتماعي هو الأكثر تأثيرا في السياسة الخارجية الأمريكية.[2]

---

[1] ميلود العطري،**السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير (جامعة باتنة:كلية الحقوق والعلوم السياسية،2008)،ص.70.

[2] عمرو عبد العاصي،"اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية "،**مجلة المستقبل العربي**،العدد30(حزيران2013)،ص–ص.44.45.

د. مراكز البحث:

تعد المراكز البحثية من أهم المؤسسات المؤثرة على صنع على السياسة الخارجية الأمريكية وقد اكتسب هذا الدور تحت تأثير عاملين رئيسين هما:

– طابع اللامركزية في النظام السياسي الأمريكي الذي يتيح الفرص للمشاركة في صنع وتطبيق السياسة الخارجية بطرق مباشرة وغير مباشرة.

– انخراط الولايات المتحدة الأمريكية كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية منذ بداية القرن العشرين وتطور هذا الدور عبر مراحل زمنية مختلفة ويتمحور دور هذه المراكز في السياسة الخارجية الأمريكية حول هندسة الفكر الإستراتيجي وتحويله إلى خطط وبرامج يتم توظيفها بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عملية صتع القرار الخارجي.

وقد كان دور هذه المراكز في البداية استشاريا لا يهدف إلى التأثير المباشر على القرارات السياسية بل مساعدة وإعلام صناع القرار السياسية والجمهور بالعواقب والآثار المحتملة لمختلف القرارات غير أن أحداث 11 ديسمبر 2001 أعطت دفعة قوية لهذه المراكز من خلال إصرار الإعلام الأمريكي على محاولة الكشف وتفسير ألغاز الهجوم فأصبحت تلك المراكز تتسابق لحل اللغز ونه إيجاد الطرق والقنوات الكفيلة بإعطائهم مكانة في مركز صناعة القرار الأمريكي.[1]

ثانيا:محددات البيئة الخارجية:

لقد أدت مختلف التغيرات التي مست النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة على دور الولايات المتحدة فيه حيث تحول هذا الأخير إلى نظام أحادب القطبية بعدما كان ثنائي القطبية وقد تزعمت الولايات المتحدة هرم هذا النظام. لقد منح هذا الوضع الجديد لها للعب عدة أدوار في مجالات مختلفة مستفيدة من الطابع الأعادي على الساحة الدولية، لكن أدت تحولات في البيئة العالمية إلى ظهور فاعلين جدد غير الدول والرافضين للهيمنة الأمريكية منها التنظيمات الإرهابية

[1] هاشمم حسن حسين الشهواني،**مراكز الأبحاث الأمريكية وأثرها في السياسة الخارجية إزاء القضايا العربية**(العراق: مركز الأبحاث الدراسات الإقليمية،د.س.ن)،ص–ص.20–26.

والمنظمات غير الحكومية المدافعة عن حقوق الإنسان، والتي أثرت على الدور الأمريكي وخاصة على مستوى المنظمات والمؤسسات الدولية المالية[1]. لكن في مقابل ذلك تتمتع الولايات المتحدة بنفوذ كبير في هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن بسبب إمتلاكها حق الفيتو، كما أنه تستفيد كثيرا من عضويتها في حلف الناتو وتحالفها مع الدول الأوربية، وهو ما منحها الأسبقية والأفضلية لتفرض رؤيتها في مختلف الأزمات الأمنية التي يشهدها العالم، أما على مستوى المؤسسات المالية العالمية فمن خلال حصتها في صندوق النقد الدولي والبالغة 17.6% التي سمحت لها بتوجيه النظام الاقتصادي بما يتفق مع مصالحها.[2]

ثالثا: محددات بيئة صانع القرار:

تعتبر العوامل النفسية لصانع القرار والبيئة التي ترعرع فيها ذات الأهمية في تحديد سلوك الدولة الخارجي، حيث تناولت العديد من الدراسات والبحوث الحديث عن كيفية تأثير الخلفيات الأيديولوجية والدينية على سلوكيات القادة وخاصة فيما يتعلق بالقرارات في السياسة الخارجية.

الرئيس جورج والكر بوش:

هو ابن الرئيس السابق جورج بوش وحفيد السيناتور بريسكوت الذي ينتسب مباشرة للرئيس فرانكلين بيرس وبذلك يمكن تصور المكانة المجتمعية التي نشأ فيها والتي ساعدت في تشكيل فعال في بلورة نمط الشخصية التي تطمح لبلوغ مراتب المرموقة في هذا المجال.

أما في الجانب الديني والعقائدي للرئيس بوش فنجد أنها كانت بعيدة عن الدين، لكن سرعان ما تحولت آراؤه ومواقفه وأصبح يعتبر الأكثر تدينا وتمسكا بالمعتقدات الدينية، ولقد تأثر الرئيس

[1] أمين البار ومنير بسكري،**مكانة المغرب العربي في السيلسة الخارجية الأمريكية**(مصر:مكتبة الوفاء القانونية،2014)،ص-ص.17-18.

[2] ميلود العطري،**مرجع سابق**،ص-ص.55-56.

بوش كثيرا في سيرة تدينه بأكبر المبشرين بتيار المسيحية الصهيونية من خلال القس **بيلي غراهام** والذي زرع فيه العديد من الأفكار التي برزت بشكل واضح في السياسات الأمريكية.[1]

الرئيس باراك أوباما:

أسهمت خلفية أوباما الإفريقية وبذوره المسلمة ودراسته الابتدائية من مدرستين أحدهما كاثوليكية ، حيث تلقى تنشئة تقليدية تختلف عن نشأة الطفل الأمريكي داخل الولايات المتحدة داخل الولايات المتحدة حيث أتاح له فرصة الاحتكاك بشعوب أخرى في سن مبكرة، أما بالنسبة للميول الدينية لشخصية أوباما أنه لم ينشأ في أسرة متدينة، تطورت وجهة نظره الدينية كمسيحي عندما كان بالغا حيث أن والدته كانت بمعزل عن الدين ولكن أكثر روحانية ويقظة في نواح عديدة حسب وصفه، أما والده بالرغم من نشأته في وسط إسلامي إلا أنه كان ملحدا عندما التقى بوالدته، ومن خلال عمله بالكنيسة السوداء كمنظم اجتماعي استطاع تفهم سلطة التقاليد الأمريكية الإفريقية والتي تشجع على التغيير الاجتماعي.

أما معتقدات الأيديولوجية فهو يصنف بأنه ليبرالي ضمن "**اليسار الجديد**" المعادي للحروب والمؤيد للأقليات، وقد رفعت التجربة الانتخابية للرئيس أوباما شعار تغيير أمريكا واعتمد إستراتجية الاتصال السياسي حيث ارتكزت على العوامل المواتية والظروف الملائمة والدعم الإعلامي الكبير، حيث تم استغلال مشاعر الإحباط لدى الأمريكيين التي أنتجتها السياسات الفاشلة للرئيس بوش. طبقا لتحليل شخصية الرئيس باراك أوباما الذي أجرته وحدة تحليل الشخصيات بجامعة لينان جون الأمريكية أنه شخصية راغبة في التغيير ويتحلى بقدر كبير من الطموح والإصرار ، ومكل هذا يقود إلى شخصية قوية تحركها أيديلوجية راسخة تكرس جهودها لتغيير المجتمع وفق نقطة واضحة المعالم والأهداف.[2]

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الروسية.

[1] إبراهيم بن دنية،**أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير(جامعة باتنة،كلية الحقوق والعلوم السياسة،2009)،ص.87-89.

[2] فريد بن بلعيد،**إدارة أوباما وعملية السلام الفلسطينية**،مذكرة ماجستير(جامعة تيزي وزو :كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012)،ص.77-79.

أولا: المحددات الداخلية:

1. المحدد الاقتصادي:

لقد زاد الاهتمام بدور العوامل الاقتصادية في السنوات الأخيرة نظرا إلى ازدياد تدخل الدول في العلاقات الاقتصادية الخارجية والذي أصبح من خلاله جزءا حيويا من السياسة الخارجية ودورا مركزيا أصبح من خلاله جزءا حيويا من السياسة الخارجية ودورا مركزيا في اختياراتها لأن معظم السياسات يتطلب توافر الموارد الاقتصادية، فالموارد تحدد قدرة الدولة على الدخول في سباقات التسلح والتبادل التجاري، فالدولة التي لا تملك القوة الاقتصادية لا تستطيع لعب الأدوار الفاعلة على المستوى الدولي.[1]

وبالنسبة لروسيا فهي تمتلك الكثير من الموارد الطبيعية وتعتبر من أهم الدول المصدرة للذهب و والفضة والألماس والحديد والفوسفات والرصاص،ويمثل هذا القطاع من الدخل الوطني الخام 70% من المداخيل. وتمتلك أكبر احتياطي للنفط في العالم بعد السعودية وثاني مصدر للغاز ويمثلان 60% من صادراتها، وفي الميدان الزراعي تضم روسيا 220 مليون هكتار من الأراضي الزراعية والتي تمثل 10% من إجمالي الأراضي الزراعية في العالم وثروة مائية متمثلة 120 ألف نهر.

وقد عرف الاقتصاد الروسي انتعاشا وتحسنا ويظهر ذلك من خلال تحقيق انجازات معبرة حيث يقدر الناتج الوطني العام لسنة **2013م**، 1988 دولار، والناتج الوطني الفردي 13860دولار والناتج الفردي 23200 دولار بالإضافة إلى انخفاض نسبة البطالة إلى 5.6 ونسبة التضخم 6.8، أما القطاعات النشطة فتتمثل في الفلاحة ب 8.6 والصناعة والمناجم 27.9 والخدمات62.3 أما قطاع السياحة فقد عرف نشاطا منذ قدوم بوتين من خلال أحياء المعالم التاريخية والثقافية لجلب أكبر عدد من السياح في روسيا. وقد قدرت المداخيل السياحية في سنة **2012م** إلى 17031 مليون دولار. أما التجارة بين روسيا والإتحاد الأوربي فتقدر ب 45%

[1] لويد جنسن،**تفسير السياسة الخارجية**،ترجمة محمد بن أحمد مفتي ومحمد سليم السيد(السعودية:مطابع جامعة الملك سعود،1989)،ص.230.

وخاصة ألمانيا، ويعتبر أهم مصدر لروسيا هي الصين ثم أوكرانيا ثم بيلاروسيا، وتقدر نسبة التجارة الخارجية من الصادرات ب 523275 مليون دولار والواردات 341337 مليون دولار. وقد عرف الاقتصاد الروسي ركودا منذ سنة **2014م** بسبب العقوبات الاقتصادية من قبل الدول الغربية بسبب الأزمة الأوكرانية أدى إلى انخفاض قيمة العملة وانخفاض أسعار النفط مما جعلها تعزز علاقاتها التجارية والاقتصادية مع دول آسيا خاصة الصين.[1]

2. المحدد الجغرافي:

يعتبر المحدد الجغرافي محدد هام لإبراز قوة الدولة ومحدد أساسي لصناعة القرار الخارجي حيث تتمتع بعض الدول بقوة أكبر نتيجة لجغرافيتها فالدول تختلف من حيث مدى وفرة الموارد والحجم والأرض القابلة للزراعة والموقع تؤثر كل هذه العوامل على قدرات الدول عل لعب أدوار فعالة في النسق الدولي[2]. تمتد روسيا الاتحادية من شرق أوربا عبر شمال آسيا حتى المحيط الهادي ويحدها فنلندا وبولندا والنرويج واستونيا وبيلاروسيا و أوكرانيا غربا، وجورجيا والصين وأذربيجان وكازاخستان ومنغوليا وكوريا الشمالية والمحيط الهادي شرقا والمحيط المتجمد الشمالي شمالا، تبلغ مساحتها 1710256كلم2 وعدد سكانها لسنة **2014م** 146060561 نسمة وتقدر الكثافة السكانية ب8 نسمة/كلم2 ، يتألف سطحها من القسم الأول من الغرب سهول سيبيريا وهو امتداد السهل الأوربي العظيم ونهر الأورال في وفي أقصى الشرق جبال فرخويا نسك وجبال كلويسي وجبال تشر سكي، وأهم التي تمر أراضيها نهر أوب ونهر لين وغيرها من الأنهار التي تصب في المحيط المتجمد الشمالي وفي فصل الشتاء بسبب البرودة الشديدة أما بالنسبة للمناخ فهو مناخ قارس حيث تتجمد المياه في فصل الشتاء وأمطاره قليلة و مناخ معتدل صيفا.[3]

[1]Larousse, op,cite,p.128.

[2]لويد جنسن،**مرجع سابق**،ص.244.

[3]أمنة أبو حجر ،**مرجع سابق**،ص-ص.240-241.

3. المقومات العسكرية:

ظلت روسيا في العهد السوفيتي لأكثر من نصف قرن، قوة عظمى متكافئة مع أمريكا ومتفوقة عليه في الأسلحة التقليدية. وبعد سقوطه كانت روسيا الوريث الشرعي للإتحاد السوفيتي وبذلك فقد ورثت منه قدراته العسكرية النووية والإستراتجية، فتقدر 90 من القوات النووية الإستراتجية و85 من قوات الأسلحة التكتيكية النووية و85 من القوات البحرية و58 من القوات البرية و79 من الصواريخ العبرة للقارات و100 من الغواصات النووية و90 من القاذفات بعيدة المدى وأكثر من 12000 رأس نووي استراتيجي، وقد عرفت روسيا تدهورا واضحا في جيشها عقب نهاية الحرب الباردة ولكن بوصول فلاديمير بوتين للحكم سنة **2000م** استطاع هذا القطاع أن يسترجع أهميته من خلال مبيعات السلاح الخارجي التي أصبحت أداة لتعزيز مكانة روسيا على الساحة الدولية فتعتبر روسيا ثاني أكبر دولة بعد أمريكا في مبيعات السلاح في العالم.[1]

فقد بلغ حجم الإنفاق العسكري في سنة **2013م** 4.2 من الناتج الداخلي الخام، وبلغ عدد القوات المسلحة سنة **2012م** 1364000.[2]

لاشك ان قوة روسيا وتنامي قدرتها العسكرية كان أحد العوامل التي دفعت موسكو لإعادة النظر في عقيدتها العسكرية في مطلع **2014م** والتي كان سببها ليس فقط المخاطر والتهديدات التي تواجهها ولكن أيضا لما تملكه من قوة، ومن الواضح أن القوة العسكرية تعتبر مقوم أساسي في العقيدة الأمنية الروسية.[3]

4. المحددات السكانية والمجتمعية:

يعتبر المحدد السكاني عاملا مهما في صناعة القرار الخارجي فقد بلغ عدد السكا في روسيا في سنة 2014 إلى 146060561نسمة ويتركز معظمهم في العاصمة موسكو بعدد

---

[1]محمد مجدان،"سياسة روسيا الخارجية 1992-2014"،**المجلة الجزائرية للعلوم السياسية**،العدد 04،(د.س.ن)،ص-ص.25-26.

[2]Atlas socio-économique du pays des mondes ,op.cit,p128.

[3]نجاة مدوخ،**السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسطفي ظل التحولات الراهنة"دراسة حالة سوريا 2014/2010**"،مذكرة ماجستير(جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2015)،ص.62.

115143302 نسمة، ولقد عرفت روسيا انخفاض في النمو الديمغرافي من سنة **2006م** إلى غاية **2012م** ليعود للنمو مرة أخر بعد ذلك كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم –01– : تطور عدد السكان في روسيا

المصدر:

http://ar.tradingeconomics.com/russia/population

وتقدر الكثافة السكانية في روسيا ب 8ن/كلم2، أما تقسيم السكان حسب فئات العمر فأقل من 15 سنة بنسبة 16 وأما بين 15 سنة و65 سنة 71، و13 الذين يفوقون 65. أما معدل الولادات لسنة 13 ونسبة الوفيات 13 أما معدل أمد الحياة 65 سنة للرجال و76سنة للنساء.[1]

أما فيما يتعلق في التركيبة السكانية للمجتمع والتي تعبر عن مجموعة القوة الغير المادية للقوة، فالشعوب التي تعرف وحدة وتجانس تكون أقوى من الشعوب المتفرقة غير المتجانسة وقد أظهرت العديد من الأبحاث الكمية اهتماما كبيرا بقياس العلاقة بين الخصائص المجتمعية للدولة وبين سياستها الخارجية التي أظهرت أن الخصائص المجتمعية يمكن أن تؤثر على سلوكيات الدول خارجيا. [2]تعتبر روسيا دولة متعددة القوميات وقد جاء في نص الدستور في مقدمته معبرا عن ذلك

[1]Larousse, Op.cite,p.128.

[2]لويد جنسن،**مرجع سابق**،ص.67.

بقوله" **نحن شعب روسيا الفدرالية متعددة القوميات**" وينتمي سكانها إلى 130 جماعة عرقية ويشكل الروس الأكثرية بالإضافة إلى قوميات وأعراق أخرى أهمها التتار والأوكرانيون والشوفاشيون والبشكيريون والروس البيض والموردفيون.[1]

أما من جانب الديانات تعتبر روسيا دولة متعددة الديانات حيث تقدر نسبة الملحدين فيها ب=حولي 12.9 و41 أرثوذكسية روسية و6.5 مسلمون و4.1 من دون انتماء ديني، 1.4 مسيحيون من الطوائف الشرقية و25.1 مؤمنون لكنهم غير متدينين و1.1 تنغريون وثنيين، 7.9 آخرون[2]. ونظرا لهذا التعدد كفل الدستور في الفصل الثاني المادة 28 حرية الأديان للجميع وحق أي فرد في اعتناق ما يشاء من الديانات والمعتقدات. ويتجمع السكان بحسب ديانتهم وهو موضح في الشكل التالي:

[1] نورهان الشيخ،**صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية-الروسية**(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،1998)،ص.16.

[2] عرب روسيا،في (2016/04/20):

https://ruarabic.files.wordpress.com/2015/03/relig

الخريطة رقم-01- الانتشار الديني في روسيا:

المصدر : عرب روسي

https://ruarabic.files.wordpress.com/2015/03/relig_ar_full.jpg

5. المحددات السياسية:

تساهم المحددات السياسية المحلية على فهم كيفية عمل الحكومة وتفاعلها مع المجتمع الروسي وكذا فهم مدى تأثير هذه المتغيرات على السياسة الخارجية الروسية ومعرفة الجهات المسؤولة عن صنع القرارات الخارجية.[1]

لقد ظلت روسيا محكومة بدستور 12 أفريل **1978م** إلى غاية سقوط الاتحاد السوفيتي حيث تم تبني الدستور الجديد في 12 ديسمبر **1993م** بعد إجراء الاستفتاء العام عليه. ويتكون من مقدمة وجزئين، الجزء الأول وهو الأكبر وتتضمن أحكام الدستور تسعة فصول، أما الجزء الثاني فهو عبارة عن تسعة شروط ختامية وانتقالية.

[1] خديجة العربي،**السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11** سبتمبر 2011، مذكرة ماجستير(جامعة بسكرة:كلية الحقوق والعلوم السياسية،2015)،ص.56.

ووفقا لدستور 1993 أن روسيا دولة فدرالية ديمقراطية ذات نظام جمهوري لها عملة واحدة وهي الربل وعاصمة واحدة وهي موسكو ولغة رسمية واحدة وهي الروسية وإن كان من حق الجمهوريات المكونة لها أن تستخدم لغتها محلية إلى جانب اللغة الروسية وهي أيضا دولة علمانية حيث لا يوجد دين رسمي للدولة وتتكون روسيا من 79 وحدة موزعة كما هو موضح في الخريطة التالية:

خريطة رقم-02 - التقسيم الإداري لروسيا.

المصدر:

https://ruarabic.files.wordpress.com

تنفرد الحكومة المركزية في روسيا بتولي المهام التالية:

- رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
- وضع السياسات النقدية والائتمانية ونظام الضرائب وطريقة صياغتها وجباينها والخطوط العامة لسياسة الأسعار ووضع الميزامية الفدرالية وكذلك الأمور الخاصة بالتجارة الدولية.
- رسم السياسة الخارجية للدولة وتوقيع المعاهدات وأمور الحرب والسلم.

– الأمور الخاصة بالدفاع والأمن القومي والإنتاج الحربي وبيع الأسلحة والمعدات العسكرية.

– الأمور المتعلقة بحدود الدولة والدفاع عن إقليمها البري والبحري والجوي.

– الأمور الخاصة بالطاقة النووية وأنشطة الفضاء وشبكة المواصلات والاتصالات وسكك الحديد.

– إصدار الدستور الفدرالي وكذلك القوانين الفدرالية.

أما الأمور الخاصة بالتربية والتعليم والثقافة والصحة والرياضة والتأمينات الاجتماعية فهي من اختصاص السلطتين الفدرالية والمحلية معا.[1]

ثانيا: المحددات الخارجية.

يمثل النظام الدولي أحد العوامل المحددة للعلاقات القائمة بين القوى الدولية الكبرى والصغرى، ويشير النظام الدولي إلى التفاعلات والأنشطة السياسية الدولية التي ينتج عنها بروز أنماط مختلفة ونماذج متباينة من العلاقات التي ترتكز حول أطر تنظيمية وهياكل مؤسسية معينة، وقواعد سلوكية دولية محددة وهي قواعد ثابتة تنظم التفاعلات بين قوى السياسة الدولية في ذلك الوقت.[2]

لقد شهد النظام الدولي خلال نهاية العشرية الأخيرة للقرن العشرين تغيرات عديدة بصورة خاصة إلى نمط ترتيب القوى وعلاقة القيادة داخل النظام وأطراف هذا النظام نفسها وطبيعة العلاقة فيما بينها.[3] ولقد حاولت روسيا أن تصنع لنفسها مكانة في هذا النظام الدولي وتأكيد الدور العالمي لروسيا حيث بعد مجيء بوتين عمل على البناء وخلق نظام عالمي جديد قادر على استيعاب روسيا الجديدة والمتحدة حيث أصبحت العودة الروسية حاجة عالمية لتحقيق التوازن العالمي الذي

[1] نورهان الشيخ،**مرجع سابق**،ص.14.

[2] حيدر علي حسن،"رؤية مستقبلية لتحولات القطبية الدولية"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**،العدد 43(د.س.ن)،ص.06.

[3] محمد خنوش،الفواعل الدول المؤثرة في النظام الدولي"، **مجلةالمفكر**، العدد10(د.س.ن)،ص.185.

عرف نوعا من الاختلال في الفترة التي سيطرت فيها الولايات المتحدة على العالم ومع الصعود المتنامي للقوة الصينية، ستكون جميعها مسالك رئيسية لانجاز عالم متعدد الأقطاب .[1]

اعتمدت روسيا في سياستها الخارجية على عدة دوائر حسب مراحل نموها ومدى استقرارها السياسي والاقتصادي وفي كل هذه الدوائر كان الهاجز الأساسي تحقيق الأهداف الإستراتجية السياسية والاقتصادية والعسكرية لروسيا وتختص هذه الدوائر بأوربا والولايات المتحدة ثم الدوائر الآسيوية وأخيرا دائرة الشرق الأوسط، سعت روسيا من خلال آليات الدبلوماسية المختلفة لإقامة أسس وقواعد أمن جديد وعالجت تصعيد الأزمات، لتحقيق الاستقرار والأمن

الاقتصادي وسياسي مؤثر وفاعل في هذه المناطق بعد الابتعاد عن الايديلوجيا والعقائد فالتحرك الروسي يدل على الدور الإقليمي والعالمي الفاعل في مختلف المجالات.[2]

ثالثا: محددات بيئة صانع القرار.

لقد اختلف الباحثون حول مدى تأثير العوامل الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجي فهناك اتجاه يرى أن المعتقدات التي تسيطر على صانع القرار هي أساس تحليل نتائج القرار ولكن من يرى أن الخصائص الشخصية ذات أهمية نسبية ومحدودة على نتائج قرار السياسة الخارجية. لكن الواقع يثبت أن الصفات والمعتقدات التي يحملها صانع القرار تؤثر فعليا على نتائج قرارات السياسة الخارجية لأن الدولة ليست سوى كيانا قانونيا مجرد تقوم جماعة معينة باتخاذ القرارات باسمه.[3]

ولقد منح الدستور الروسي **1993م السلطة** والصلاحيات لشخص الرئيس الأمر الذي جعله أهم شخصية ضمن هيكل صنع القرار في النظام السياسي الروسي وبذلك يكون مركز صناعة القرار في روسيا بيد الرئيس.

---

[1] حميد حمد السعدون، "الدور الدولي الجديد لروسيا"،**دراسات دولية**، العدد 43(د.س.ن)،ص.07.

[2] عبد العزيز مهدي الراوي،"توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الراردة"،**دراسات دولية**،العدد 35(د.س.ن)،ص.172.

[3] لويد جنسن، **مرجع سابق**،ص.15.

ولقد حدد الفصل الرابع من الدستور مهام رئيس الاتحاد الروسي والتي نذكر أهمها كالآتي:

حيث يقوم بتعيين رئيس الحكومة بموافقة المجلس ويوافق على العقيدة الروسية العسكرية، ويوجه السياسة الخارجية ويجري المفاوضات ويوقع المعاهدات الدولية التي تبرمها روسيا وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة فيها ولا يجوز للمجلس عزله إل على أساس تهم الخيانة العظمى.[1]

الرئيس فلاديمير بوتين:

ولد الرئيس فلاديمير بوتين في 07 تشرين **1952م**، في لينغراد وتخرج من الدائرة الدولية لكلية الحقوق سنة **1975م**، ثم التحق بجهاز المخابرات السوفيتية وعاش في برلين الشرقية من سنة **1985م** حتى سنة **1994م**، عمل في مدينة بطرسبرغ نائبا لرئيس البلدية إلى حين استدعائه للعمل في الإدارة المركزية، وعين في سنة **1998م** رئيس لجهاز الأمن الفدرالي الجديد **(FSB)**، ثم أصبح أصغر رئيس وزراء سنا في تاريخ روسيا في سنة 1999م، وبالصلاحيات المخولة له كرئيس وزراء أنه في حالة الفراغ الرئاسي يدعو إلى انتخابات رئاسية مبكرة وهو ما قام به، وقد نجح في الجولة الأولى ب53% من الأصوات. لقد استفد بوتين من مواد الدستور الروسي لعام 1993م والصلاحيات الواسعة الذي يفرها له، وقد عمل بوتين على إثارة مشاعر الروس، عن طريق إيقاظ أحلام الإمبراطورية من جديد والتعصب القومي وتحدي الولايات المتحدة جراء استخفافها بالدور الروسي وبذلك كون صورة الرئيس القوي الذي يتطلع إليه المجتمع نظرا لحالة الاحباط التي كانت سائدة في الأوساط الروسية في تلك الفترة، ومن خلال ذلك تظهر تأثير مسارات عمله في القدرة على معرفة مداخل توجيه الرأي العام الروسي والسيطرة عليه، بالإضافة

[1] دستور روسيا الاتحادية الصادر في 1993 والمعدل في 2014، 20.03.2016،في:
https://www.constituteproject.org/constitution/Russia_2014.pdf?lang=ar

إلى طابع الغموض والسرية لدى بوتين والذي جعل من الصعب تحديد تصرفاته على المستوى الداخلي والخارجي. [1]

[1] ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**(لبنان: الدار العربية ناشرون،2013)،ص.185.

المبحث الثاني: التوافق والتصادم في العلاقات الأمريكية الروسية.

تميزت العلاقات الأمريكية الروسية بصفة عامة بالتغير وذلك بحسب طبيعة النظام الدولي السائد، فقد عرفت فترة من التحالف وقد خلفت هذه الفترة مدة زمنية من الصراع والتصادم والتي عقب نهايتها ظهرت الشراكة بينهما.

المطلب الأول: توافق السياسة الأمريكية الروسية في الحرب العالمية الثانية.

كانت الحرب العالمية الثانية في جانب كبير منها صورة مكررة عن الحرب العالمية الأولى وذلك من حيث الأطراف المشاركة في الحرب حيث حارب الحلفاء الأوربيون نفس القوى المضادة تقريبا في الحرب الأولى ومن جهة أخرى يمكن القول أن الأولى تفسر الحرب الثانية والتي كانت سببا في نشوءها. لقد كانت المسألة الألمانية سببا كبيرا في نشوب الحرب من خلال إهمال مراقبة التسلح الألماني وهذه المراقبة وضعت خلال وضع الحدود الألمانية في سنة **1921م** وقد سار نزع السلاح الألماني في البداية ببطئ وأكثر مما كان محدد في المعاهدة ولكنه تحرك ولم يكن الجيش الألماني قوة عظمى ولم يعد أحد يقلق من نشوب حرب حقيقية مع ألمانيا لسنوات طويلة، وفي سنة **1929م** كان نظام الأمن ضد ألمانيا والذي وضع في معاهدة فرساي وتم نزع سلاحها.

لكن الاستقرار الدولي اهتز والذي كان مسببه الأول أزمة الكساد الضخم الذي بدأ في أكتوبر **1929م**. ولقد بدأت هذه الأزمة في الانتشار من الولايات المتحدة إلى أوربا لتعصف بالعالم أجمع. الأمر الذي ادى بالدول الأوربية لتخفيض تسلحها بين الحربين، أما بالنسبة للسياسة الأمريكية فقد كانت أكثر عزلة سنة **1933م** أما ألماني كانت تعايش المساوئ القاسية للتضخم.[1]

ونظرا لعدم الاستقرار في العالم تعاظمت القوة العسكرية الألمانية وأعاد هتلر تسليح جيشه ابتداءا من عام **1935م** والعمل المستمر على التخلص من قيود فرساي. هذه الفوضى الدولية ساعدت هتلر في تعزيز قدراته العسكرية وبدأت خطواته الاستفزازية أولا في ضم النمسا إلى "الرايخ" ثم ضم منطقة "السويدت" التشيكوسلوفاكية إلى ألمانيا التي كانت موجهة بشكل أساسي ضد الإتحاد

[1] أ.ج.ب تايلون، **أصول الحرب العالمية الثانية** (مصر: المصرية العامة للكتاب،1990)،ص-ص.25-84.

السوفيتي فلجأ الأخير إلى توقيع اتفاقية مع ألمانيا والتي اتضحت معالم هذا التعاون على اقتسام النفوذ بين ألمانيا والإتحاد السوفيتي.[1]

لكن حلف عدم الاعتداء بين ألمانيا والاتحاد السوفيتي لم يفلح من خلال أن سبب إبرامه هو محاولة القضاء على التناقضات العميقة والجذرية بين النازية والشيوعية، لكن عند شعور الطرف الألماني بتفوق جيشه في جهة البلقان حتى شرع في الهجوم على الاتحاد السوفيتي في يونيو **1941م**.[2]

وبما أن التحالف يتشكل عادة من أجل الدفاع المشترك عن المصالح القومية التي يهددها بلد ما أو حلف معين وهذا ما جعل الإتحاد السوفيتي يدخل في تحالف ضد دول المحور والمتكونة من ألمانيا وإيطاليا واليابان من خلال ترك خلافها جانبا ومواجهة الخطر الذي يهدد وجودها. وأما بالنسبة للولايات المتحدة فقد كان موقفها متأرجحا بين سياسة العزلة وبين سياسة التدخل لكنها بالرغم من ذلك ساعدت في دعم قدرات الحلفاء بما فيهم الإتحاد السوفيتي من خلال موافقتها على بيع السلاح الأمريكي واستصدار قانون الإعارة والتأجير الأمريكي وتقديم كافة أشكال الدعم والمساعدة لأي دولة ترى أن الدفاع عنها يمثل أمرا حيويا لها. وقدمت الولايات المتحدة بغمر روسيا بالعتاد حيث بلغت المساعدة الأمريكية للاتحاد السوفيتي سنة واحدة ما يعادل العتاد الألماني أو يزيد.[3]

لكن مع تدهور الأوضاع أكثر فأكثر لم يبقى الموقف الأمريكي على حاله من خلال توتر العلاقات الأمريكية اليابانية نتيجة المساندة الأمريكية لحكومة الصين في حربها ضد اليابان فضلا عن تجميد الأموال اليابانية ووقف التبادل التجاري معها, والتخوف من الامتداد النازي للقارة الأمريكية،[4] ولكن السبب المباشر هو تعرض ميناء "بيل هاربور" وهو قاعدة عسكرية أمريكية تقع

---

[1] ناصر زيدان،**مرجع سابق**،ص-ص.90-91.

[2] ممدوح خضار وأحمد وهيان، **التاريخ الدبلوماسي"العلاقات السياسية بين الدول الكبرى 1918-1992"**(مصر: جامعة الإسكندرية،د.س.ن)،ص.222.

[3] تيري دي مونبريال وجان كلين،**موسوعة الاستراتيجيا**، ترجمة صبري مقلد(لبنان: مجد للدراسات والنشر والتوزيع،2011)، ص-ص.316-318.

[4] ريمون كارتيه، **الحرب العالمية الثانية 1942-1945**(لبنان: مؤسسة نوفل ش.م.م،1982)،ص.06.

بالقرب من جزر هاواي بالمحيط الهادي لهجوم جوي شامل من القوات اليابانية، وهذا ما جعل ضرورة إقامة تحالف رسمي وجدي بين الاتحاد السوفيتي وباقي دول المحور فالسبب الرئيسي لقيام التحالف هو الشعور بالتهديد للأطراف المتحالفة.[1]

وبصفة عامة تعتبر الأحلاف العامة مثل هذا الحلف مؤقتا يسعى من خلاله المتحالفون الإنتصار وضمان المصالح عن طريق تسويات السلام اللاحقة للحرب، والذي يبرز أن هناك تلازم بين ديمومة الحلف والإطار المحدود للمصالح التي قام عليه فبمجرد انقضاء المصلحة يزول الحلف وهو ما حدث في هذه الحرب فقد تم توحيد الجيوش لهزيمة دول المحور وبمجرد الانتصار زال الحلف لتبدأ حقبة جديدة من الصراع وهي الحرب الباردة.[2]

المطلب الثاني: تصادم السياسات الأمريكية السوفيتية أثناء الحرب الباردة.

تعتبر الحرب الثانية عالمية في نطقها وشاملة في طبيعتها فقد أسهمت في تغييرات جوهرية في ميدان السياسات العالمية بعد عام **1945م** فقبل عام **1939م** كانت أوربا الحاكم والفاصل في الشؤون العالمية, وفي هذه الفترة قد كان كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي لأسباب مختلفة منشغلين بمسائل التنمية الداخلية لكن الحرب جرتهما إلى أعماق أوربا سياسيا وعسكريا, وقد أسهمت في تحويل العلاقات بينهما كما ذكرنا في المطلب السابق, وبانتهاء الحرب العالمية الثانية التي خرجت منها كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي كقوتين عظمتين وانهيار التحالف الذي قام أثناء الحرب. وقد تحدث المنضرون في العلاقات الدولية على أن هذه اللحظة هي التي انتقل فيه النظام العالمي من متعدد القوى إلى نظام ثنائي القطبية.[3]

---

[1] شوقي عطا الله وعبد الرزاق إبراهيم، **تاريخ أوربا من النهضة حتى الحرب الباردة**(مصر: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات،2000)،ص.275.

[2] محمد عزيز شكري، **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية**(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون،1978)،ص.16.

[3] جون بيلس وستيفن سميث،**عولمة السياسة العالمية**(الإمارات: مركز الخليج للأبحاث والدراسات،2003)، ص.ص،145.146.

إن انقسام العالم المعاصر إلى شرق وغرب حقيقة تاريخية وسياسية تجسدت أثناء اجتماع يالطا الذي عقد سنة **1945م** والذي حضره كل من تشرشل وروزفلت وستالين أي زعماء الدول لمنتصرة في الحرب العالمية الثانية والهدف من هذا الاجتماع هو النظر في وضع العالم بعد الحرب وتحديد دور الدول الكبرى في تشكيل مستقبله, وقد تلاه اجتماع بوتسدام الذي عقد في نهاية **1945م** والذي تضمن كيفية ترتيب الأوضاع السياسية والجغرافية في أوربا وخلق توازن جديد يتناسب مع قدرات ورغبات كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي وقد ترتب عنه الكثير من الخلافات الحادة حول تفصيله وتنفيذه وخصوصا فيما يتعلق بالقضية الألمانية وهي القضية المحورية التي ضاعفت من حدة التوتر وفجر الحرب الباردة بينهما والذي يؤكد اندلاع الحرب بينهما كان ناتجا عن فشل المؤتمرين يالطا وبوتسدام.[1]

إن الأصل في الانقسام إلى شرق وغرب هو وجود تناقضات جوهرية في المصالح الإستراتيجية ولذلك فإن فترة الحرب الباردة سادتها مجموعة مظاهر الصدام سواء كانت في السياسات الموجهة ضد الآخر في الصراع أوفي مناطق الصدام التي تمثل مناطق نفوذ لطرفي الصراع. هذه المظاهر يمكن ذكرها كالآتي:

أولا: سياسات تجسيد الصراع.

من أبرز السياسات التي انتهجتها الولايات المتحدة ضد الإتحاد السوفيتي مشروع مارشال والذي كان هدفها من خلاله إعادة إنعاش الاقتصاد الأوربي والذي كان ضروريا لبناء الاقتصاد في أوربا الغربية سنة **1947م** وقد أعادت هذه الخطة إحياء الاقتصاديات المحلية الأمر الذي ساعد الولايات المتحدة على التأكد من أن الأحزاب الشيوعية لن تصل إلى الحكم في هذه الدول.

بالإضافة إلى هذا المشروع مبدأ ترومان وهو تصريح الرئيس الأمريكي ترومان في مارس **1947م** "**يجب أن تكون سياسة الولايات تهدف إلى دعم الشعوب الحرة التي تقاوم محاولات الإخضاع**

[1] عبد الخالق عبد الله، **العالم المعاصر والصراعات الدولية**(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب،1989)، ص.58.

على يد الأقليات المسلحة أو من قبل ضغوطات خارجية" وهذا كان يرمي إلى إقناع الكونجرس لتأييد لمنحه معونة محدودة لكل من تركيا واليونان.[1]

كان كل من المبدأ والمشروع يهدفان لإبراز سياسة الاحتواء والتي جاء بها الدبلوماسي الأمريكي جورج كينان وتقوم على فكرة إنشاء سلسلة من القواعد والأحلاف والترتيبات العسكرية التي تهدف إلى تطويق الاتحاد السوفيتي ومنع انتشار أيديولوجيته إلى الدول المجاورة وكافة أنحاء العالم.[2]

يعتبر الناتو أول حلف عسكري إبان السلام في أمريكا والذي كان مرده المباشر الانقلاب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا **1948م** والذي أوضح القوة السوفيتية وقدرته على الانتشار, وكشف عن عجز أوربا الغربية عن عدم قدرتها الكافي لمواجهة أو صد الهجوم السوفيتي, ولهذا أنشأ الحلف الذي حاولت أمريكا من خلاله الدفاع عن أوربا الغربية الأمر الذي أحدث نقلة نوعية لم يسبق لها في السياسة الخارجية الأمريكية من خلال التحام القوات الأمريكية والكندية وجيوش دول أوربا الغربية في قيادة عالمية الناتو.

اعتبر هنري كيسنجر سياسة الاحتواء على أنها "**نظرية استثنائية جمعت ما بين الجرأة والمثالية من جهة وبين عمق التقييم للنوايا السوفيتية من جهة أخرى**". [3]

وبعد إستراتجية الاحتواء جاءت إستراتجية الردع النووي وقوامها تبني نظرية الحرب النووية المحدودة أي استخدام أسلحة نووية تكتيكية على مستوى العمليات العسكرية.

كانت هذه السياسات المهمة في تلك الفترة التي انتهجتها الولايات المتحدة, أما الكتلة الشرقية المتمثلة في الاتحاد السوفيتي فقد انتهجت سياسات كانت كفعل أو كرد فعل عن السياسات المنتهجة من طرف الولايات المتحدة. كانت سياسات الإتحاد السوفيتي تعمل على أوربا الشرقية من خلال إزالة القوى الديمقراطية وغيرها من القوى المناوئة للشيوعية ووضع محلها الأنظمة

[1]. جون بيلس وستيفن سميث، مرجع سايق،ص.151.

[2]. عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق،ص.63.

[3]. هنري كيسنجر، **الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا**(الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع،1995)، ص.81.

الموالية لموسكو باستثناء يوغسلافيا. بالإضافة إلى دعم حركات التحرر والتغيير في العالم والذي أصبح تحد شيوعي على نطاق عالمي.

وردا على الحلف الذي أنشأته الولايات المتحدة بعد ستة سنوات أقيم حلف وارسو الذي ظهر إلى الوجود في **14** مايو **1955م** وقد سمي رسميا ب: " **معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة** " وقد ضم كل من بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الديمقراطية والمجر وبولندا ورومانيا.[1]

ثانيا: مناطق الصدام.

* تعتبر أول مواجهة كبيرة في سياق الحرب الباردة والتي حدثت بسبب وضع برلين سنة **1949م** والتي كانت العاصمة الألمانية سابقا والتي تركت في عمق الاحتلال السوفيتي لألمانيا. في يونيو **1948م** سعى ستالين إلى حل مشكلة وضع المدينة بقطع الموصلات عنها, وقد حافظ على استمرار معيشة سكانها واستقلالها الذاتي من خلال جسر جوي غربي مكثف وانهى ستالين هذا الحصار في ماي**1949م** والتي شهدت من خلالها نشر قاذفات أمريكية بعيدة المدى في بريطانيا, مع أن أيا منها لم تكن مزودة بأسلحة نووية.

مواقع الصدام لم تكن محصورة فقط في أوربا فسرعان ما انتشر الصراع ليشمل مناطق أخرى والتي لعبت دورا مهما, وتعتبر الثورة الصينية هي التي تسببت في انتقال راع الشرق والغرب من أوربا إلى قارة آسيا إلى قارة آسيا من خلال استلام الحزب الشيوعي الصيني بزعامة ماوتسي تونغ زمام الحكم في الصين والقيام عم قيام دولة اشتراكية في أكتوبر **1949م** الأمر الذي أظهر عدم فعالية السياسات الغربية في احتواء النفوذ الإيديولوجي والسياسي للإتحاد السوفيتي.[2]

* سنة **1950م** واجهت الولايات المتحدة اعتداءا عسكريا شنه الشيوعيون على منطقة أعلنتها واشنطن خارج محيط دفاع أمريكا حيث كان المعتدي كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية وقد أدى تورط الصين إلى نشوب حرب في المنطقة ثلاث سنوات, وفي عام **1951م** شق هجوم أمريكي

[1] عدنان السيد حسين، **قضايا دولية "التوسع الأطلسي"**(لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،ط2009،1)،ص.16.

[2] .عبد الخالق عبد الله،**مرجع سابق**، ص.64.

المنطقة وتم من خلاله تحرير سيول والخط **38** وقد اقترح الشيوعيون مفاوضات الهدنة وثبتت الحدود التي كانت قائمة قبل تلك الحرب.[1]

* سنة **1958م** قرر حلف الناتو تزويد القوات المسلحة لألمانيا الغربية بأسلحة نووية والذي دفع بالجنرالات الألمان نحو تبني إستراتجية هجومية مستندة إلى دعم أمريكي،والنتيجة هي إقامة جدار برلين الفاصل بين الكتلتين الشرقية والغربية والتي أوجدت أزمة برلين الثانية والتي عمقت الصراع بين الشرق والغرب وكانت أحد الأسباب المؤدية إلى نشوب أزمة الصواريخ الكوبية سنة **1962م** والتي تحولت إلى أزمة سياسية بامتياز والتي كادت أن تتحول إلى مواجهة نووية خطيرة.

لكن بعد تجاوز أزمة برلين وأزمة كوبا أصح واقع الصدام بين الشرق والغرب حاضرا في كل صراع إقليمي وفي كل حرب أهلية وفي كل خلاف مهما صغر أمره. حتى نهاية الحرب الباردة وسقوط جدار برلين سنة **1991م.** ولقد وصفت هذه الفترة والتي ساد فيها الخوف الحقيقي من خلال تصريحات ريغان إذ اعتبرت البيانات الأمريكية في شأن الأسلحة النووية أنها دلائل على سياسة حربية تصادمية.[2]

المطلب الثالث: التعاون الأمريكي الروسي عقب انتهاء الحرب الباردة.

برزت مظاهر التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا قبل سقوط الاتحاد السوفيتي من خلال حرب الخليج الذي كان قرار الحرب فيها فرديا وهو قرار استخدام القوة الذي لم ينقضه أحد في مجلس الأمن كما يقول **سمير أمين** " **...أن قرار حرب الخليج قد اتخذ بحرية في واشنطن...**"[3] وذلك باعتبار أن الإتحاد السوفيتي في تلك الفترة كان شريكا أساسيا للولايات المتحدة الأمريكية في اتخاذ القرارات وكان مخيرا من الوقوف إلى جانب العراق أو الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع الغرب بصفة عامة ومع الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة والتي كان يسعى لترسيخها بجدية، واقتناعه التام بأنه لا وجود لأمن حقيقي ما لم يكن هناك أمن شامل يتساوى فيه الجميع والذي

[1] هنري كيسنجر ،**مرجع سابق**،ص.106.

[2] جون بيلس وستيف سميث، **مرجع سابق**،ص.158.

[3] مصطفى بخوش،"مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة"،**مجلة العلوم الإنسانية**،العدد03(2002)،ص.03.

يجب أن يتحقق من خلال الوسائل الدبلوماسية على الوسائل العسكرية لكن الحرب العراقية عكست نظرتهم من خلال خضوعهم للرغبة الأمريكية واستخدام الحل العسكري.

لقد تزامنت حرب الخليج خطى الاتحاد السوفيتي نحو انهياره وساهم انتهاؤها حصول الولايات المتحدة على النصر من خلال إثباتها للعالم على أنها القوة الوحيدة التي تمتلك كفاءة عالية لمواجهة أي تحول كبير يعرض النظام الدولي للخطر.[1]

أولا: دوافع التعاون الأمريكي الروسي.

1. الدافع روسيا:

يرجع الدافع الروسي للتوجه نحو التعاون مع الولايات المتحدة إلى الأسباب التالية: الرؤية الضبابية للمستقبل التي تلت تفكك الاتحاد السوفيتي بالإضافة إلى عدم وضوح المنهج في رسم السياسة الخارجية وذلك نتيجة الفوضى والانهيار التي خلفته إعادة الهيكلة في كل الميادين واعتبر هذا التقارب نموذجا لإعادة الهيكلة الاقتصادية وعدم وجود البدائل لدى الإدارة الروسية ورغبة الإصلاحيين في إحداث القطيعة مع ما كل له علاقة بالاتحاد السوفيتي، من خلال إضعاف احتمالات عودة الشيوعية إلى جانب الاعتراف بأن روسيا قوة دولية عادية مما يعني تخليها عن تطلعات الهيمنة وذلك لسعيها لبناء سياسة خارجية برغماتية بعيدة عن الايديلوجيا والابتعاد عن العداء مع أي دولة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

زيادة على ذلك المشاكل الاجتماعية الداخلية والأخرى الخارجية بحكم انها متاخمة لمناطق غير مستقرة في القوقاز وآسيا الوسطى فهذه المشاكل قد تحد من المدى الذي يمكن لروسيا أن تتحول

[1] سعد حقي توفيق، **النظام الدولي الجديد دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة** (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع،ط1999،1)،ص.33.

[2] خليدة كعسيس خلاصي،"الإستراتجية الروسية في عهد بوتين أمن الطاقة تنافس من نوع جديد"،**المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**،العدد04(ديسمبر 2005)،ص-ص.45-46.

فيه إلى لاعب رئيس في العلاقات الدولية، لذلك أصبحت الشراكة من الأولويات في السياسة الخارجية الروسية.[1]

2. دوافع الولايات المتحدة الأمريكية:

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من التدابير لمنع العودة الروسية ومحاولة عزلها وإضعافها من خلال الدور الذي تلعبه روسيا عالميا وأوربيا من خلال محاصرتها وإبعادها عن أوربا واليابان والصين من خلال تعزيز التقارب الأمريكي الصيني الياباني، واستدراج القوة النووية الأوكرانية لحلف الناتو في إطار عملية الإصلاحات ومحاولة تعزيز الشراكة بينها وبين روسيا التي كانت دوافعها كالآتي:

التخوف الأمريكي من التقارب الأوربي الروسي وينبع هذا التخوف من احتمالية قيام وحدة سياسية أوربية تكون قادرة على تعزيز التقارب والوفاق بينهم على غرار العلاقات الاقتصادية القائمة على المحروقات حيث سعت الولايات المتحدة للحيلولة دون إقامة شراكة سياسية أوربية روسية والتي من شأنها قلب المعادلة الأوربية والتي تتحكم فيها الأحادية الأمريكية.[2]

تبني الولايات المتحدة إستراتجية كبرى مع روسيا كان هدفها منع التوسع والتي تبنتها في عهد الرئيس كلينتون حيث حددت هذه الإستراتجية الأولويات العليا للرئيس بوريس يلتسن والذي يرجع سببها إلى فكرة توسيع الحلف الأطلسي بعد نهاية الحرب الباردة وهذا التوسيع جاء ليشمل كل الدول الأوربية وبذلك تحوله إلى نوع من الكوميكون بدون فعالية إضافة إلى ترك روسيا خارج الحلف يعني إحداث تقسيم جديد في أوربا لكن الولايات المتحدة وجدت الحل من خلال إقامة مشروع بعنوان "**الشراكة من أجل السلام** " والتي تفيد الولايات المتحدة في الاستمرار بسياسة نزع السلاح وإمكانية مساهمة روسيا في ميدان عدم انتشار الأسلحة النووية.[3]

---

[1] عبد الوهاب بن يخلف،"العلاقات الأوربية الروسية والعمق الاستراتيجي المتبادل"،**الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**،العدد11(جانفي2014)،ص.93.

[2] خليدة كعسيس خلاصي ،**نفس المرجع** ،ص.46.

[3] سعد حقي توفيق ،**مرجع سابق**،ص-ص.149-151.

ثانيا: مظاهر التعاون الأمريكي الروسي:

برزت مظاهر التعاون بين الولايات المتحدة وروسيا من خلال الاتفاقيات المختلفة في المجال العسكري والمجال الاقتصادي هذا من جهة وتوافق القرارات في بعض الموقف الدولية من جهة أخرى والتي نذكرها كالآتي:

- الاتفاقية التي وقعت في كامب ديفيد في فبراير 1992م والتي سعت من خلالها روسيا إلى طمأنة الغرب بخصوص ترسانتها النووية ووقعت هذه الاتفاقية بين جورج بوش الابن والرئيس بوريس يلتسن، وقد تناولت جوانب التعاون وطبيعة العلاقة بينهما لبناء سياسة خارجية مبنية على التعاون، وفي نفس السنة تم إنشاء "**الميثاق الأمريكي الروسي للشراكة والصداقة**" حيث كان هذا المفهوم تعبيرا صريحا عن رفض حالة العداء والتي لم تكن في مصلحة الطرفين.

- في نيسان/أبريل 1993 كانت أول قمة بين كلينتون و يلتسن في فانكوفر في كندا حيث أكد كلينتون رغبة أمريكا في دفع عملية التحول إلى اقتصاد السوق ودفع حركة الديمقراطية وفي سبيل تحقيق هذا الهدف أعلن كلينتون عن منح الولايات المتحدة مساعدة تقدر بحوالي 16000 مليون دولار لروسيا. وفي تموز/يوليو من نفس السنة نجحت الولايات المتحدة في الحصول على موافقة الدول الأخرى في مجموعة الدول الصناعية السبع خلال اجتماعها على منح روسيا كمراقب وإعطائها العضوية الكاملة في الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة(الغات).

- تأكيد الرئيس كلينتون في كانون الثاني/يناير سنة **1994م** في زيارة لروسيا على رغبته في إقامة شراكة "**حرة قوية**" على أساس من المساواة مع روسيا وهذا ما أحدث نوعا من التحول في العلاقات الأمريكية الروسية أطلق عليها كلينتون **الشراكة الديمقراطية الجديدة**"،وعقب هذه الزيارة قام الرئيس يلتسن بالقيام بالحلول على واشنطن في أيلول/سبتمبر عام **1994م** لحضور القمة الخامسة بين البلدين والتي تم من خلالها التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات بين البلدين من بينها اتفاقية "**الشراكة من أجل التقدم الاقتصادي**". [1]

[1] أمجد جهاد عبد الله،**التحولات الإستراتجية في العلاقات الأمريكية الروسية**(لبنان: دار المنهل اللبناني،ط1،2011)،ص-ص.98-110.

ولكن في منتصف التسعينيات ظهرت انتقادات اتجاه للسياسات المنتهجة من طرف الاصلاحيين تجاه الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة والتي كانت تقوم بالاعتماد المفرط على المساندة المالية الخارجية كأحد مظاهر الانفتاح المنشود والتي كانت نتائجها كانت حركة مضادة من هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، والأمر الذي أكد فشل الإصلاحيين هو إفلاس البنوك خلال الأزمة المالية في سنة **1998**م الأمر الذي استوجب على روسيا تغير علاقاتها مع الغرب ومع فوز فلاديمير بوتين للحكم سنة 2000م والذي سعى إلى النهوض بروسيا ومحاولة إحياء الدور الروسي العالمي.

المبحث الثالث: الصراع الأمريكي الروسي في نظام متعدد الأقطاب.

لقد عرفت العلاقات الأمريكية في السنوات الأخيرة عودة الصراع من جديد الذي كان كامن تحت غطاء الشراكة في تسعينيات القرن الماضي، لكن الحقيقة الصراعية لدى كل من روسيا والولايات المتحدة لصيقة بكلاهما لكنها تأخذ شكلا مختلفا، باختلاف المتغيرات الدولية فكل منهما تسعى إلى تحقيق رؤيتها وأهدافها، ونظرا لارتباط الفواعل الدولية فإنها تتأثر وتؤثر في زيادة وحدة هذا الصراع.

المطلب الأول:خصائص النظام متعدد الأقطاب.

إن النظام الدولي حاليا يمر بمجموعة من المتغيرات التي تؤشر بحدوث تحولات في طبيعته فالتحديات التي تواجهها الأحادية الأمريكية في مرحلة انتقالية والتي من أبرز مظاهرها الأزمات الاقتصادية المتنامية والتنافس الاقتصادي من القوى الكبرى وتصاعد حدة المواجهة بين القوى الكبرى وتصاعد التهديدات المتزايدة للإرهاب الدولي بالإضافة إلى الصعود الملحوظ لبعض القوى الآسيوية.[1]

وفي دراسة النظام الدولي تختلف الآراء حول مستقبل هذا النظام ويمكن تلخيصها في اتجاهين حيث يرى أنصار الاتجاه الأول على أن هناك تعدد لمراكز القوى في هيكل النظام العالمي وأنه عند مراجعة توزيع عناصر القوة بين الوحدات الرئيسية في النظام والذي يوضح أنه لا توجد دولة واحدة تتمتع بالتفوق في جميع عناصر القوة الأمر الذي يؤدي بدوره إلى غياب قوة عظمى في هذا النظام، ويعتبر باري بوزان أن اصطلاح القوى العظمى أصبح اصطلاحا غير ملائم في ظل نظام تعدد مراكز القوى،[2] وفي نفس الاتجاه يرى فريد زكرياء أن النظام الدولي سيكون نظام متعدد الأقطاب والذي في ظله على الولايات المتحدة الاختيار بين المحافظة على

---

[1] حيدر علي حسن،**سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي**(الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،2012)،ص.307.

[2] حذفاني نجيب،**العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون لفترة الحرب الباردة**،مذكرة **ماجستير**(جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام،2011)،ص.35.

مكانتها في النظام الجديد أو تسمح لتلك القوى بالصعود محدثة تفكك في النظام العالمي الذي أنتجته خلال الأعوام السابقة، أما الاتجاه الثاني فهو معارض للقول بأن النظام الدولي يتجه نحو نظام متعدد الأقطاب ويرى ريتشارد هاس أن النظام العالمي يتجه نحو نظام عديم الأقطاب يتميز حسبه بصعود فاعلين غير الدولة القومية كما أن الولايات المتحدة تظل القوة الكبرى، وفي المقابل يطرح هاس أن الولايات المتحدة تشهد تراجعا في مكانتها والتي تظهر في مجالات عدة كالمجال الاقتصادي وسوق الأوراق المالية والتبادلات التجارية و في المجال العسكري (الحروب اللاتماثلية) والمجال السياسي والمجال الثقافي والمعلوماتي.[1]

ومن مظاهر بروز نظام متعدد الأقطاب والذي يمكن تحديده من خلال النظام الدولي أحادي القطبية فمن خلال تراجع الأحادية تبرز التعددية والتي تجسدها الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الهيمنة التي أصبحت نسبية فبالرغم من تمتعها بنفوذ هائل سياسيا واقتصاديا وصناعيا وماليا إضافة إلى القدرة العسكرية، إلا أن واقع العديد من المشكلات الدولية تظهر حجم القيود التي تواجه النفوذ الذي أصبح ضمن محددات معينة وأطر محددة، ومن هذا يمكن تفسير لجوء الولايات المتحدة إلى الاستعانة بنفوذ قوى أخرى تساندها ضمن عمل تشاركي وفق سياسة مقيدة وغير مطلقة. وقد وصف

صامويل هنتنتغتن إطار العلاقات الدولية المعاصر بنظام أحادية التعددية القطبية الذي يتضمن قوة عظمى وحيدة وعدد من القوى الكبرى المختلفة.

وفي ظل هذه المعطيات فإن الولايات المتحدة ستكون بحاجة إلى تطوير استراتجيات وسياسات للحفاظ على نفوذها الذي فقدت جزء منه بسبب التوزيع الجديد للقوة ولوصف هذه الحالة يؤكد المفكر الأمريكي روبرت كاغان أن العلم عادة مجددا لطبيعته وأن الأحادية الأمريكية بدأت بالأفول، حيث هناك حركية مستجدة لاستعادة الأدوار المفقودة وهو ما تقوم به روسيا من خلال جملة من الإجراءات التي تريد استعادة مكانتها السابقة من خلالها، حيث تسعى روسيا لتشكيل

[1] حميد حمد السعدون،**مرجع سابق**،ص.12.

نظام متعدد الأقطاب والذي نلتمسه من المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية الهائلة، بالإضافة إلى الأدوار التي تلعبها في الساحة الإقليمية.[1]

المطلب الثاني: الصراع الأمريكي الروسي في مناطق النفوذ.

تدرك الولايات المتحدة أن بناء قوة عظمى وحيدة لا يتم إلا من خلال التصدي وإجهاض أي محاولة لإقحام مراكز قوى جديدة في بنية النظام الدولي، أو عودة قوى أخرى وذلك من خلال إدراكها أن روسيا قادرة على استعادة قوتها وتجاوز حالة الانهيار التي مرت بها عقب سقوط الاتحاد السوفيتي وأنها بدأت فعلا في احتلال موقعها على الساحة الدولية، بالإضافة إلى المخاطر التي يمكن أن تمثلها روسيا على المصالح الأمريكية وخاصة أنها بدأت تراجع حساباتها بشأن مناطق نفوذها الجيوستراتجية فضلا عن سعيها لاستعادة تأثيراتها في محيطها الإقليمي[2] وبسط نفوذها على حديقتها الخلفية وهي الحديقة التي أحاطت روسيا نفسها بها، والتي تشتمل هذه الحديقة على أقاليم متباينة تمتد بين ساحل المحيط الهادي في الشرق إلى وسط أوربا في الغرب ومن المحيط القطبي الشمالي إلى البحر الأسود وبحر قزوين، وتتألف الحديقة الخلفية من أربعة أقاليم رئيسية وهي: دول البلطيق الثلاث (استونيا، لاتفيا،ليتوانيا)، دول أوربا الشرقية (بيلاروسيا، أوكرانيا، مولدوفا)، دول القوقاز(أرمينيا، أذربيجان، جورجيا)، دول آسيا الوسطى (كازاخستان، أوزباكستان، قرغيزستان، طاجكستان، تركمنستان). وإلى ما سبق يضاف ما يمكن تسميته "أقاليم تكسر القوى" والتي تضم مناطق التماس مع حديقة روسيا الخلفية وهي منطقة تركستان الشرقية "شينغيانغ"، أفغانستان وباكستان وكشمير، المشرق العربي وإيران. [3]

تشهد هذه المناطق من الحديقة الخلفية نوع من الصراع بين الولايات المتحدة وروسيا والتي تريد كل منهما بسط نفوذهما في المنطقة.ويمكن تحديد مناطق هذا الصراع ومظاهر الصراع كالآتي:

---

[1] حيدر علي حسن،**مرجع سابق**،ص.317.

[2] **نفس المرجع**،ص-ص.78-87.

[3] عاطف معتمد عبد الحميد،**استعادة روسيا مكانة القطب الدولي"أزمة الفترة الانتقالية"**(لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون،ط2009،1)،ص.90.

أولا: الصراع الأمريكي الروسي في آسيا الوسطى.

تعتبر آسيا الوسطى المجال الحيوي لروسيا ومنطقة تشكل محور أساسي لنفوذها والتي تسعى إلى استعادته من خلال هذه الدول التي تمثل جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة، أما بالنسبة للولايات المتحدة فتعتبرها على غرار روسيا موقع نفوذ استراتيجي حيث يقول برجينسكي "**إن هدف الولايات المتحدة الأمريكية ينبغي أن يكون دائما الحفاظ على التعددية الجيواسترتجية في منطقة أوراسيا بكل ما تعنيه من خصوصيات ثقافية وخطوط تماس عقائدي**" فالحفاظ على التعديات الجيوسياسية يمنع نشوء تحالفات كيانات معادية للولايات المتحدة وهذا ما جعل واشنطن تبحث عن شركاء استراتجيين يساعدونها في بناء الأمن الأوراسي على المدى البعيد ويمكن ذكر أسباب الاهتمام بالمنطقة لتكون بؤرة صراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا كالتالي:

1. الولايات المتحدة الأمريكية:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر دول العالم استهلاكا للنفط وذلك نتيجة الطلب المتزايد للحاجات الصناعية والنقل والمواصلات وغيرها، ومن خلال أصبحت للولايات المتحدة أهداف جيوبولتيكية واقتصادية وسياسية في منطقة آسيا الوسطى، حيث سعت باستمرار إلى تشجيع التنوع في مصادر إمدادات الطاقة وطرق نقلها إلى الأسواق العالمية بحسب التقديرات الدولية التي تشير لحجم الموارد الطبيعية وخاصة النفط والغاز والتي حفزت الولايات المتحدة لاستخدام مختلف أدوات سياستها الخارجية لبسط نفوذها في المنطقة، بالإضافة أنها تسعى لمساعدة دول آسيا الوسطى لزيادة النمو الاقتصادي الذي يساعد هذه الدول على التحرك خارج إطار النفوذ الروسي. التي تحاول اعاقته من خلال شعورها بفقدان أهم المقومات التي فرضتها الأحادية القطبية وسيطرتها على العالم فروسيا أصبحت قادرة على حماية مصالحها وتحاول استعادة نفوذها الدولي في أكثر من منطقة.

2. روسيا:

تشكل مجموعة دول آسيا الوسطى عمقا استراتجيا لروسيا من خلال أن العقيدة العسكرية الروسية تعتمد في أساس دفاعها على التمدد لخلق مناطق عازلة لحدودها الجغرافية وذلك لردع

الخطر الغربي وهي تهدف دائما إلى خلق تلك المناطق العازلة، ولذلك تقوم بتدعيم الأمن الجماعي في دول هذه المنطقة في إطار رابطة كومنولث الدول المستقلة والذي كان يمثل الخيار الأمثل بالنسبة للأمن العسكري الروسي. حيث تسعى أيضا إلى إعادة نفوذها في المنطقة من خلال معرفتها أن اهتمام واشنطن بإنشاء قواعد عسكرية في آسيا الوسطى لا يرتبط أساسا بعملياتها العسكرية في المنطقة بقدر ارتباطها بمحاولة التغلغل في الإقليم وتدعيم نفوذها الاستراتيجي بالإضافة إلى سعيها الدءوب إلى الانفراد بالمنطقة من خلال محاولة جذب هذه الدول للسير اتجاهها وتشجيع تعاونه مع الحلف الأطلسي بهدف تطويق روسيا جغرافيا وعسكريا. وتسعى روسيا أيضا على غرار الولايات المتحدة على الاستفادة من المصادر الطبيعية والمخزون الاستراتيجي من النفط والغاز في آسيا الوسطى.[1]

ثانيا: الصراع الأمريكي الروسي في القوقاز.

ترتبط منطقة القوقاز بروسيا ارتباطا وثيقا وحدوث أي فراغ فيها يعني تلقائيا تهديدا مباشرا للأمن والسلم والاستقرار الداخلي الروسي وحدود روسيا الجنوبية هي منطقة القوقاز المطلة على بحر قزوين والبحر الأسود. لذا فهي تعد منطقة إستراتجية واقتصادية مهمة لروسيا ومن المهم أن تهتم بها كمنطقة متاخمة لها لضمان أن حدودها الجنوبية وأمنها الإستراتيجي أما بالنسبة للولايات المتحدة في تعد بالنسبة لها ذات الأهمية الإستراتجية كبيرة من الناحية العسكرية والاقتصادية فضلا عن الهدف العسكري الاستراتيجي هو تكريس انتزاع القوقاز من روسيا الاتحادية وإضعافها من خلال مميزاتها بالنسبة لها فهي تمثل منطقة عازلة بين روسيا وتركيا التي تعد الحليف الاستراتيجي لأمريكا وقاعدة منظمة الحلف الأطلسي كما أنه ممر للطائرات الحربية التي تنطلق من قواعدها المنتشرة في أوربا إلى أفغانستان. أما من الناحية الاقتصادية فإن هذه المنطقة تشكل ممرات عبور متواصلة للنفط والغاز ، فقد أكد ستيف كينور **أن هذه المنطقة تتحول إلى بؤرة**

[1] عبد الله فلاح الفضايلة، **التنافس الدولي في آسيا الوسطى**، مذكرة ماجستير (جامعة الشرق الأوسط: قسم العلوم السياسية، 2011)،ص-ص.64-89.

صراع دولي سيجعل منها منطقة ساخنة في العالم وأن الولايات المتحدة تقوم بحملة قوية تهدف الى السيطرة الحاسمة" وبالفعل أصبحت القوقاز لعبة أمريكية روسية وبؤرة للصراع بينهما.[1]

وتعتبر الحرب الجورجية الروسية في منطقة القوقاز من أبرز الظاهر التي أبرزت الصراع بين الولايات المتحدة وروسيا والتي بدأت في سنة **2008م** عندما أقدمت جورجيا على اجتياح استونيا ومحاولة ضمها إليها والذي استدعى تدخل روسيا وسرعان ما تحولت الحرب من طابعها الإقليمي إلى تدخل أطراف دولية أخرى باعتبار أن جورجيا ذات موقع يشكل ركيزة إستراتجية للاعبين من القوى العظمى، حيث أن المواجهة بين جورجيا وروسيا من أجل استونيا على قدر ما كانت تصارع بين قوتين والتي كانت تسعى روسيا من خلاله إلى ردع الولايات المتحدة والحلف الأطلسي عن حديقتها الخلفية.[2]

ثالثا: الصراع الأمريكي الروسي في أوربا الشرقية.

تعد أوربا الشرقية بؤرة صراع بين الولايات المتحدة وروسيا عامة، ولكن بالأخص أوكرانيا حيث ترى كل من الولايات المتحدة أن وجود أوكرانيا قوية ومستقلة يعتبر جزءا مهما في بناء أوربا حرة ومستقرة وذلك من أجل تقليص نفوذ روسيا في أوربا ومحيطها والوصول إلى آخر نقطة تلامس الأراضي الأوربية عبر محاولة إدماج أوكرانيا بمضلة الشراكة الاقتصادية والأمنية في سياق الصراع المتجدد بين الغرب وروسيا على النفوذ في المناطق العازلة بيتهما ، حيث انضمت معظمها إلى الإتحاد الأوربي أو حلف شما الأطلسي وتقلصت هذه المناطق إلى دولتين هما أوكرانيا وبيلاروسيا وهما تشكلان الحاجز الأخير والفاصل.

يبرز الصراع القائم من خلال عمليات توسيع الحلف الأطلسي مع الدول التي لها التماس المباشر مع روسيا مثل **دول البلطيق** استونيا،لاتفيا ،ليتوانيا و**دول أوربا الشرقية** بولندا ورومانيا وهنغاريا، وذهبت طموحاته بعيدا ليبحث عن عضوية جورجيا. وفي إطار توسيع الاتحاد الأوربي

[1] واثق محمد براك،"التنافس الأمريكي الروسي في القوقاز – الحرب الروسية الجورجية نموذجا"،**مجلة أبحاث كلية التربية السياسية**،المجلد09،العدد02(سبتمبر 2009)،ص-ص.304-309.

[2] جواد صندل،روسيا وجورجيا-النفط والجيوستراتجية"،**مجلة ديالي**،العدد41(2009)،ص.41.

ضم أيضا دول ذات التماس ولجأ إلى عقد شراكات مع دول مهمة مثل أوكرانيا تمهيدا لتهيئته للعضوية الكاملة. وفي المقابل سعت روسيا لتعزيز مجال نفوذها على الأراضي المجاورة بما يسمح لها بحماية المنطقة المركزية في أوراسيا والتي يرى مفكرون روس "**أن روسيا مادامت ترغب في أن تبقى قوة كبرى فهي تحتاج إلى أن تبقى المحور الاستراتيجي المتحكم في أوراسيا**" . تحتل أوكرانيا مكانة مهمة بالنسبة لروسيا وإن استخدام القوة المسلحة في الحالة الأوكرانية وضم القرم يشير إلى محاولتها تأكيد حقها الجيوبولتيكي في المناطق العازلة، وأن تكريس مصالح الغرب ونفوذه في أوكرانيا يعني بالنسبة لروسيا إطباق نفوذه على البحر الأسود كله وعلى شبه جزيرة القرم ذات الأهمية الإستراتجية وهذا ما أعطاها خاصية بؤرة صراع بين روسيا والولايات المتحدة والتي تجسد صراع المصالح حول مناطق النفوذ.[1]

رابعا: الصراع الأمريكي الروسي في الشرق الأوسط.

تعتبر روسيا الشرق الأوسط منطقة جغرافية مجاورة لحدودها الجنوبية وحيوية لمصالحها الفعلية، تؤثر في أمنها القومي واقتصادها في آن واحد وتنظر إليها باعتبارها بقعة أرضية متواصلة مع المساحة الأوراسية[2]، هذا من جهة روسيا أما من الجانب الأمريكي فتتمركز اهتمامات السياسة الخارجية بشكل لافت حول منطقة الشرق الأوسط والتي تعتبر مجال حيوي لها ومن خلال ذلك سعت إلى توظيف ما يعرف بالفوضى الخلاقة وهي إحدى الاستراتجيات التي وظفتها الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها للسيطرة الكاملة على الشرق الأوسط لتجد طريقة للتدخل[3]، حيث يشهد الآن الشرق الأوسط فوضى وشكلا من أاكال الحرب الباردة وذلك بسبب أن روسيا لم تستسلم لمقاربة الأحادية القطبية والشرق الأوسط كان مكانا أساسيا لارتدادات التجاذب وهو يشكل بؤرة صراع دائمة ،وهذه المنطقة تحمل أهمية بالغة لدى اللاعبين على الساحة الدولية، وتشكل الأزمة

[1] عماد قدورة،"محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب –أوكرانيا بؤرة صراع"،**سياسات عربية**،العدد09(جويلية 2014)،ص-ص.41-51.

[2] ناصر زيدان،**مرجع سابق**،ص.251.

[3] هادي قبيسي،**السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظية الجديدة والواقعية**(لبنان:الدار العربية للعلوم ناشرون،ط2008،1)،ص.51.

السورية حاليا منطقة صرع بين الطرفين فقد أصبحت مسرح للصراع الإقليمي والدولي فهي مسرح جيواستراتيجي مهم ومنطلق مثالي لإعادة رسم خريطة الإقليم بما يخدم مصالح الدول المتصارعة.[1]

المطلب الثالث: أمن الطاقة الوجه الجديد للصراع الأمريكي الروسي.

يعد محدد الطاقة من الأولويات في أي سياسة خارجية وعامل مهدد لأمنها القومي، وتأثيرات الطاقة في السياسية الخارجية للدول تختلف بين الدول المصدرة والدول المستورد،فغالبية الدول الكبرى في النظام الدولي تعتمد على الخارج للحصول على مصادر الطاقة وهذا الاعتماد جعل تلك الدول تتعامل مع قضية الطاقة كقضية أمن قومي وسياسات عليا فهي لا تتعامل مع الأمر كنقص في مورد محلي يتم استيراده من الخارج، لكن تنظر لهذا الاعتماد على الخارج لتأمين مصادر الطلقة كأمر قد يؤثر في مكانتها في النظام الدولي ، حيث تسعى بذلك إلى جعل الدول الكبرى المصدرة للطاقة تابعة لها وتحت سيطرتها ومنعها من استخدام هذا المورد للتحول إلى قوة مؤثرة في النظام الدولي. هذا بالنسبة للدول المستوردة أم الدول المصدرة فهي تسعى لتوظيف مصادر الطاقة لتحقيق أهدافها في مجال سياستها الخارجية وهذا التوظيف يختلف باختلاف مكانة الدولة في النظام الدولي، وهذا التوظيف لمصادر الطاقة ينقسم إلى توظيف مباشر يكون باستخدام مصادر الطاقة كسلاح استراتيجي من خلال اللجوء إلى وقف الإمدادات أو التهديد بوقفها، وغير مباشر فيأتي من خلال تأثير امتلاك موارد الطاقة على مكانة الدولة إقليميا وعالميا، وتحسين مكانتها التفاوضية، إضافة إلى ما توفره الطاقة من فوائض مالية تسهم في تحقيق أهداف السياسة الخارجية.[2]

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من الدول المستوردة للطاقة وروسيا من الدول المصدرة للطاقة ومن خلال ذلك يتجلى الصراع بينهما، حيث أن مكمن القوة لم يعد الترسانة العسكرية

[1] معن طلاع،**السياسة الروسية تجاه سورية منذ أحداث الثورة**(تركيا: عمران للدراسات الإستراتجية،2015)،ص.13.

[2] خديجة عرفة محمد،**أمن الطاقة وآثاره الإستراتجية**(المملكة السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،ط1،2014)،ص-ص255.258.

النووية وإنما الطاقة. ويعتبر الغاز الطبيعي هو الذي يقوم بالدور الأهم في سياسة الطاقة الروسية فمعظم غاز العالم موجود فسه وفي ايران ومن خلال ذلك أصبحت روسيا من أكبر الدول القادرة على المنافسة بالوقود الحيوي وهذا ما أدى بواشنطن بالتحرك بسرعة للسيطرة على منافس النفط ووضع اليد على منابع وممرات النفط لتحافظ على عملتها ولمنع ظهور تكتلات اقتصادية في مجال الطاقة حيث بدأت التخطيط لرسم خريطة جديدة للطاقة باتجاه هذا المنحى خاصة أن المعابر وخطوط الغاز الطبيعي والنفط لها أهمية أكثر من المادة نفسها.

يظهر الصراع الأمريكي الروسي في مجال الطاقة من خلال سياسات الفعل ورد الفعل التي تتجسد في مخططات الأنابيب المقترحة من كل جانب سواء الأمريكي أو الروسي أو عن طريق حلفائهما، حيث نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ جزء من مخططاتها التي أطلقت عليه **خطوط أنابيب الفيل الأبيض** للاستفادة من الثروات النفطية في بحر قزوين وحرمان كل من روسيا وايران من الحصول على جزء كبير من نفط قزوين، وقد كان أول خط هو **باكو تبلسي- جيهان** وهي المدن التي تمثل مسار الأنبوب الذي يبلغ طوله 1700كلم من بحر قزوين ابتداءا من أذربيجان ثم جورجيا إلى جنوب شرق أسيا على سواحل البحر المتوسط إلى الأسواق الغربية متجنبا الأراضي الروسية الإيرانية والبحر الأسود بدأ انجازه في سنة **2000م**. لكنه واجه مجموعة من العقبات. وقد اعتمد نفس السياسة التي تهدف إلى عزل روسيا حيث سارعت الولايات المتحدة أيضا إلى تصميم مشروع نابوكو الذي جاء بدعم واشنطن وبروكسل، ويعتبر مشروعا ذو أهمية إستراتجية في سياق شبكة النقل العابرة لأوربا حيث يسعى إلى الالتفاف على غاز بروم الروسية ويقلل اعتماد الاتحاد الأوربي على الغاز الروسي وتقليل التبعية لها في مجال الطاقة. المشروع المبدئي هو انجاز خط أنابيب يربط إيران ودول جنوب القوقاز إلى أوربا الوسطى، حيث كان من المفترض أن يبدأ في سنة **2017م** بتنويع إمدادات الطاقة وبدأ تشغيله في **2014م** إلا أن الأوضاع التقنية والتكلفة الكبيرة والتعثرات السياسية قد أخرته إلى عام **2017م**.[1]

أما بالنسبة لروسيا فقد طرحت مبادرة لإنشاء منتدى الدول المصدرة للغاز على غرار الأوبك وذلك بهدف فك الارتباط بين أسعار النفط وأسعار الغاز وبالفعل تم التوقيع على ميثاق إنشاء

[1] خليدة خلاصي كعسيس،**مرجع سابق**،ص-ص.51-52.

المنظمة ويوجد مقرها بالدوحة، بالإضافة على سيطرتها على خطوط نقل الطاقة حيث تمتلك شبكة من أنابيب نقل الغاز بطول روسيا وعرضها يطلق عليها **الشبكة الموحدة لنقل الغاز** وتستطيع فقط شركة غاز بروم فقط استخدام هذه الشركة والتي تعد من أكبر المنشآت الحكومية الروسية وهو ما مثل أحد نقاط القوة المهمة في سياسة بوتين الجيواستراتجية[1]، أما فيما يتعلق بمشاريع خطوط الأنابيب فيعتبر **خط السيل الجنوبي وخط السيل الشمالي** والذي يعد مشروع نابوكو كرد لسباق كل منهما من المشاريع التي تتبناها روسيا في سياق الصراع حول خطوط نقل الطاقة، حيث ينتقل خط السيل الشمالي من روسيا إلى ألمانيا مباشرة عبر بحر البلطيق من دون المرور ببيلاروسيا، وهو ما خفف الضغط الأمريكي عليها وهو عبارة عن احتياطي لصادرات الغاز الروسي عبر بيلاروسيا الذي لا يمر بأراضيها بل بمياهها، أما السيل الجنوبي فيمر من روسيا إلى البحر الأسود فبلغاريا ثم جنوب إيطاليا إلى المجر فالنمسا. ويستهدف ليس فقط الطلب المتزايد على غاز أوربا وإنما سيعزز أيضا أمن الطاقة في أوربا عن طريق تنويع خطوط إمدادات الغاز الطبيعي ويعتبر خط السيل الجنوبي خط منافس لخط نابوكو.[2]

[1] عرفة محمد،**مرجع سابق**،ص.176.

[2] خليدة خلاصي كعسيس،**مرجع سابق**،ص.53.

خلاصة الفصل.

عرفت العلاقات الأمريكية الروسية العديد من المحطات حسب الحقب الزمنية، وقد عرفت في هذه الفترات نوعا من التجاذبات العنيفة وإلى جانب ذلك عرفت أيضا علاقات من التعاون الشراكة، لكن هذه الفترات لا تدوم فهي تنشأ عند وجود مصلحة وتنتهي بانتهائها، والحال في الحرب العالمية الثانية. بالإضافة إلى الشراكة بعد الحرب الباردة والتي كانت عبارة عن استغلال نقاط ضعف في روسيا لضمان عودتها، لكن عالم الصراع والتنافس عاد من شديد لكن بأشكال أخرى.

مما سبق يمكن القول أن العلاقات بين القوتين الأمريكية والروسية لا تقتصر فقط عليهما بل هي محور العلاقات الدولية إذ لا يمكن الحديث عن عالم دون هاتين القوتين.

تعتبر مناطق الصدام بين الطرفين عبارة مناطق واجد القوى الصاعدة.

الفصل الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية الروسية تجاه الصين

الفصل الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية الروسية تجاه الصين.

تمهيد:

المبحث الأول: مقومات الصعود الصيني.

المطلب الأول: مقومات القوة على المستوى الداخلي.

المطلب الثاني: الدور الصيني على المستوى الإقليمي.

المطلب الثالث: مقومات الصعود الصيني على المستوى العالمي.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصين.

المطلب الأول: تاريخ العلاقات الأمريكية الصينية.

المطلب الثاني: العامل الاقتصادي وتأثيره على السياسة الأمريكية تجاه الصين.

المطلب الثالث: الإستراتيجية الأمريكية لاحتواء الصعود الصيني.

المبحث الثالث: السياسة الخارجية الروسية تجاه الصين.

المطلب الأول: أبعاد السياسة الروسية تجاه الصين.

المطلب الثاني: التحالف الروسي الصيني وترسيخ نظام متعدد الأقطاب.

المطلب الثالث: الموقف الروسي من الصعود الصيني.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

شهدت الساحة الدولية تنامي قدرات مجموعة من القوى على المستوي الإقليمي والعالمي، وتعتبر الصين من بين تلك القوى نظرا لمقومات القوة التي تمتلكها والتي أصبحت من خلالها قوة إقليمية في مسار الصعود على المستوى العالمي،والذي يجعل القوة ذات المكانة الدولية تاريخيا والمتمثلة في الولايات المتحدة وروسيا، تتعامل مع الصين وفقا لمصالحهما،وتعتبر أهم ميزة للصعود الصيني هي السيطرة على الأسواق العالمية وهذا ما جعلها أكثر ارتباطا مع الدول الأخرى. ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق لسياسات كل من الولايات المتحدة وروسيا تجاه هذا الصعود الصيني.

المبحث الأول: مقومات الصعود الصيني.

تصنف الصين عالميا على أنها قوة صاعدة ، وهذا التصنيف مبني على مؤشرات القوة التي تمتلكها الصين،فبتحقيقها مؤشرات القوة على المستوى الداخلي تسعى إلى بسط النفوذ على المستوى الإقليمي والتطلع على احتلال المراكز العالمية باستخدام كل من المحددات الداخلية والإقليمية ومواجهة محاولات الحد من تصاعدها.

المطلب الأول: مقومات القوة على المستوى الداخلي.

أولا: المقومات الجغرافية.

تقع الصين في شرق قارة آسيا وشمال المحيط الهادي، وتبلغ الحدود الصينية 22700كلم. ففي حدودها الشرقية تحدها كوريا الشمالية، ومن ناحية الشمال تحدها منغوليا، أما من ناحية الشمال الشرقي فتحدها روسيا ، والشمال الغربي كل من كازاخستان وقيرغيزستان وطاجاكستان، ومن الغرب والجنوب الغربي فتلتحم بكل من لأفغانستان وباكستان والهند ونيبال وبوتان، وتتصل من ناحية الجنوب ببورما ولاوس وفيتنام، ومن ناحية الشرق والجنوب الشرقي فيفصل البحر بينهما وبين كوريا واليابان والفلبين وبروناي وماليزيا واندونيسيا.[1]

تشغل الصين المساحة الأكبر من قارة آسيا باحتلالها للمرتبة الأولى بامتدادها على 9.572.678 كلم^2 بما يعادل20 بالمئة من مساحة القارة الآسيوية، وتعد الصين أيضا من أكبر دول العالم مساحة وتأتي في المرتبة الرابحة بعد روسيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية.حيث تمثل مساحتها البرية 9600 مليون م^2 أي ما يعادل 1/15 من إجمالي المساحة البرية للكرة الأرضية.[2]

[1] وو دي لي سوي قومين تشنغ لي، **الاقتصاد الصيني**(العراق: دار النشر الصينية عبر القارات،2012)،ص.05.

[2] عبد القادر دندن، **الأدوار الاقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية**(الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي،2015)،ص.65.

تمتلك الصين وفقا لمصادرها حولي 3مليون م^3 من المياه الإقليمية الخاضعة لسيادتها حسب اتفاق قانون البحار التابع للأمم المتحدة، وتقع الصين في نصف الكرة الشمالي وكل أراضيها التي تحتوي على المياه الإقليمية، والجزر تقع في شمال خط الاستواء حيث تقع أقصى أراضي الصين الجنوبية وهي جزر **تسنغ مو أن شا** بمقاطعة هينان على خط العرض 58.3 شمالا وتقع أقصى شمال الصين على الخط المركزي البحري الرئيسي **هيلونغ** على خط العرض 10:31:53 شمالا، يتجاوز طول الخط الساحلي للصين 14000 كلم، والسواحل الصينية نوعان السواحل الجنوبية معظمها حجرية، والسواحل الشمالية معظمها منبسطة وطينية رملية. للصين حوالي 6000 جزيرة على طول سواحلها وإجمالي مساحتها حوالي 1000 كلم^2، وأكبر هذه الجزر **تايوان** وتليها جزيرة **هاي نان**، وتوجد أيضا أرخبيلات أخرى كأرخبيل **مياوداو** وأرخبيل **تشانغ تشان**.

أما فيما يخص الثروات الطبيعية فقد بلغ عدد الأراضي الزراعية 122 مليون هكتار في سهل الشمال الشرقي والذي يعتبر أكبر تجمع للأراضي الزراعية في الصين والذي تبلغ مساحته أكثر من 350 ألف كلم^2 وهو أكبر السهول في الصين فمعظمه أراضي خصبة وثرية بالقمح والأرز والذرة الصفراء وفول الصويا والذرة الرفيعة والسمراء والكتان.[1]

ثانيا: المقومات الاقتصادية.

لقد عرفت الصين قفزة اقتصادية كبيرة خلال فترة زمنية قصيرة والتي ترجع بداياتها إلى سنة **1978م** والتي من خلاله اعتمدت الصين سياسة الانفتاح الاقتصادي، وقبل هذه الفترة اعتمدت الصين النموذج الاشتراكي ثم تحولت إلى نظام التخطيط المركزي، ومنه إلى نظام الخطط الخماسية ثمة إلى نموذج التعبئة الجماهيرية مع استخدام مكثف للقوى العاملة في الفترة ما بين **1952م** و**1972م**. وفي بداية سنة **1978م** بدأت مرحلة الاقتصاد والتحديث، حيث بدأت القيادات الصينية ولأول مرة منذ الخمسينيات تحدد مهامها ومستقبل الأمة وفقا لحاجات النمو الاقتصادي على قاعدة عامة بدلا من الحملات السياسية والعقائد الأيديولوجية. جلبت الصين بفضل سياسة الانفتاح مجموعة من الاستثمارات الخارجية ، وذلك راجع من الاستفادة من قدرة اليد

[1] فوزي حسن حسين، **الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية**(لبنان: دار المنهل اللبناني،2009)،ص-ص.53-54.

العاملة الكيف والنشطة وجاءت معظم الاستمارات من تايوان وهونغ كونغ اللتان ساهمتا فيه بنسبة 40 % من مجموع 45.5% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة **1989م**، واستثمارات أخرى مصدرها اليابان والولايات المتحدة. [1] وحققت الصين معدلات عالية في نمو الناتج المحلي الإجمالي وقد تمحور المعدل حول 9.7 % سنويا خلال الفترة الممتدة ما بين **1991م** إلى غاية **2000م**، وفي سنة **2003م** بدأت الصين القيام باختبارات على إصلاح تكاليف الضرائب في الأرياف، وفي نفس السنة أعلن على أن الصناعة الصينية دخلت في مرحلة جديدة وبدأت زيادة عملية التصنيع وارتفاع الهيكل الإنتاجي وعملية تصنيع التكنولوجيا الحديثة الفائقة في التوسع والانفتاح الخارجي بشكل أكبر مما جعل هذه الزيادة القوية في الاقتصاد الصيني في وضع لا يمكن قهره. وفي سنة **2004م** والتي تعتبر سنة ظهور مفاهيم التطوير العلمية حيث بدأ الناس في هذه الفترة في استعمال هذا المصطلح، وأيضا "**عام الفلاح**" في الصين وبعد مرور 18 سنة أخذت اللجنة المركزية بالاهتمام بمشكلة الثلاث"**الزراعة والفلاحين والقرى**" من خلال تقليل الجمارك الزراعية وإلغاء الضرائب الخاصة بالزراعة، باستثناء أوراق التبغ، وتطبيق سياسة الإعانة المباشرة للفلاحين بكل أنواع الحبوب وقد تحصل 900 مليون فلاح على الأموال الحقيقية للإصلاح. وفي سنة **2005م** استمر الاقتصاد الصيني في إضهار وضع زيادة استثمارات العقارات الثابتة **FAI** فوصل إل أعلى من 20% كما أن الاستثمار والاستهلاك والعقارات الثابتة والسيارات بدأت في الارتفاع تدريجيا، [2] بالإضافة إلى تسجيل ارتفاع في عدد الشركات المدرجة على قوائم التداول من 12 شركة إلى ما يقارب 1400 شركة ، وكذلك ازداد عدد المستثمرين في البورصات الصينية من 400000 إلى 6700000 .وقد أتى ما يقارب 50% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تايوان ، ولقد تجاوزت الصين الولايات المتحدة لتصبح أكبر سوق تصديري بالنسبة لتايوان، 21.6 في المئة من إجمالي صادرات 2005.[3]

[1] عبد القادر دندن،**مرجع سابق**،ص.76.

[2] وو دي لي سوي تشنغ لي،**مرجع سابق**،ص-ص.40-44.

[3] جيم روجر، **مارد في الصين**،ترجمة أيمن طباع(السعودية: دار العبيكان للنشر والتوزيع،2011)،ص.79.

في شهر نوفمبر 2006 بلغت الاستثمارات الأجنبية المستخدمة فعليا إلى 5687 مليار دولار بزيادة قدرها 20.59% مع الموافقة على إقامة 3951 مؤسسة أجنبية في نفس الشهر، وقد وصل معدل النمو الاقتصادي الصيني في 2007 و2008 إلى 11.3% و9.1 %على الترتيب مقارنة ب1.2 %و 2% بالنسبة للولايات المتحدة و2.1% و4% بالنسبة لليابان ومن خلال ذلك استطاعت الصين أن تصبح قوة اقتصادية ثانية في العالم بدلا من اليابان التي ظلت القوة الثانية اقتصاديا على مدار أربعة عقود إ ارتفع

الناتج الداخلي الصيني في 2010م إلى 5878.6 مليار دولار والذي رفع بدوره مساهمة الصين في الناتج العالمي الإجمالي بنسبة 5 %.[1]

وفي نفس السنة سجلت الصين المرتبة الأولى عالميا من حيث مساهمتها في الصادرات العالمية متجاوزة ألمانيا، ولقد سجلت الاستثمارات الأجنبية رقما قياسيا في عام **2012م** حيث بلغت 196 مليار دولار وهي أكبر حجم من الاستثمارات تتلقاها دولة واحدة في تلك السنة متفوقة على الولايات المتحدة التي لطالما احتلت المرتبة الأولى في هذا المجال، ولكن مجموع ما وصلها من الاستثمارات في تلك السنة 168 مليار دولار أي أقل ب28 مليار عما تلقته الصين، وفي شهر جوان **2013م** لوحده تلقت 14 مليون دولار أي أكبر بأكثر من 20% عما تلقته في نفس الفترة من سنة **2012م** وحيازتها على اكبر احتياطي عالمي بحجم 3 تريليون دولار.[2] ومن نفس السنة قدر معدل الدخل الوطني للصين ب 8905 مليار دولار والدخل الوطني الفردي 6560دولار ومعدل التمية البشرية 0.719، أما في مجال التجارة الخارجية فقد قدرت الصادرات من السلع 2147530 مليون دولار و الواردات من السلع 1795760 مليون دولار وعوائد السياحة ب53313 مليون دولار في سنة **2014م**.[3]

[1] محمود خليفة جودة محمد،"أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته"،في (28.03.2016):
http://democraticac.de/?p=570

[2] عبد القادر دندن،**مرجع سابق**،ص.73.

[3] Larousse, op.cit,p.120.

ثالثا: المقومات العسكرية.

يسمى الجيش الصيني ب"**جيش التحرير الصيني**" وقد أسسه وقاده الحزب الشيوعي الصيني وتقع على عاتقه مسؤولية حماية الصين وسلامة أراضيها وحمايتها من العدوان الخارجي. وبزيادة القدرات الاقتصادية الصينية استوجب النهوض بالمجال العسكري لتكريس الصعود في جميع المجالات،ففي سنة **2007م** أعلنت الصين زيادة في ميزانية الدفاع بنسبة 17.8% من الميزانية لعام **2007م** لتصل إلى 45 مليار دولار أمريكي هذا التطور باتجاه الميزانية العسكرية بمعدل أعلى من نمو الاقتصاد الكلي للبلاد وحسب تقديرات الصين وصندوق النقد الدولي لبيانات الميزانية الصينية يشير إلى أن المتوسط السنوي لميزانية الدفاع قد نمى بحوالي 11.8 % من عالم 1996 إلى غاية عام **2006م**.

وفي مجال الصناعية الفضائية والصاروخية تنتج الصين مجموعة واسعة من الأسلحة الباليستية وصواريخ أرض–جو، ذات المدى البعيد والتصويب الدقيق كما تسعى لتطوير صناعتها الفضائية من خلال إنتاج مركبات فضائية مأهولة تسعى لتطوير صناعاتها الفضائية تطوير برامج الأقمار الصناعية، وفي عام **2005م** وقعت الصين اتفاقيات مع موردي الأسلحة الأجانب بقيمة 2.8 مليار دولار، وتبقى روسيا المورد الرئيسي للأسلحة إلى الصين،حيث لاتزال تقدم لها الخدمات العسكرية المتقدمة وصواريخ الطائرات والغواصات والمدمرات.

في مطلع 2007م أجرت الصين وبنجاح تجربة إطلاق صواريخ **ASAT** المضادة للأقمار الصناعية وهذا النظام قد حصلت على تقنياته الأولية من أوكرانيا، ثم قامت بتطويره حيث تمكنت من القدرة على استقبال النظام العالمي لتحديد المواقع **GPS**، وطورت الصين نظم الأقمار الصناعية بواسطة الأسلحة الموجهة ليزريا أو بواسطة أجهزة التشويش واستهداف الأقمار الصناعية.[1]

[1] فوزي حسن حسين، **مرجع سابق**، ص.96.

تمتلك الصين مجموعة من الشركات والمؤسسات العسكرية التي تسخرها لخدمة طموحاتها العسكرية بالإضافة إلى تصدير بعض أنواع الأسلحة ومن بين هذه الشركات: **شركة الصين للطاقة،شركة دولة الصين، شركة الصين للتكنولوجيا والالكترونيات CNECC النووية والمقاولات، المؤسسة الصينية لعلوم الفضاء AVIC، شركة صناعة الطيران الصينية CSSC وبناء السفن ICCEW، الشركات الصينية الدولية لتصدير الأسلحة والصناعات العسكرية CASIC.** [1]

رابعا: المقومات السياسية.

1. الحزب الشيوعي الصيني:

وهو الحزب الوحيد الحاكم في الصين تأسس سنة **1924م**، وأسس جمهورية الصين الشعبية في عام **1949م** عبر سنوات الكفاح المسلح، وعدد أعضاء هذا الحزب أكثر من 70 مليون عضو موزعين على منظمات شعبية في الصين، وتمثل الطبقة العاملة في طليعة الحزب وهي مكونة من كل الجماعات العرقية الموجودة، ويهدف الحزب إلى تحقيق النظام الاجتماعي الشيوعي من خلال مبادئ اشتراكية بخصائص صينية، ويسعى الحزب إلى قيادة الدولة نحو المجتمع المتمدن والديمقراطي من خلال اعتماد التنمية الاقتصادية، ويعتبر الحزب مراكز اتخاذ القرارات المهمة في الصين.[2]

2. مجلس الدولة:

ويمكن إيجاز مكونات مجلس الدولة في الصين من خلال الشكل التالي:

[1] جودة محمد،**مرجع سابق**.

[2] فوزي حسن حسين، **نفس المرجع**،ص-ص.60-61.

الشكل رقم . 02 . : الهيكل التنظيمي لمجلس الدولة الصيني.

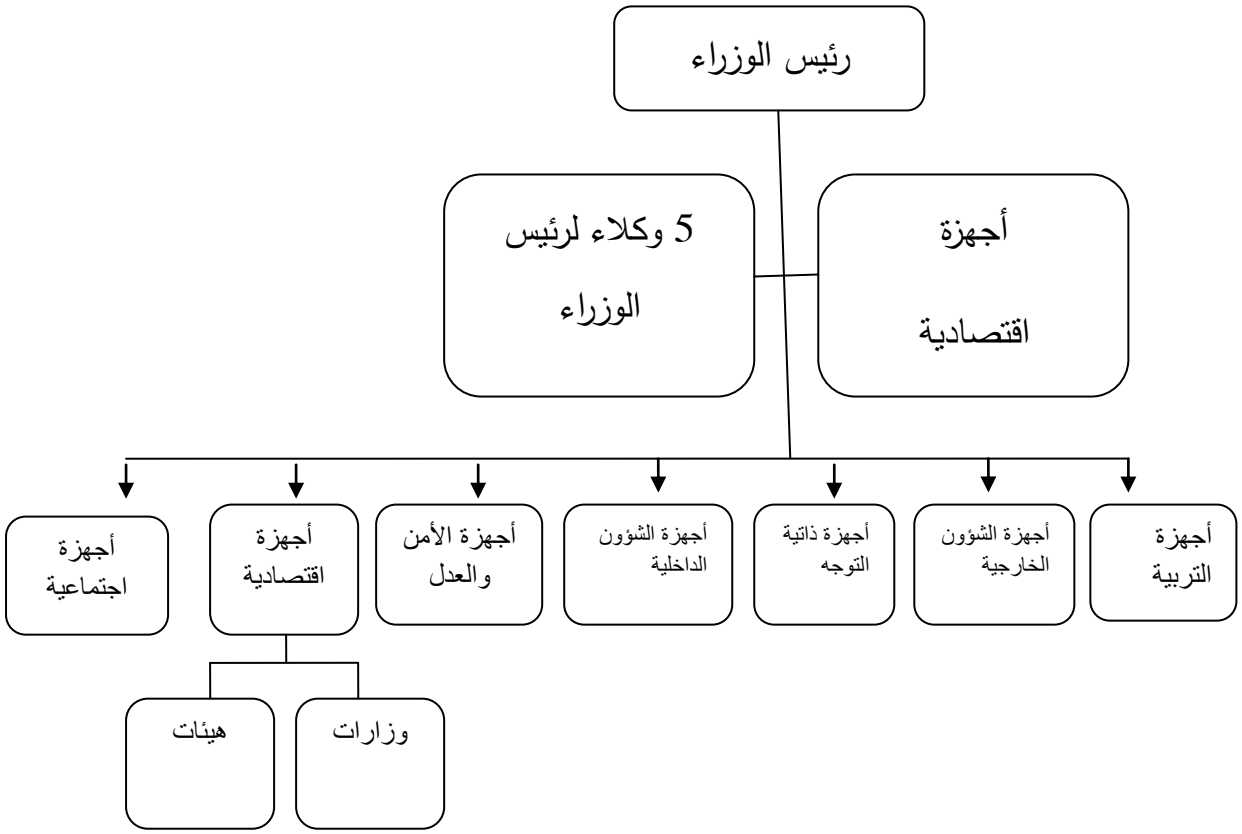

المصدر: حسن حسين، مرجع سابق،ص.61.

المطلب الثاني: الدور الصيني على المستوى الإقليمي.

يعد البعد الإقليمي من أهم الأبعاد الإستراتيجية في السياسات الصينية فإنها ترى في تحقيق السيطرة وتحقيق القوة الإقليمية بمثابة القفزة التي تساعدها على التمركز في ميزان القوى الكبرى وأخذ المكانة العالمية التي تطمح لها، حيث في بداية الألفية الثالثة واتساقا مع الإستراتجية الكبرى **لدينغ هشيا وبينغ**، ونظرية مفهوم الأمن الجديد، بدأ القادة الاستراتجيين الصينيون الكبار خصوصا المرتبطين بالجيل الرابع من القيادة في الصين بالحديث عن الصعود السلمي والصين، والهدف من ذلك سعي الصين إلى تجنب الاصطدام المباشر بالقوى الإقليمية في محيطها، ولذلك سعت إلى بناء علاقات إستراتجية مع جيرانها لمحاولة احتواء القوى التي تهددها في المنطقة

بالإضافة إلى تعزيز مكانتها الإقليمية والتي تدعم بدورها المكانة العالمية. ويمكن الدور الصين الإقليمي في إطار التكتلات والتكاملات الاقتصادية.[1]

أولا: في إطار التكتلات والتكاملات الاقتصادية.

1. دور الصين في التكامل الشرق آسيوي:

تلعب الصين دورا مهما في تدفقات السلعية لمنطقة آسيا الشرقية، بعدما كانت اليابان الدولة الصناعية المتطورة الوحيدة التي تنتمي للغرب والتي ارتكز النمو الياباني على تصدير السلع كثيفة العمل، لكن سرعان ما تحولت إلى صالح الدول الأربعة **تايوان، سنغافورة، هونغ كونغ، وكوريا الجنوبية**، حيث كانت هذه الدول الأكثر دينامكية في المنطقة الأمر الذي ساعد في نموها، وبعد ذلك تحول إنتاج السلع الكثيفة العمل إلى دول آسيوية أخرى وتتمثل في **الصين ماليزيا واندونيسيا وتايلاند والفلبين**،والمسماة **النمور الأربعة** ، لصالح سلع كثيفة رأس المال وذات قيمة مضافة مرتفعة ، ولقد أدت هذه الموجات إلى تحويل الإنتاج عبر الدول المختلفة إلى خلق ما يسمى بالشبكات الآسيوية الدولية للإنتاج. وبهذا انتقلت الشركات الشرق آسيوية من التصدير إلى الإنتاج العالمي الأمر الذي نتج عنه إنشاء شبكات للإنتاج والتجارة التي ساعدن على التكامل في شرق أسيا. ومن خلال هذا التكامل الاقتصادي ذو القرب الجغرافي تدعم تصاعد القوة الاقتصادية الصينية واكتسبت من خلال ذلك أهمية كبرى مكنها من احتلال مكانة مركزية في سلسلة التوريد في المنطقة. وأصبحت الصين في السنوات الأخيرة الشريك الاقتصادي الأول أو الثاني لكثير من دول شرق آسيا مما ساعدها على زيادة حجم التجارة البينية في المنطقة ويفسر تطور رصيد الميزان التجاري للصين مع شركائها الآسيويين دور الصين كأرضية للتصدير ضمن التقسيم الإقليمي للعمل في آسيا.[2]

---

[1] عبد القادر دندن،**مرجع سابق**،ص.87.

* الشبكات الدولية للإنتاج: منظمة ما وراء الحدود الوطنية والعلاقات داخل وبين الشركات التي تتمكن بفضلها إجراء البحوث والتنمية، تعريف المنتج، التعميم، التوزيع، وخدمات الدعم.

[2] جميلة طيب فلة غيدة، "حقيقة التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الصين وبقية دول شرق آسيا"، **مجلة الاقتصاد الجديد**، مجلد01، العدد12(2015)، ص-ص.93-95.

2. الصين والآسيان:

منذ عقد "**منتدى الآسيان الإقليمي**"والذي كان أول اجتماع رسمي له في تموز/يوليو **1994م**، كانت الصين لاعبا مترددا فيه على مدى سنوات التسعينيات، لكن مقاربة الصين بدأت في التغير مع معرفة التي ستحققها من المشاركة بفعالية من أجل كبح الدور المتنامي لكل من اليابان والولايات المتحدة في المنطقة، وأيضا إقامة بيئة إقليمية أكثر استقرارا، مواتية للهدف الأعلى لتحقيق النمو الاقتصادي. وقد قمت الصين بمجموعة من المبادرات لبناء الثقة ضمن نطاق المنتدى، كتبادل الزيارات بين السفن الحربية والمسؤولين العسكريين الكبار، بالإضافة إلى تبادل المعلومات وتبادل المسؤوليين في الجامعات والكليات العسكرية .هذا في المجال العسكري.[1] أما في قطاع التجاري الاقتصادي بلغ حجم التجارة 136.5 مليار دولار في النصف الأول لعام **2010م** بزيادة 55% عن عام **2009م**، الأمر الذي أدى إلى إنقاذ الاقتصاديات الأساسية من أعباء الركود الذي يمر به الاقتصاد العالمي، وازدادت واردات الصين من الآسيان بنسبة 64% سنة **2010م** وازدادت صادراتها إلى الآسيان بنسبة 45%.

وفي محاولة من طرف دول الآسيان لموازنة التصاعد الصيني، قامت بدعوة الولايات المتحدة و روسيا إلى قمة شرق آسيا، والتي نشطت من خلاله الآسيان في تفعيل صيغة **الآسيان+3** لتدخل معها إلى جانب الصين وكوريا الجنوبية واليابان وذلك لإحداث التوازن في علاقاتها الاقتصادية. ومن خلال ذلك لجأت الصين إلى كسب ثقة الآسيان بزيادة تعاونها معها عبر التجارة الحرة، والمناطق الاقتصادية الخاصة، عبر الحدود وعبر بحر الصين الجنوبي وبين دول نهر الميكونج. وفي سنة **2010م** بلغ عدد السلع المتداولة فيما بينه إلى 7000 سلعة بدون جمارك، لتنشأ أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم النامي.[2]

---

[1] بايتس غيل،**النجم الصاعد الصين:دبلوماسية أمنية جديدة**، ترجمة دلال أبو حيدر(لبنان:دار الكتاب العربي،2009)،ص-ص.58-62.

[2] مقاتل الصحراء،"مصالح جمهورية الصين الشعبية وأهدافها في منطقة الشرق الأوسط والرؤية المستقبلية"،في(30.03.2016):

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/MsalhChina/sec06.doc_cvt.htm

3. دور منظمة شنغهاي في تقوية الدور الإقليمي الصيني:

نشأت المنظمة بموجب اتفاقية في سنة **1996م** بين كل من روسيا والصين وكازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجكستان في مدينة شنغهاي الصينية من أجل سياسة مشتركة وتحقيق الاستقرار فيما بينهم، لتصبح ميثاقا متعدد الأطراف ذو تأثير مهم، وقد توالت الاجتماعات وذلك لمحاولة مأسسة نظام إقليمي جديد وتحولت الاتفاقية إلى منظمة إقليمية في **2001م**، وأصبحت منظمة رسمية حسب مبادئ القانون الدولي في 2002م، وبحلول 2004م تم اكتمال تأسيس الهياكل الإدارية للمنظمة.[1]

المطلب الثالث: مقومات الصعود الصيني على المستوى العالمي.

إن الحديث عن مقومات القوة والصعود الصيني على المستوى العالمي يقودنا مباشرة إلى الأدوار التي تلعبها الصين على مستوى المنظمات الدولية ومجالات التعاون على النطاق العالمي بالإضافة إلى القضايا الدولية، ففي إطار المنظمات الدولية فقد انضمت الصين إلى الأمم المتحدة سنة **1971م**، وتمتلك الصين مقعد دائم العضوية بمجلس الأمن والذي يعطيها امتياز حق النقض "**الفيتو**"، وقد اتسم دور الصين في الأمم المتحدة في بدايات فترة دخولها بالمحدودية، فقد كان محصورا فقط بدعم ومساندة حركات التحرر ، حيث لم تكن هذه المنظمات ضمن و اهتمامات وأولويات مراكز صناعة القرار في الصين،لكن بروز محددات القوة والوجود الصيني بدأ دورها في المنظمة يظهر تدريجيا من أجل محاولة الدخول في خط إدارة القضايا الدولية، وقد عمدت الصين على تكريس جهودها للتحول نحو نظام متعدد الأقطاب، من خلال لعبها أدوار أكبر في القضايا المحورية على الساحة الدولية، فهي تبعب دور مهم في إدارة أزمة كوريا الشمالية النووية، وتخوض نضال حازم على الساحة الدولية في قضية تايوان، كما كانت أشد المعرضين للغزو الأمريكي للعراق وساهمت في صياغة قرار مجلس الأمن بشأن دارفور، والتي أبدت من

[1] ابتسام محمد العامري،"منظمة شنغهاي للتعاون الإقليمي"،في(30.032016):
http://cis.uobaghdad.edu.iq

خلالها الصين الرغبة في إثبات وجودها كقوة عظمى صاعدة وإصرارها على التواجد الفعلي لرأيها في عدة مسائل وقضايا دولية.[1]

أما في إطار المنظمة العالمية للتجارة، فقد كانت رؤية الصين إلى الانضمام إلى المنظمة منذ أن بدأت في اتخاذ خطوات تجاه آليات السوق والتحول نحو التحرر الاقتصادي، وان انضمام الصين للمنظمة العالمية للتجارة ينبع من رغبتها عن التخلي عن الاتفاقيات الثنائية التي لطالما حاولت الحكومة الصينية الحفاظ عليه باسم التجارة بينها وبين الدول الأخرى، ومن المعروف أن هذه الاتفاقيات تكون عرضة لاختلال في التوازن وتقع تحت تأثير السياسة العامة، أما في إطار المنظمة فقد رأت الصين أن عبئ النقاش ومسؤولية التوصل إلى حل لن تكون على عاتق الحكومة الصينية وحدها، ولكن ستتم من خلال مناقشات المنظمة وقراراتها التي تلزم كل الأعضاء. واجهة الصين مجموعة من العقبات في إطار انضمامها للمنظمة وخاصة المعارضة الشديدة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنه انضمت إليه في سنة **2001م** والتي استطاعت من خلالها لعب أدوار مختلفة وزيادة عن ذلك انتشار السلع والصينية عالميا تقوية المكانة الصينية على الساحة الدولية. [2]

وبالنسبة لمجالات التعاون الصيني على المستوى العالمي في إطار التعاون **جنوب-جنوب** تسعى الصين لتوسيع نطاقها حول العالم مع الدول النامية، ومن أمثلة ذلك توجه الصين نحو الشراكة مع أمريكا اللاتينية كإستراتجية للتنمية والتعاون مع الدول النامية وترسيخ المصالح في المنطقة كمصادر الطاقة والواردات الزراعية والموارد الطبيعية، وتستغل الصين ذلك لدفع القوة الناعمة لتحسين صورتها في العالم النامي، بالإضافة إلى تأكيد فكرة الصعود السلمي، ومحاربة الاعتقاد بأنها تسعى جاهدة لمزاحمة غيرها من الدول الناشئة والصاعدة. [3]

---

[1] جودة محمد،**مرجع سابق**.ص.16.

[2] نرمين السعدني،"الصين وعضوية منظمة التجارة العالمية"،**السياسة الدولية**، العدد149(2002)،ص.04.

[3] محمود صافي محمود،"البحث عن عالم متعدد الأقطاب:إستراتجية الصعود الصيني وفرص بكين الكبرى في أمريكا اللاتينية"،في(02.04.2016):

http://www.acrseg.org/37907

المبحث الثاني: السياسة الأمريكية تجاه الصين.

تعد الولايات المتحدة قطب مهيمن على الصعيد العالمي، والجندي الذي لا يستريح وانطلاقا من ذلك فإن أي حدث أو تغير في البنية الدولية، قد يهدد هذه السيطرة التي تمارسها على العالم، ويعتبر تنامي القوة الصينية ومزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية في عدة مجالات، بالإضافة إلى وحاولة الصين وبعض القوى الصاعدة الأخرى فرض نظام متعدد الأقطاب، وهذا يعتبر محدد أساسي لفهم السياسات الأمريكية تجاه الصين، بالإضافة إلى منطلق العلاقات التاريخية السابقة.

المطلب الأول: تاريخ العلاقات الأمريكية الصينية.

أخذت العلاقات الصينية الأمريكية طابعا ديناميكيا،ومتغيرا حسب التغيرات الحاصلة على بنية النظام الدولي والتي تتأثر بطبيعة العلاقات الدولية هي علاقات غير ثابتة، حيث عرفت العلاقات فترات من التوافق والتناحر ويمكن تقسيم هذه العلاقات إلى ثلاث مراحل:

أولا: مرحلة ما قبل الحرب الباردة:

يعتبر وصول السفينة التجارية الأمريكية(**Empress of china**) في سنة 1784م إلى ميناء كانتون في الصين بداية العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، أي أن العلاقات بينهما بدية كان في إطار التجارة ولفترة طويلة تميزت العلاقات الأمريكية- الصينية علاقات تجارية، حيث استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية التجارة أداة لسياستها صوب الصين، وذلك في عهدة الرئيس **أندرو جاكسون** الذي عمد على إيجاد فرص تجارية في الشرق، وقد صيغت أول اتفاقية يبنهما التي أضفت على تبادلهما الصفة القانونية.

نمت العلاقات الاقتصادية التجارية بين الدولتين من خلال أثر الثورة الفلبينية على النفوذ الأمريكي (**1899م-1901**)، والتي حولت الفلبين محمية أمريكية، وعلى اثر ذلك طورت الولايات

*الحرب الأهلية: حالة من الصراع مسلح تقع بين فريقين أو أكثر في أراضي دولة واحدة نتيجة لنزاعات حادة، وتعذر إيجاد أرضية مشتركة لحلها بالتدرج أو بالوسائل السلمية، ويكون هدف الأطراف فيها السيطرة على مقاليد الأمور وممارسة السيادة.

المتحدة مبدأ مهما في تعاملها مع الصين وتأمينا لتوازن القوى في شرق آسيا ولمواجهة الضغوط اليابانية، بلورت الولايات المتحدة بما يسمى نظام "**معاملة الأوامر**" الذي استمر العمل به حتى **1940م** وأفاد بضرورة عدم وقوع الصين تحت سيطرة قوة أمنية وتحويلها في الوقت ذاته سلميا إلى دولة صديقة. وفي الفترة مابين الحربين الأولى والثانية ونظرا لسياسة العزلة التي كانت تنتهجها الولايات المتحدة والتي حدت من تطور العلاقات بينهما، وبالمقابل كانت الصين تعيش هي أيضا حالة من العزلة الدولية والتي كان سببها الحرب الأهلية التي دامت في الفترة ما بين **1911م** إلى غاية **1949م** وبنهاية الحرب العالمية الثانية برز بعض مظاهر العلاقات بينهما والتي كان جوهر هذه العلاقة كان التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية للصين، والتي كانت تشهد صراع بين الحزبين التي كانت تدعم من خلاله الولايات المتحدة الحزب الحاكم على حساب الحزب الشيوعي المدعوم من الاتحاد السوفيتي، واستمر ذلك إلى غاية إعلان عن قيام جمهورية الشعبية ودخول العلاقات مرحلة جديدة.

ثانيا: مرحلة فترة الحرب الباردة.

لقد عرفت هذه المرحلة انقسام في السياسات المنتهجة بين الطرفين حيث تميزت العلاقات بفترة من الصراع والصدام، ومرحلة من التقارب والوفاق فيما بينهما.

1. العلاقات الصدامية 1949-1971:

بعد انتصار الحزب الشيوعي الصيني في **1949م** وقيام جمهورية الصين الشعبية، رفضت الولايات المتحدة الاعتراف الدبلوماسي بالجمهورية الصينية، و ذلك بحكم انتماء الصين الأيديولوجي **الماركسي-اللينيني** وقد طغى هذا المدخل على العلاقات الأمريكية الصينية ووسمها بالصراع الحاد، باعتبار أن الولايات المتحدة قوة رأسمالية معادية للشيوعية والتي كانت تنتمي اليها الصين مع الاتحاد السوفيتي والتي دخلت معه في علاقات تحالف وهذا ما زاد في تعمق علاقات الخصومة، واقترن الصراع أيضا بالحرب الكورية سنة **1950م** ، فقد اعتبرت الصين الحرب على أنها ذريعة لغزو تايوان وكوريا وفيتنام والفلبين وهو الذي جاء على لسان رئيس وزراءها وعلى هذا الأساس دخلت الصين الحرب الكورية والذي نتج عنها تعقيد العلاقات بدرجة كبيرة. ولهذا قامت

الولايات المتحدة كرد حاسم على التهديد الشيوعي في منطقة شرق آسيا، ببناء نظام معادي للشيوعية في الشرق الأقصى وعزل الصين وبناء جدار من التحالفات العسكرية،أما في الجهة الصينية سعت إلى عزل الولايات المتحدة وتصويرها بأنها الدولة التي تمثل العدوان في العالم ومحاولة اجتذاب هذه الدول والتأثير فيها.

بزيادة الخلافات مع الصينية– السوفيتية، والتغيير الذي طرأ على مسالك الفعل في السياسة الأمريكية تجاه الصين ورد الفعل الصينية تجاه الولايات المتحدة والتي خلقت أرضية مناسبة للتقارب بينهما ودخولهما مرحلة انتقالية من الصراع إلى التقارب.

2. التقارب الصيني الأمريكي 1972–1989.

وقد عرفت هذه الفترة مجموعة من المحطات في العلاقات، وكان أولها بداية الوفاق مابين **1972م** إلى غاية **1978م** ، والتي طرحت من طرف الرئيس الأمريكي نيكسون في رسالة للكونغرس، والتي أكد من خلاله أهمي جذب الصين الى علاقة بناءة. أما المحطة الثاني والتي عبرت عن التوافق وامتدت في الفترة ما بين **1979م** حتى **1982م**، وقد كانت المحطة الثالثة من العلاقات هذه الفترة **1983م** إلى **1989م** قد كرست التعقل، وابتعدت عن قليلا عن كونها نتيجة اندفاعات قوية لمواجهة الاتحاد السوفيتي، والتي سادت في المحطات السابقة حيث كان لطرح سياسة التحديث الصينية الاقتصادي والتقني أولية متقدمة، والذي دفع العلاقات الأمريكية الصينية نحو اتجاهات جديدة قوامها الاستمرار في الانفتاح على المجالات المختلفة.[1]

ثالثا: مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

عرفت هذه المرحلة مجموعة من التقلبات في التوجهات الإستراتجية، وخاصة تلك من طرف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصين، وهذه التغيرات ما يلاحظ عليها أنها تتأثر بفعل تغير القادة السياسيين فيها على الساحة السياسية الأمريكية، بالإضافة إلى أن انهيار الاتحاد

[1] خضر عباس عطوان،**مستقبل العلاقات الأمريكية–الصينية**(الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية،2004)،ص–ص.13–63.

*تقارب: مصطلح دبلوماسي ذو أصل فرنسي ويعني تجديد العلاقات الطبيعية بعد فترة من الصراع أو عدم الانسجام.

السوفيتي والتي بدأت بوادر سقوطه بدأت تشعر أنها لا تحتاج إلى تحالفات أو أنداد في الوسط الدولي. ففي **1989م** اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية من اندلاع الاضطرابات السياسية في الصين سببا للتدخل في الشؤون الداخلية الصينية،وطالبت بفرض عقوبات كاملة تقريبا على الصين، حيث أصدر الرئيس جورج بوش الأب بيانا شجب فيه تصرفات الحكومة الصينية وأعلن عن اتخاذ سلسلة من الإجراءات لفرض العقوبات عليها. وتعود الأسباب الحقيقية والمباشرة في فرض هذه العقوبات من طرف الولايات المتحدة،أن الوضع الدولي يشهد تغيرات إستراتجية والتي في ظله لم تعد الصين القوة الضرورية على الصعيد الاستراتيجي، ولم تكن اضطرابات 4 يونيو **1989م** سوى ذريعة أو فرصة استغلتها الولايات المتحدة لتغيير إستراتجيتها اتجاه الصين.

وكرد على التدخلات والعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة، بدأت الصين في مقامة ذلك من خلال تحسين وتطوير علاقاتها المحيطة لإحباط المحاولات الأمريكية عزل الصين، وقامت بتطبيق سياسة تثمين وتطوير العلاقات مع كافة الدول المتاخمة لها، وما بين الفترة 1990م و1992م سعت إلى استعادة وتأسيس العلاقات مع اندونيسيا وسنغافورة وكوريا الجنوبية، بالإضافة الى تطبيع العلاقات مع منغوليا ولاوس وفيتنام. استمرت الصين في مقاومة قوى الضغط بالاعتماد على نفسها ومحاولة الحفاظ على استقرارها الداخلي ونموها الاقتصادي، ومع تحسن العلاقات مع بعض الدول مثل اليابان وبعض الدول الأوربية، ساعد ذلك في إلغاء العقوبات وإجبار الإدارة الأمريكية بالتراجع عن معظمها قبل أن تنتهي فترة ولايتها.

لكن مسار العلاقات لم يتوقف هنا فقط، فبدخول الولايات المتحدة فترة انتخابية جديدة، حيث قامت الإدارة الجديدة بممارسة الضغوط على الصين فيما يتعلق بمسألة الدولة الأولى، بالرعاية في المجال التجاري. بالإضافة إلى تأييد الولايات المتحدة لعناصر الحركة الديمقراطية الصينية، والتي ترفض الصين من خلاله الربط بين وحقوق الإنسان ووضع الدولة الأولى، وأن قرارات الإدارة الأمريكية ما هي إلا تدخل في شؤون الصين.

لقد لعبت مسألة حقوق الإنسان دورا هاما في العلاقات الأمريكية الصينية، وكانت السياسات الأمريكية في هذه الفترة انقسام في الوجهات تجاه الصين، والتي كانت مابين الحوار والاتصال

والتناقض والمواجهة من جهة أخرى. وقد كانت مسألة تايوان محركا أساسيا للعلاقات، ففي سنة 1996م أرسلت الولايات المتحدة سفن حربية تمركزت عبى مقربة من خليج تايوان. وبعد هذا التاريخ شهدت الولايات المتحدة عام انتخابي جديد وهذا التغيير أثر على طبيعة العلاقة الأمريكية-الصينية، حيث بدأت تظهر من جديد بوادر التحسن والتطور حيث بذلت الصين جهودا جبارة لتنفيذ اتفاقية حقوق الملكية الفكرية، اتجهت العلاقات في أواخر التسعينيات نحو التطبيع وتطوير علاقات

إستراتجية بينهما، لكن تفاقم المشاكل وخاصة مشكلة تايوان، واتهام لجنة كوكس الصين بسرقة ما يسمى بالأسرار النووية الأمريكية حال دون ذلك.[1]

المطلب الثاني: العامل الاقتصادي وتأثيره على السياسة الأمريكية تجاه الصين.

تعتبر العلاقات الاقتصادية من المحددات الأساسية في السياسة الأمريكية تجاه الصين، وهذا نابع من الاحتياج الاستراتيجي و الإدراك المتزايد من الطرف الأمريكي بأهمية الطرف الآخر والمتمثل في الصين، بالإضافة إلى محاولاتها لتوظيف كل قدراتها للتحكم في الصعود الصيني ومحاولة احتوائه وذلك لحماية المصالح الأمريكية. وقد عرفت العلاقات الاقتصادية الأمريكية-الصينية خلال الأعوام الثلاثين تشابك، حيث قام الطرفين بداية بالدخول في شراكات تجارية،[2]والتي قامت الصين من خلالها ببيع عمالتها للشركات الأمريكية الكبرى من أجل الإنتاج داخل التراب الصيني وتصديره نحو الخارج، والذي حقق من خلاله الميزان التجاري الصيني طفرة مالية لم يستطع تحقيقها على مدى عقود كاملة،[3]

وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الدولتين عام 2003م 191مليار دولار وارتفع إلى 387 مليار دولار سنة 2008م، الأمر الذي أدى إلى تضخم الفائض التجاري الصيني مع

---

[1] ليو شيه تشنغ ولي شي دونغ، **الصين والولايات المتحدة الأمريكية خصمان أم شريكان**، ترجمةعبد العزيز حمدى عبد العزيز(مصر: المجلس الأعلى للثقافة،2003)،ص-ص.47-82.

[2] محمد خنوش، **مرجع سابق**،ص.204.

[3] جون ميشال كاتربوان، **صدام الإمبراطوريات**، قراءة عبد السلام رزاق(قطر: مركز الجزيرة للدراسات،2015)،ص.05.

الولايات المتحدة ليزيد من 34 مليار دولار في عام 2000م إلى 266 مليار دولار في عام 2008م، وتعتبر أيضا الولايات المتحدة من أكبر المستهلكين للصادرات الصينية، والصين هي أكبر دائن للولايات المتحدة حيث بلغت قيمة ملكيتها من سندات الخزينة الأمريكية عام 2009م بقيمة 802 مليار دولار أما في سنة 2010م وصل حجم التبادل التجاري إلى 4568 مليار دولار ،وفي 2011م في إطار الحوار الاستراتيجي الثالث بالولايات المتحدة تم التركيز على تشجيع النمو والتعاون الاقتصادي وبناء علاقات متينة ومتوازية. ومن خلال ذلك يمكن القول أن الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الصيني أصبحا عالقين في اعتمادهما المتبادل على بعضهما البعض، والذي يوضح السياسة الأمريكية تجاه الصين والتي تبدو متناقضة بعض الشيء فهي لا يمكنه السماح بالصعود الصيني كقوة عالمية، وفي الوقت ذاته لا يمكن السماح بانهيار الصين، وهو ما جاء في تصريح وزيرة الخارجية السابقة للولايات المتحدة الأمريكية في اختتام جولتها الآسيوية في سنة 2009م على أن الاقتصاد الأمريكي والصيني إما أن يخرجا معا أو يسقطا معا.

ويعتبر هذا الارتباط في العلاقات بين الطرفين وخاصة الطرف الأمريكي بالدرجة الأولى، محدد واضح في اتجاه سياستها اتجاه الصين ، واتجاه صعودها فالإستراتيجية التي ستعتمدها لردع هذا الصعود ستكون أكثر ليونة وبطريقة غير مباشرة، وذلك للمحافظة على علاقتها لتلبية احتياجها الاستراتيجي للصين، ومن خلال ذلك تسعى الولايات المتحدة لمحاولة عرقلة هذا الصعود واحتوائه عن طريق التعاون والشراكة، والذي يجعل السياسة الأمريكية أكثر تروي في علاقاتها مع الصين.[1]

المطلب الثالث: الإستراتجية الأمريكية لاحتواء الصعود الصيني.

سادت إستراتجية الاحتواء خلال فترة الحرب الباردة، والتي اعتمدتها الولايات المتحدة لمحاصرة المد الشيوعي في تلك الفترة، لكن مع الانغماس الكبير للصين في الاستثمار والالتحاق بالنادي الرأسمالي والتي بدأت فيه بالصعود منذ اعتماد هذا النهج، وبذلك أصبحت القوة المتعاظمة للصين الشبح الذي يؤرق الولايات المتحدة، والذي أخذ في البروز على المستوى الإقليمي لتتزايد

[1] محمد خنوش،**نفس المرجع** ،ص.205.

الطموحات إلى المستوى العالمي،[1] الأمر الذي بدأ يهدد الانفراد الأمريكي بالعالم والهيمنة على النظام الدولي وخاصة في المجال الاقتصادي، وهذا ما جعل الولايات المتحدة تلجأ إلى إعادة إحياء الإستراتجية لاحتواء هذا الصعود من خلال تطويق الصين على المستوى الداخلي،الإقليمي والعالمي.

عمدت الولايات المتحدة الأمريكية على ضرب مجموعة من النقاط الحساسة داخل الصين، والتي تعتبرها الأخيرة تدخل في شؤونها الداخلية من خلال الضغوطات التي تمارسها واشنطن في مجال حقوق الإنسان من منطلق أنه يجب على الصين احترام القيم والمفاهيم الغربية والدولية السائدة لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك قضية تايوان والتي تسعى الولايات المتحدة إلى عدم توحدها مجددا مع الصين، وذلك لمعرفتها أهمية تايوان بالنسبة للصين الكبرى والتي تعتبرها من الوحدة الثقافية لها،فإن إعادة التوحيد يؤدي إلى زيادة قوة الصين وزيادة مجالات نفوذها، وتتعزز سيطرتها على بحر الصين الجنوبي الذي تتقاسمه مع فيتنام وماليزيا وبورما والفلبين. ومن شأن هذا الوضع مد التأثير الصيني إلى المحيط الهندي وبالتالي السيطرة على مضيق لوزان شمال الفلبين، والمسالك البحرية الأخرى المؤدية إلى اليابان.لذلك فمن مصالح الولايات المتحدة الحيلولة دون قيام الصين الواحدة وتقوم بالتواجد العسكر لمحاولة هز الاستقرار في المنطقة. [2]

أما على المستوى الإقليمي فقد اعتمدت على تطويق الصين من خلال الدخول في تحالفات المناوئة لها في جنوب شرق آسيا، وفي الدول التي تمثل أهمية إستراتجية للصين مثل مينيامار وغيرها من الدول المجاورة التي تعيش مجموعة من الأزمات الداخلية، وقد قامت الولايات المتحدة في أوائل **2015م** بتوقيع اتفاقية شراكة إستراتجيةمع إحدى عشر مطلة على المحيط الهادي وهي: استراليا، بروناي،شيلي،اليابان، ماليزيا،المكسيك،نيوزيلندا، بيرو، سنغافورة، فيتنام، وهي اتفاقية حرة متعددة الأطراف تهدف إلى زيادة تحرر اقتصادي بمنطقة آسيا والمحيط الهادي وتعزيز ارتباط الولايات المتحدة واتصالها بقارة آسيا، ومن ثم تطويق الإستراتجية الصينية التوسعية. تعتبر

[1] إيان شابيرو،**نظرية الاحتواء ما وراء الحرب على الإرهاب**، ترجمة:أبو عبد الرحمن الكردي(لبنان:شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012)، ص.80.

[2] خضر عباس عطوان،**مرجع سابق**،ص.150.

الاتفاقية أداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية في تقرير موازنة القوة الصينية في منطقة شرق آسيا، فقد اكتسبت الصين نفوذا اقتصاديا ملحوظا في هذه المنطقة، فقد أصبحت أكبر شريك تجاري لآسيان في **2009م** ، وغايات واشنطن من الشراكة هو تأطير النظام الاقتصادي العالمي طبقا للرؤية الأمريكية، بالإضافة إلى تحقيق استمالة الدول الآسيوية والتي تتمتع فيها الصين بنفوذ كبير، ومحاولة قطع الطريق أمام الصين في إستراتيجيتها الهادفة لزيادة نفوذها في آسيا من خلال مشاريع مبادرة طريق الحرير الجديد، ومحاصرة دور المؤسسات التمويلية الجديدة التي أنشأتها كالبنك الآسيوي للاستثمار.

وفي إطار إستراتجية الانعطاف والتي صرح بها الرئيس الأمريكي باراك أوباما ومفادها انعطاف أمريكي تجاه أسيا، حركت الولايات المتحدة مزيدا من قوتها العسكرية إلى منطقة شرق آسيا، وهناك الآن حديث عن إعادة وجود عسكري أمريكي إلى القاعدة البحرية في خليج سوبيك في الفلبين، بالإضافة إلى زيادة خطط التحرك العسكري وزيادة الدوريات العسكرية البحرية في بحر الصين الجنوبي.

تعتبر العوامل المساعدة على تدعيم سياسة الاحتواء التي تعتمدها واشنطن ضد الصين، هو الاستعداد الإقليمي لاحتضان أمريكا كقوة موازنة للطموحات الجيوسياسية الصينية،[1] وهذا الدعم نابع من قبل القوى المنافسة للصين على الصعيد الإقليمي منها اليابان والتي تعتبر حليف رسمي للولايات المتحدة ضد الصين، بالإضافة إلى الهند والتي تعتبر أهم قوة إقليمية موازنة للصين، لذلك عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدخول في شراكات مع الهند وتدعيمها في المجالات العسكرية والاقتصادية وذلك لتقويتها على المستوى الإقليمي، والتي تعتبر حجر الأساس في البناء الاستراتيجي لاحتواء الصين وهي في صميم إستراتيجيتها لإقامة توازن قوى. [2]

[1] شريف شعبان مبروك،"الاحتواء والمشاركة:الإستراتجية الأمريكية"،في(06.04.2016):
http://www.acrseg.org/40002

[2] علي الأسدي،"احتواء الصين في الإستراتجية الأمريكية"، في(06.04.2016):
www.m.ahewar.org

أما على مستوى المنظمات الدولية قامت الولايات المتحدة باستخدام نفوذها في المنظمة، بتقييد الصين ببعض البنود الغير العادلة في برتوكول الانضمام والذي رفعته الصين، حيث نصت بنود تلك الاتفاقية على أن تعتبر الولايات المتحدة الصين مدة 15 سنة الأولى لانضمامها للمنظمة على أنها ليست ضمن النظام الاقتصادي الحر ، ومن خلال ذلك يحق للولايات اتخاذ إجراءات حمائية استثنائية ضدها، ولمدة 8 سنوات تفرض ما تشاء من القيود على الصادرات الصينية، واللجوء إلى آلية المداولة حول سياسات الصين التجارية. والتي تعتبر عقبات تعيق الاقتصاد الصيني.[1]

يعتبر مشروع الدرع الصاروخي من المشاريع التي تريد الولايات المتحد وضع الحد للصعود الصيني، وهو نظام يتم فيه بناء شبكات حماية مكونة من أنظمة صواريخ أرضية مستندة إلى نقاط ارتكاز جغرافية عدة، قادرة على إسقاط أي صاروخ باليستي عابر للقارات، يستهدف أراضي الولايات المتحدة أو حلفائها، وتمتلك الولايات المتحدة نوعين من الدفاعات، نظام الدفع الصاروخي لمسرح العمليات ويشتمل على نشر الصواريخ البالستية قصيرة المدى. ونظام دفاع صاروخي ويشتمل أيضا على نشر صواريخ باليستية لكن محدودة المدى، يمكنها حماية القوات والقواعد والمعدات العسكرية من هجمات الصواريخ البالسيتية قصيرة المدى، ونظام الدرع الصاروخي القومي الذي يتضمن نشر صواريخ مضادة للصواريخ الباليستية، والتي يمكنها حماية مناطق أكبر مثل الدول والأقاليم[2]. يمثل الشكل التالي طرق عمل الدرع الصاروخي:

[1] وو شينغ تانغ،" مستقبل علاقات الصين مع القوى الكبرى"، في (06.04.2016):

http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2004n/4n4/4n2.htm

[2] وسام الدين العكلة،**أمن الخليج العربي بين سندان التهديدات الإيرانية ومطرقة الدرع الصاروخية الأمريكية**(د.ب.ن،د.د.ن،2012)،ص.03.

الشكل رقم -03 -: كيفية عمل نظام الدرع الصاروخي.

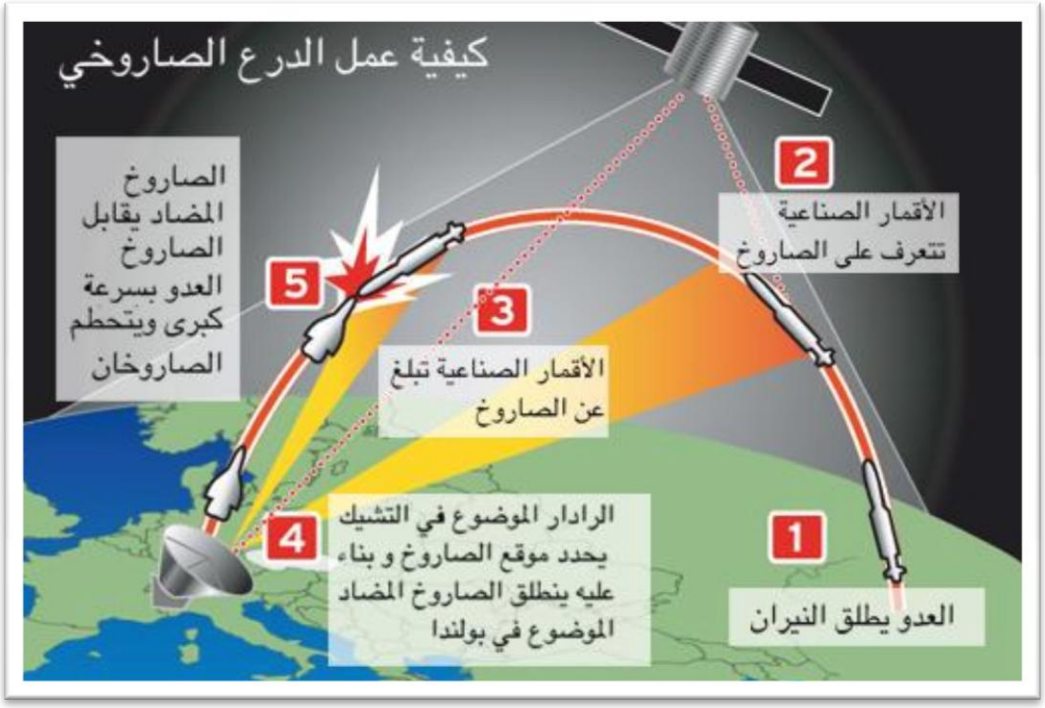

المصدر: "الدرع الصاروخي الامريكي العقارب السوداء" ،في(2016/04/04):

http://www.arabic-military.com/t87420-topic

ولقد سعت الولايات المتحدة إلى بناء محطات رادار في جميع مناطق العالم، وخاصة تلاك التي تقع في مناطق الدول المهددة لها.ومنها الصين وروسيا وإيران.

المبحث الثالث: السياسة الروسية تجاه الصين.

بعد نهاية الحرب الباردة عرفت روسيا تراجعا لدورها على الساحة الدولية، لكن بعد تغير هرم السلطة فيها عملت على استعادة الدور ومحاولة التقليل من إنفراد الولايات المتحدة بالتحكم والتدخل في العالم، وقد وجدت في الصين ذات القدرات المتنامية الفرصة لترسيخ عودتها في النظام العالمي.

المطلب الأول: أبعاد السياسة الروسية تجاه الصين.

لروسيا عدة اعتبارات ومحددات في سياستها تجاه الصين، وأيضا من خلال عوامل تجمع بين الطرفية والتي تكون من محاور العلاقة بينهما.

أولا: البعد التاريخي:

يعتبر العامل التاريخي من العوامل المحددة للسياسة الخارجية الروسية، وذلك من خلال مبدأ التاريخ المشترك بين الطرفين، والذي ظهرت بدايته إبان الحرب العالمية الثانية والتي لاقت من خلاله الصين دعما من طرف الإتحاد السوفيتي في العدوان الذي مارسه اليابان عليها، وبانتهاء الحرب ودخول النظام الدولي فترة جديدة وهي الحرب الباردة وبروز الثنائية القطبية والتي تزامنت مع الأزمة الداخلية الصينية بين الحزب الشيوعي والحزب الحاكم وهذا الأخير كان مدعوما من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، وبانتصار الحزب الشيوعي وقيام جمهورية الصين الشعبية في **1949م** وترسيخ انتمائها الأيديولوجي إلى الجانب السوفيتي، تزايدت مجالات التعاون والتحالف ضد المعسكر الغربي الرأسمالي، لكن هذا التحالف لم يدم من خلال احتواءه من طرف الولايات المتحدة وتعزيز التقارب مع الصين والخلافات المتزايد بين الصين والاتحاد السوفيتي، ولكن مع مرور الوقت وتزايد الضغوطات الأمريكية على الصين بعد نهاية الحرب الباردة، ظهرت بدايات التوافق بين الطرفين الروسي الصين.

ومن خلال ذلك فروسيا تستخدم العامل التاريخي في سياستها مع الصين وذلك في إحياء التحالفات السوفيتية لصالحها. [1]

ثانيا: البعد الاقتصادي.

لقد سيطر العامل الاقتصادي على توجهات الدول وأصبح عنصرا أساسيا يحدد توجه سياسة الدولة تجاه نظيرتها، وهذا الحال بالنسبة لروسيا فيعتبر المحدد الاقتصادي من الأبعاد التي ترسم بها سياستها تجاه الصين، وباعتبار الصين من الدول المستهلكة للنفط ومستوردا أساسيا له وذلك لتلبية احتياجها للطاقة خدمة لاقتصادها المتصاعد، حيث زاد تصدير النفط الروسي إلى الصين في سنة 2006م بعدل 150% عما كلن عليه في سنة 2005م. أما في يخص المشاريع الطاقوية بين روسيا والصين فيعتبر مشروع أنابيب النفط الممتدة من شرقي سيبيريا إلى داكنق من أهم المشاريع التي اتفق عليها الطرفين، حيث يبلغ طوله 4.130كلم، وسعته الاستيعابية إلى 80 مليون طن من النفط الروسي بتكلفة 150 مليون دولار أمريكي،[2] وبعد عدة مفاوضات صدرت شحنتها عبر هذا الخط وذلك بعد توقيع اتفاقية 2009م، والتي نصت على منح الصين قرضا بقيمة 205 بليون دولار لشركتي النفط روسنفت وتراسنفت مقابل تزويد روسيا للصين ب300 مليون طن من النفط الخام لمدة 30 عاما، وفي **2013م** وقعت روسيا مع الصين اتفاقا نفطيا بقيمة 270 مليار دولار ، وبعد انعقاد قمة مايو **2014م** بين الرئيس الروسي والصيني تم الاتفاق على صفقة غاز لمدة 30 عاما، وسيبدأ بموجبها تسليم الغاز من روسيا إلى الصين عام **2018م**. ومن خلال ذلك فالصين تعتبر سوق نفطية بالنسبة لروسيا والتي تساعدها على تقليص علاقاته النفطية مع الدول الغربية وخاصة الدول الأوربية. أما في المجال التجاري فالصين أكبر شريك تجاري لروسيا حيث بدأت البورصة الروسية للعملات في سنة 2010م، بمحاولة الحد من الاعتماد

[1] Dorian MALOVIC, "Chine-Russie :une demi- siècle de relation tumultueuses" ,on: http://www.la-croix.com/Monde/Chine-Russie-un-demi-siecle-de-relations-tumultueuses-2013-03-22-2923925

[2] جون مارك لام،جون قراهام، **الصين الآن**، ترجمة نور الدين بابكر عبد الله(السعودية:العبيكان للنشر والتوزيع،2012)،ص.316.

الكبير على الدولار وأصبحت التداول بينا الطرفين بالين والروبل، ووفقا للبيانات التي نشرها صندوق النقد الدولية فقد بلغت الصادرات الصينية لروسيا سنة 2012م 12.5 %، والواردات 39043 مليار دولار .

ومن خلال ذلك تبدو روسيا أكثر اعتمادا على التجارة المتبادلة مع الصين، وفي عام **2013م** ارتفع حجم التجارة الاجمالية 2 % والذي ازداد ب 88.1 مليار دولار عن سنة **2012م**.[1]

ثالثا: البعد الأمني.

تكمن أهمية البعد الأمني في سياسة موسكو اتجاه بكين من مدخل العلاقات المتوترة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي،بالإضافة إلى مبيعات الأسلحة وهي أحد العناصر المهمة حيث أصبحت روسيا من أهم المصدرين للسلاح ما بين **2006م** و**2010م**، فقد بلغت نسبة 84% من إجمالي أسلحتها من روسيا، وقد بلغت مبيعات الأسلحة ذروتها، بينما تشكل مبيعات السلاح إلى الصين 60% من صادرات الأسلحة. إن علاقات مبيعات الأسلحة بين بكين وموسكو تعبر عن مدى العلاقة التي تربط بينهما في المجال العسكري والأمني، فروسيا تسعى لزيادة الاعتماد المتبادل بين الطرفين في المجال العسكري لمواجهة التهديدات العالمية المختلفة.[2]

المطلب الثاني:التحالف الروسي الصيني وترسيخ نظام متعدد الأقطاب.

تسعى روسيا جاهدة إلى محاولة استرجاع وزنها الدولي على الساحة العالمية، ومحاولة التقليل من السيطرة الأمريكية على العالم لكن مقومات القوة التي تملكها لا ترشحها للعب الأدوار التي تريد برغم مكانتها التي ورثتها عن الاتحاد السوفيتي، لذلك فهي تريد ترسيخ نظام متعدد الأقطاب للقضاء على هيمنة القطب الواحد والمتمثل في الولايات المتحدة، مستغلة بذلك ظهور

---

[1] جريدة الوطن،"العلاقة بين الصين وروسيا من كبرى المحددات للاستقرار في أوراسيا وآسيا والمحيط الهادي"،في(23.03.2016):

http://alwatan.com/details/50916

[2] علي حسن الباكير،العلاقات الإستراتجية الصينية–الروسية،**مجلة الدفاع اللبناني**،العدد 84(2013)،ص.03.

قوى جديدة تسعى لإبراز نفسها بمعزل عن القوى التقليدية، وتعتبر الصين التحدي المناسب لبناء إستراتجية تستطيع مواجهة الولايات المتحدة وتحقيق مصالحها، ومن خلال ذلك عمدت على الدخول في اتفاقيات ثنائية وتكتلات إقليمية وعالمية كانت فيها شريكة الصين في مواجهة السياسات الأمريكية لإعاقة كل منهما.

منظمة شنغهاي:

تضم مجموعة شنغهاي كل من الصين وروسيا، بالإضافة إلى طاجكستان وكازاخستان وقيرغيزستان وتم تأسيسها بهدف إعادة ترسيم الحدود بين الجمهوريات ما بعد الاتحاد السوفيتي من جهة والصين من جهة أخرى، من أجل مواجهة الأخطار المشتركة وتنسيق للحرب على الإرهاب، وقد خرجت المجموعة بدعوى لخروج جميع القوى الخارجية من منطقة وسط آسيا وإنهاء القواعد العسكرية، وتوجه هذه الدعوة بصفة غير مباشرة للولايات المتحدة الأمريكية .

إن إنشاء هذه المنظمة بالنسبة إلى روسيا هو محاولة استعادة قوتها، بمواجهة القوى والدول الصاعدة في المنطقة بل في التعاون معها، وهذا يعتبر السبب الرئيسي، أما القضايا الأخرى فتتمثل في:

– التحديات الجيوسياسية والجيواستراتجية على مسرح روسيا الغربي الحيوي، والامتداد التوسعي لحلف الناتو شرقا، مع الجهود الواضحة للولايات المتحدة لتقليص التأثير والنفوذ الروسي في حديقتها الخلفية، وإفشال تطلعات الصين وروسيا لإنشاء نظام متعدد الأقطاب.

– معارضة الطرفين لمشروع الدرع الصاروخي الأمريكي، بالإضافة إلى نمو احتياج الصين للطاقة وارتفاع الإنتاج الروسي للنفط ما أعطاها علاقة تكاملية للتبادل بين الطرفين.[1]

[1] بايتس غيل،**مرجع سابق**،ص.70.

معاهدة التعاون وحسن الجوار المشتركة:

قامت الصين وروسيا في تموز/يوليو سنة **2001م** بعقد اتفاق تعاون ثنائي لتوثيق علاقات الدولتين خلال العشرين سنة المقبلة،وقد جاءت هذه الاتفاقية لدعم الشراكة الإستراتجية، وركزت هذه الاتفاقية على:

- المعارضة المشتركة لبرنامج الدرع الصاروخي الأمريكي.

- معارضة الخطط الأمريكية بالتوسع العسكري وبما فيها توسيع حلف شمال الأطلسي، واللتان تريان منه تهديد للأمن العالمي.

- الدعم الروسي لمفهوم "الصين واحدة" والاعتراف بحق الصين بتايوان. وتدعيم سيادة ووحدة أراضيها، وبالمقابل فإن الحكومة الصينية الشرعية تقوم بتدعيم بدورها سيادة ووحدة الأراضي الروسية.

- تدعيم التعاون العسكري، حيث نصت الاتفاقية على انه في حالة تعرض أحد الطرفين غلى عدوان خارجي، يجب إقامة تحالف عسكر وصد ذلك العدوان.[1]

تكتل البريكس:

تعتبر روسيا قد استعادة توازنها الذي فقدته في فترة حكم الرئيس بوريس يلتسن، وذلك بفضل بروز إدارة سياسية جديدة بقيادة فلاديمير بوتين إلى الحكم، وقد تزامنت مع صعود نجم الصين والذي تجاوز القوى الاقتصادية في العالم، الأمر الذي جعل القوى التقليدية الكبرى بمن فيها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوربي تحاول عرقلة هذا النمو للقوى الصاعدة والعائدة على حد سواء، وذلك على مستوى التمثيل في المنظمات الدولية العالمية، كمجلس الأمن وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والذي دفع بهذه القوى بما فيها روسيا والصين إلى تكوين تكتلات اقتصادية وإنشاء مؤسسات دولية موازية، في محاولة لتغيير هيكلة النظام الدولي.

[1] علي حسن الباكير ،**مرجع سابق**،ص.02.

تمثل مجموعة البريكس والمتكونة من خمسة دول وهم روسيا والصين والهند البرازيل وجنوب إفريقيا، توجها جديدا ونظرة لطبيعة النظام الدولي، حيث أنها تجمع بين أربع قارات ويبلغ تعداد سكانها 43% من سكان العالم، وقد بلغ ناتجها المحلي الإجمالي 13.6 تريليون دولار في عام 2012م ، وهو ما يقل بنسبة طفيفة عن الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، وتستحوذ أيضا على 15% من التجارة الدولية، ومنذ عقد مؤتمرها الأول في روسيا عام **2009م** بخطى حثيثة نحو تكتل قوي لتغيير طبيعة النظام الدولي ليصبح أكثر تمثيلا للتقسيم الدولي الجديد للعمل.

كما أنها تسعى إلى تنسيق مواقفها في القضايا العالمية وبصورة موازية تسعى إلى التأثير في سير الاقتصاد العالمي، وقد قامت المجموعة بتأسيس بنك تمويل برأس مال يبلغ 100 مليار دولار ومتابعة تأسيس هذا البنك في القمة الخامسة بجنوب إفريقيا، بالإضافة إلى اعتماد المجموعة على عملاتها الوطنية في التبادلات الجارية فيما بينها بدلا من المرور على الدولار الأمريكي أو اليورو الأمر الذي سيعزز مكانة عملاتها الوطنية في الأسواق المالية، وقد شهدت نموا سريعا بلغ 4% كمتوسط في عام **2012م** مقبل 0.7% للدول السبع فهي مرشحة لتصبح أكبر اقتصاد دولي بحلول **2050م**.[1]

المطلب الثالث: الموقف الروسي من الصعود الصيني.

يعتبر الموقف الروسي من الصعود الصيني مرهونا بالأسباب والأبعاد التي دفعته في الدخول في الشراكة والتعاون وعلاقات التحالف، وهو الأمر الذي يحدد موقفها، والذي يتحدد حسب مصالحها.

فلكن بالرغم من ما تظهره روسيا للعلن من خلال السياسات التوافقية مع الصين،هو توجهها السياسي الحقيقي، ففي ظل الصعود الصيني وزيادة قوتها على الساحة الدولية في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، في مقابل روسيا التي تسعي لإعادة قوتها على الرغم من المقومات التي تملكها، فهي تعتبر الطرف الأضعف مقارنة بالصين والتي تعتبر أكثر دينامكية،

[1] محمد العسومي،"مجموعة البريكس نموذجا للتغيرات الدولية"،**مجلة آفاق المستقبل**،العدد19(سبتمبر2013)،ص ص.61،62.

وهذا الأمر يثير التخوف الروسي بالرغم من علاقات الشراكة والتعاون الأمر الذي يدفع روسيا إلى إعاقة الصعود الصيني. تدل المساعدات والدعم العسكري والتقني الحديث الذي تقدمه روسيا إلى الهند على إن روسيا لا تدعم قوة بحد ذاتها وإنما خدمة مصالحها وزيادة قوتها التي لا تستطيع أن تعيد بناءها منفردة فهي تحتاج إلى قوى صاعدة تدعم استعادة هذه القوة. [1]

وإن عدم التوازن من ناحية الموارد الطبيعية وعدد السكان بين روسيا والصين يفرض العديد من المخاوف الروسية، بالإضافة إلى أن الصين الشريك التجاري الأول لروسيا في حين أن روسيا تمثل الشريك التجاري الثامن بالنسبة للصين، وهذا يجسد التبعية التجارية الروسية للصين، والتي تجعل من روسيا الطرف الضعيف في ظل ديناميكية الاقتصاد الصيني، حيث تدرك موسكو أن تفوقها الوحيد على جارتها يكمن في التكنولوجيا العسكرية لذلك فهي تحرص على عدم فقدان هذه الميزة بعدم تقديم الكثير للصين في هذا المجال.[2]

[1] منير مباركية،**استراتيجيات القوى الكبرى في مواجهة سياسات الاحتواء الأمريكية**(جامعة الجزائر 03: كلية الإعلام والعلوم السياسية،2008)،ص.198.

[2] علي حسن الباكير ،**مرجع سابق**،ص.10.

خلاصة الفصل.

تحتوي الصين على مقومات جغرافية واقتصادية مهمة تزيد من قوتها على المستوى العالمي، بالإضافة إلى الجانب العسكري، تعمل الصين على الدخول في تكتلات إقليمية، وكسب رضى القوى المجاورة، والتي قامت بتشويهها الولايات المتحدة الأمريكية في مجال سياسة الاحتواء، والتي تحاول الصين مواجهته بالتحالف مع روسيا، والتي تواجه نفس التهديد الأمريكي.

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية الروسية تجاه إيران

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية الروسية تجاه إيران.

تمهيد:

المبحث الأول: العوامل المحددة للدور الإقليمي الإيراني.

المطلب الأول: محددات القوة العسكرية والاقتصادية.

المطلب الثاني:. المدخل الجيوسياسي لتحقيق المشروع الإقليمي الإيراني.

المطلب الثالث: الملف النووي الإيراني وطموحات الهيمنة الإقليمية.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران.

المطلب الأول: مسار السياسة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني.

المطلب الثاني:العوامل المؤثرة في السياسة العدائية الأمريكية تجاه إيران.

المطلب الثالث: آليات ردع الصعود الإقليمي الإيراني.

المبحث الثالث: السياسة الخارجية الروسية تجاه إيران.

المطلب الأول: السياسة الروسية تجاه الملف النووي الإيراني

المطلب الثاني: خلفيات التقارب الروسي لإيران.

المطلب الثالث: مجالات التقارب الروسي الإيراني.

خلاصة الفصل.

تمهيد

يعتبر الملف النووي الإيراني من القضايا الحساسة في العلاقات ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى أبرز محددات القوة التي تبرز بوادر الصعود الإيراني على المستوى الإقليمي، بعد تحقيقها لمقومات الدولة القطرية ، وفي سبيل تحقيقها لهذا الطموح تستند إلى مجموعة من الركائز من بينها موقعها الجيوستراتيجي، بالإضافة إلى قوتها في مجال الطاقة، أما أهم محدد لقوتها الإقليمية هو ملفها النووي، والذي باكتماله وتطويره سيشكل قوة رادعة لها في منطقة الشرق الأوسط، وعلى أساس هذه الطموحات الإيرانية تتشكل لنا سياسات كل من روسيا والولايات المتحدة تجاه إيران باعتبارها قوة صاعدة إقليمية، وبعيد عن علاقات الصراع تظهر والاختلاف إلى وجود نقاط تشابه وتداخل تبرر تلك السياسات.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق للأهم السياسيات التي برزت والتي انتهجتها كل من الولايات المتحدة وروسيا.

المبحث الأول: العوامل المحددة للدور الإقليمي الإيراني.

إن تحديد دور إقليمي لدولة ما ينطلق، من المقومات التي تمتلكها هذه الدولة في المجالات الاقتصادية والعسكرية، مقارنة بدول جوارها الإقليمي ، بالإضافة إلى العامل الهوياتي والذي تستطيع من خلاله الدولة تعزيز علاقاتها مع الجماعات المختلفة أكانت دينية أوعرقية في دول مجاورة يساعد الدولة على لعب أدوار إقليمية فاعلة، تعتبر إيران من الدول التي تمتلك هذه المقومات وهو ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: المحددات العسكرية والاقتصادية.

أولا: المحددات العسكرية:

تعد القوة العسكرية محدد أساسي لقوة الدولة، ولذلك فقد أدرك القادة العسكريون الإيرانيون مدى أهمية هذا العامل، ففي عهد الشاه كانت إيران تمثل قوة عسكرية ذات أهمية في الشرق الأوسط، وعقب الثورة وبعد الحرب الإيرانية – العراقية زادت أهمية هذه الآلية، وأصبحت حلقة محورية في المشروع الإيراني حيث جعلتها إستراتيجية ردع لتحقيق التفوق في المنطقة ودعم سياستها الخارجية.[1]

وتتكون القوات المسلحة الإيرانية من الحرس الثوري ،الجيش، القوات الجوية والجوية.

تصنف القوة العسكرية الإيرانية على أنها القوة الأولى في الشرق الأوسط، ولها مركزها الاستراتيجي المؤثر على الصعيد العالمي، فمن ناحية القوى المسلحة تمتلك إيران أحدث التجهيزات على المستوى البري .وتتميز إيران بدفاعاتها الجوية المنتشرة بكثافة ورادارتها التي تستطيع كشف عدد كبير من الطائرات التي تستخدم أنظمة التخفي، أما بالنسبة للقوة البحرية الإيرانية فهي تضمن لها

[1] حبيبة زلاقي،**تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الايرانية**،رسالة ماجستير(جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2010)،ص.81.

السيطرة على مياهها الإقليمية وصواريخها المضادة للقطع البحرية وهي الأسرع والأحدث في العالم.

وتعد إيران من الدول المكتفية ذاتيا من الناحية العسكرية من خلال عدم احتياجها للدول الأخرى، فهي في تعتمد على نفسها في المجال العسكري، أما في من ناحية التعداد فيبلغ عدد الجيش الإيراني 000 545 جندي وضابط، ويقسم إلى القوات البرية 000 465 جندي وضابط والقوة البحرية 000 78 بحار، والقوة الجوية 000 25 طيار، ويضاف إليه 000 125 وهو عدد الحرس الثوري الإيراني، أما بالنسبة للتعبئة أو ما يسمى بقوات البسيج وهي قوات مسلحة عددها ما يقارب 000 000 13 جندي وضابط، وهو رقم هائل يصنف الأول في العالم. وهم مسجلون كقوة عسكرية يمكن أن يتم استدعاؤها في أي لحظة وهي قوات تسمى بقوات التعبئة.

تتميز السياسة العسكرية بالسرية في نشاطاتها العسكرية الإيرانية، وعدم قدرة الغرب على اختراقها مخابراتيا ، وإن أغلب أسلحتها الحديثة والمتطورة الحديثة كالدبابات والصواريخ مجهولة التصنيع. [1] ويمثل الجدول التالي بعض أنواع الأسلحة البرية، البحرية، الجوية الإيرانية واستعمالاتها:

جدول رقم-01-: أنواع الأسلحة الإيرانية وقوتها.

القوات	نوعها	عددها	قوتها وكيفية عملها
القوات البرية	الدبابات **tank**	2500 دبابة	هذه الدبابات قوية وقادرة على مواجهة الدبابات الحديثة، وهي بالمستوى العالمي من التصنيع المحلي. والمدافع التي تجهز بها من عيار ثقيل كما يمكن أن تجهز بصواريخ إضافية مضادة للدبابات.
	ناقلات الجند المدرعة **APC**	700 ناقلة	تؤمن النقل البري للجنود قادرة على حماية الجنود من نيران الأسلحة الخفيفة، وتجهز

[1] هادي رعزوز، **توازن الرعب والقوى العسكرية العالمية**(لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013)،ص-ص.105-106.

			بأسلحة صاروخية لتأمين الدعم للقوات العسكرية.
	المدافع: – المدفعية المقطورة	9000 قطعة	وتتمركز في مكان محدود ويتم إطلاق القذائف بشكل كثيف منها لتأمين الدعم للقوى المسلحة أو لتأمين التغطية
	– المدفعية ذاتية الحركة		تستطيع التنقل بسرعة وتدعم الخطوط الأمامية والتغطية بشكل ومستمر والميزة لها هي العيار الثقيل.
	– الهاون		مدافع خفيفة تؤمن التغطية في المعارك وتساهم في القدرة النارية للجنود.
القوات الجوية	الطائرات: – طائرات الهجوم الأرضي	150 طائرة	– متخصصة بالهجوم الأرضي ويتم تجهيزها بعدة صواريخ ذات وزن عالي قادرة على توجيه ضربات قوية.
	– طائرات الاستطلاع	70 طائرة	– تقوي من القدرات الاستخباراتية والتجسسية.
	– الطائرات بدون طيار	/	قد صنعت إيران طائر بدون طيار مداها يصل إلى ألف كيلومتر ،من خلال استخدام إيران الهندسة المعكوسة.
	– المروحيات	1365 مروحية	وتنقسم إلى مروحية هجومية ومروحيات نقل.
القوات البحرية	الغواصات الزوارق الصاروخية مراكب صاروخية	54 غواصة 02 زورق 215 مركب	هذه القطع البحرية من صنع إيراني وهي مجهزة بصواريخ مضادة للسفن، وبأسلحة هجومية مختلفة.

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على: رعزوز ،**مرجع سابق**،ص–ص.125–140.

تعتمد إيران في سياستها الدفاعية على الإمكانيات الذاتية بشكل رئيسي، سواء على صعيد المعدات الحربية أو الكادر البشري وتدريبه، ذلك من تجنب التبعية للدول الأخرى في المجال العسكري.

ثانيا: المحدد الاقتصادي.

بعد نهاية الحرب الباردة ظهر العامل الاقتصادي كعامل أساسي لتحديد قوة الدولة ومدى تأثيرها في الساحة الدولية، بعدما كانت القوة العسكرية المحدد الفاعل، ويشمل المحدد الاقتصادي على مجموع الثروات الطبيعية ومختلف المنتجات الصناعية والزراعية، وهناك دول بحكم موقعها الاستراتيجي واحتوائها على موارد طبيعية أو هيمنتها على منتجات أو خدمات معينة تمتلك مقومات القوة الاقتصادية الأمر الذي يضعها في في مكانة مؤثرة على المستوى الإقليمي والدولي.[1] وتعتبر إيران دولة ذات مقومات اقتصادية بالرغم العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليها.

يتوفر الاقتصاد الإيراني مقومات الطبيعية حيث تمتلك إيران احتياطات هائلة من النفط والغاز ، وقد بلغ حجم احتياطات إيران من النفط سنة 2007م ، نحو 136.2 مليار برميل، أي نحو 11.7 %من إجمالي الاحتياط العالمي من النفط بما يضعه في المرتبة الثانية عالميا، كما تنتج نحو 4.7% من الإنتاج العالمي بما يتيح لها الاكتفاء من ومواد الطاقة، كما تمتلك إيران إحتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي، بلغت نسبته سنة 2008م نحو 18.1 تريليون متر مكعب، وهو ما يوازي نحو 15.9% من إجمالي احتياطات العالمية من الغاز، بما يضعها في المرتبة الثانية عالميا بعد روسيا، كما تنج نحو 111.9 مليار مكعب من الغاز الطبيعي سنويا، توازي نحو 3.8% من الإنتاج العالمي. فضلا عن النفط تمتلك إيران بعض المعادن وعلى رأسها النحاس والكثير من منتجات المحاجر من جبال وصحاري إيران.

[1] حسين بوقارة،**السياسة الخارجية دراية في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**(الجزائر :ب.د.ن،2012)،ص.82.

كما تحتل إيران موقعا جغرافيا ممتازا على الضفة الغربية بما يسمح لها من أن تكون معبرا استراتيجيا لجمهوريات آسيا الوسطى المتاخمة لها من الشمال وهي كلها دول داخلية لا توجد لديها أية شواطئ على البحار المفتوحة.

تمتلك إيران قاعدة قوية من الموارد الزراعية، حيث أن موارد المياه الداخلية المتاحة لها والقابة للاستخدام تبلغ 129 مليار متر مكعب، بما يعني أن إيران بلد يحتوي وفرة مائية، ولديها إمكانية للتوسع في استخدام المياه لأنها لا تستخدم سوى 93 مليار متر مكعب من المياه الداخلية المتاحة لها.[1]

المطلب الثاني: المدخل الجيوسياسي لتحقيق المشروع الإقليمي الإيراني.

يعد البعد الجيوسياسي من أهم الوسائل التي تهدف إلى تحقيق طموحات الدول في الهيمنة الإقليمية،من خلال محاولة بسط النفوذ في جوارها الإقليمي ،ومن هذا المنطلق تقوم إيران بتسخير العوامل الثقافية والتي من أبرزها العامل الديني والذي يعتبر محرك أساسي في سياستها الخارجية والتي تنطلق التمدد الجغرافي في مجالها الحيوي التي تساعدها على صعودها كقوة إقليمية.

تقع إيران على الجانب الشرقي للخليج، وتعتبر منطقة عبور من آسيا والعكس الأمر الذي جعله معبرا للمواصلات البرية والبحرية والجوية من منطقة الشرق الأقصى والغرب، وازدات أهميتها بالنسبة لخطوط المواصلات وخاصة أنها تسيطر على مضيق هرمز . وهذا ما يجعلها ذات موقع جيوسياسي واستراتيجي هام في المنطقة، بالإضافة إلى أنها تطل على أكثر من مسطح مائي **الخليج العربي، بحر قزوين، وبحر العرب**،أي أطول السواحل على الخليج العربي،و تقدر المنطقة السطحية للشاطئ الجنوبي لإيران ب 592630 هكتار بموجب تقديرات عام 1995م، أما المصادر النهرية لإيران هي 17700 كيلومتر وهي منطقة تشكل 11%من منطقة المصادر

[1] ـــــ،**تقرير اتجاهات الاقتصادية وإستراتيجية**(مصر: دار الأهرام للنشر والتوزيع،2010)،ص-ص.122-126.

النهرية الكلية في ثمانية أقاليم، 7% من هذه المنطقة وهي الكمية التي تساوي 5% من الإسهامات المائية من بحر قزوين.[1]

تعتبر منطقة الخليج مجالا حيويا لإيران ،حيث يقول **علي أكبر ولايتي** عندما كان يشغل مركز وزير الخارجية:

"...**إن ساحلنا الجنوبي والخليج ومضيق هرمز حدودنا الإستراتيجية...**"

وهدا ما يجعل منطقة الخليج ذات الأهمية الإستراتجية لإيران والتي تكمن في أبعاد إقليمية تسعى للسيطرة عليها سواء بالطريقة العسكرية مباشرة أو عبر نفوذها بطريقة غير مباشرة ، ويرجع ذلك إلى نزعة الهيمنة والتوسع الإيراني، بالإضافة إلى الضعف الذي تعيشه المنطقة، وأن الدول المحيطة بإيران تحد من طموحاتها، نظرا لموازنتها في القوة أو تفوقها عليها في كثير من الأحيان، وعليه فالممر الوحيد لممارسة النفوذ الإيراني هو النزعة التوسعية باتجاه العراق والخليج العربي. باعتبار أن الخليج يمثل المعبر الرئيس للنفط والذي يشكل 80 % نحو الخارج.

ونظرا للترابط الديني بين المنطقتين باعتبار أن إيران جمهورية إسلامية وهذا ما تحدد في تنص المادة 18 من الدستور القائم على أن "**الدين الرسمي هو الإسلام، والمذهب هو المذهب الجعفري**" وهذه المادة غير قابلة للتعديل للأبد، حيث تمثل نسبة المسلمين فيها 98.8% من بينهم 91% من الشيعة،و 7.8% من السنة، يكمن عنصر الإختلاف في المذاهب بين شيعي وسني، حيث توضف إيران التوجه الشيعي للتوسع في المجال الحيوي الإقليمي على حساب الدول ذات القرب الجغرافي. وهذا الدعم للعناصر الشيعية أو نشر المذهب الشيعي في بلدان العالم السني والعربي ينطوي تحت هاجز ما يطلق عليه الهلال الشيعي، وما سيتبعه من نفوذ سياسي إيراني مرتبط بالبعد المذهبي.

[1] أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية الإيرانية 1979م-2011م**(السودان: دار الجنان للنشر والتوسيع،2012)،ص.17.

لقد برز دور الشيعة كقوة سياسية بعد حركة التحول نحو الإسلام السياسي في المجتمعات العربية بعد نكست 1967م وتراجع التيار القومي العربي وبحدوث الثورة الإسلامية في إيران، قام نظام سياسي

يعتمد على ولاية الفقيه، [1] وقد شكل ما يعرف تصدير الثورة وهو مصطلح يدل على نشر كل مفاهيم الثورة الإيرانية بما تحمله من مضامين كلية دينية، مذهبية، سياسية، اجتماعية وثقافية على المستوى الإقليمي يعمل على تهيئة البيئة المناسبة لتغلغل النفوذ الإيراني في دول المنطقة ومن ثم تطويع الإقليم بما يشكل حاضنة مناسبة لترسيخ النفوذ الإيراني.

وهو ما يوضح قيام إيران بالمزج بين العوامل الدينية والجغرافية لتحقيق الأهداف السياسية، وذلك من خلال استخدام العامل الإسلامي كعامل توحيدي إقليمي في مواجهة العامل القومي العربي. لتحقيق الهيمنة والقوة على مستوى الإقليم.[2]

المطلب الثالث: : الملف النووي الإيراني وطموحات الهيمنة الإقليمية.

أولا: محطات تطور الملف النووي الإيراني:

تعود نشأة البرنامج النووي الإيراني إلى ستينيات القرن العشرين، وقد كان نتاجا للتعاون الوثيق بين الولايات المتحدة ونظام الشاه الذي كان يعتبر حليف استراتيجيا لواشنطن في حربها الباردة ضد الاتحاد السوفيتي، حيث وقعت إيران في عام على اتفاقية التعاون النووي مع الولايات المتحدة سنة **1957م**، مدتها 10 سنوات حصلت بموجبها إيران على مساعدات نووية من واشنطن، وعلى عدة كيلوغرامات من اليورانيوم المخصب ومنذ ذلك الوقت انطلق البرنامج النووي الإيراني، حيث أنشأت مراكز للبحوث النووية وهيئة الطاقة النووية الإيرانية، وإقامة عدد من المنشآت النووية إضافة إلى إبرام العشرات من الاتفاقيات مع عدد من الدول.

[1] ممدوح بريك ومحمد الجازي، **النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في 2011**(الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع،2014)،ص-ص.140-144.

[2] علي حسن الباكير،"المشروع الإقليمي الإيراني في ضوء الانتخابات الرئاسية 2009"،**مجلة كلية الملك خالد العسكرية**،العدد 98(جوان 2009)،ص.312.

لقد كان الاهتمام بالطاقة النووية يمثل جزءا من جهود الشاه إلى تحويل إيران إلى قوة إقليمية، وبعد سقوط نظام الشاه حاولت الحكومات الإيرانية المتعاقبة استكمال المشروع خاصة فيما يتعلق على استكمال محطة **بوشهر** النووية، إلا أن أغلب الدول الغربية امتنعت بسبب الضغوطات التي كانت تمارسها الولايات المتحدة والتي تحول دون مواصلة المشروع.

ولكن بالرغم من أن الحكومة الإسلامية في البداية لم تبد اهتماما بالمشروع النووي بما أنها كانت مشغولة بإعطاء الأولوية للثورة ومحاولة تصدير أفكارها، لكنها سرعان عاد التوجه نحو الاهتمام بالطاقة النووية، لاسيما التركيز على استكمال محطة **بوشهر**، وقد ركزت في ذلك على المراكز التابعة لمنظمة الطاقة النووية الإيرانية وإعداد العلماء والفنيين والتقنيين، ولم تكتفي بذلك بل توجهت في سبيل استكمال البنية التحتية للملف إلى المشاركة في الجهود التقنية والدولية في المجالات النووية، حيث شاركت في تأسيس معهد آسيوي للطاقة النووية. [1]

وفي بداية **2002م** دخل الملف النووي مرحلة جديدة وهي مرحلة المواجهة مع المجتمع الدولي، حيث قام احد المعارضين البارزين بالكشف عن منشآت إيرانية سرية تقوم إيران ببنائها بعيد عن أنظار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأمر الذي أوضح انتهاك إيران لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي تلك الفترة قام المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية بالإعلان عن بناء منشأتين نوويتين سريتين، وهذا الإعلان أعطى دليلا للولايات المتحدة لحقيقة انتهاكها.

استمرت الأزمة النووية الإيرانية حتى **2006م** بعد أن فشلت المفاوضات الإيرانية الأوربية، بالإضافة إلى رفض المقترح الروسي القاضي بالسماح لإيران بنقل مشروعها إلى روسيا والقيام بعملية تخصيب اليورانيوم ، وقد أعلنت إيران من نفس السنة عن نجاحها في التخصيب بنسبة 3.5% وأنها قررت التسريع في برنامجها النووي.[2]

وهذا ما أدى بالولايات المتحدة إلى إحالة القضية إلى مجلس الأمن ودخول إيران إلى مرحلة العقوبات الدولية، حيث تبنى المجلس ولأول مرة قرارا بخصوص الملف النووي الإيراني، وفقا للمادة

[1] وسام الدين العلكة، **التحدي النووي الإيراني حقيقة أم وهم**(د.ب.ن: د.س.ن،2013)،ص-ص.22-23.

[2] ممدوح بريك ومحمد الجازي، **مرجع سابق**،ص.23.

41 من ميثاق الأمم المتحدة وهو القرار **2006/1737** والذي تم من خلاله فرض مجموعة من العقوبات على إيران ، واستمرت العقوبات والضغوطات من طرف الولايات المتحدة على الدول الأوربية وعلى اليابان بالإضافة إلى المنظمات الدولية لزيادة العقوبات ضد طهران.

استمرت إيران في التمسك بمشروعها النووي وقد دامت المفاوضات الرسمية وغير الرسمية لأكثر من عشر سنوات مع الغرب،تم التوصل إلى اتفاق **14** تموز /يوليو **2015 م** الموقع في فينا، حيث وقعت إيران ومجموعة 5+1 الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وهي: الصين، فرنسا، روسيا، والولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى ألمانيا، وتم القيام ببناء "**خطة العمل الشاملة** " ويستدعي الاتفاق الشفافية وفرض قيود على الأنشطة النووية الإيرانية على مدى خمس سنوات العشر المقبلة مقابل رفع بعض العقوبات تدريجيا.[1]

وتمثل الخريطة التالية أهم المنشآت النووية الإيرانية:

خريطة رقم :.منشآت تطوير البرنامج النووي الإيراني.

المصدر: معهد العلوم والأمن الدولي، إتحاد العلماء الأمركيين.

[1] لاند راوندي، **تاريخ العلاقات الروسية الإيرانية واتفاق فينا**(قطر: المركز العربي للدراسات والأبحاث السياسية،2015)،ص.06.

ثانيا: دور الملف النووي في تحقيق الهيمنة الإقليمية.

يعد الملف النووي الإيراني من أهم القضايا التي تؤثر في النظام العالمي عامة والنظام الإقليمي الشرق أوسطي خاصة، وهذه الأهمية تنبع من التخوفات الدولية والإقليمية من تطورات هذا الملف والتي تمس بالمصالح المختلفة لهذه الدول في منطقة الشرق الأوسط، وتكمن أهم الهواجز الدولية في إمكانية حصول إيران على السلاح النووي، وفي هذا الشأن وفي معرض لشهادة رئيس الاستخبارات القومية الأمريكية السابق **جون نيغربوتي** أمام الكونغرس:

"**إن الخطورة التي تشكلها إيران في حال حصولها على أسلحة نووية، من خلال قدرتها على دمج مثل هذه الأسلحة في منظومات صواريخ باليستية والتي أصبحت الآن في حوزة إيران، وإن هذه الخطورة مصدر قلقنا على المدى البعيد**"

وقد أشار أيضا **أبغي إيتام** من "الصهيونية الدينية" على أنه:

"**إذا لم تتحرك الأسرة الدولية مع إسرائيل لضرب القدرة النووية الإيرانية فإني أخشى جدا من أنها ستنزلق لامتلاك قدرة نووية عملياتية تعرض المنطقة للخطر وتزعزع أسس نظرية الأمن الإسرائيلية، ولذلك يحظر بشكل مطلق تمكين النظام الإيراني من امتلاك قدرة الدمار الشامل**".

وهذا يوضح الرؤى الغربية منها الولايات المتحدة وإسرائيل على اتهام إيران بالسعي إلى امتلاك السلاح النووية بغرض السيطرة والهيمنة الإقليمية.[1]

إن عملية تطوير القدرات النووية الإيرانية تندرج في إطار تصور متكامل للسياسة الخارجية الإيرانية على الأصعدة الإقليمية والدولية ضمن برنامج لإعادة القوات المسلحة الإيرانية، وترتكز على امتلاك مكانة مميزة على الساحة الإقليمية وتذهب بعض التقديرات إلى أن القيادة الإيرانية تعمل في إطار بناء لهذا التصور تبدأ بالمشاركة في ترتيبات أمن الخليج ومنطقة شمال غرب آسيا.

[1] مجموعة مؤلفين،**إسرائيل والمشروع النووي الإيراني**، ترجمة: أحمد أبو هدبة(لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006)،ص16.

وبالرغم ما يركز عليه المسئولون الإيرانيون لتبرير أهداف البرنامج والذي يقتصر على الأبعاد الاقتصادية، حيث تذهب التقديرات إلى أن البرنامج يؤمن 20% من الطاقة الكهربائية بواسطة المفاعلات النووية وذلك لتحقيق استهلاكها من الغاز والنفط، لكن لا يعتبر هذا سببا أساسيا بالرغم من أنه عامل قوة في الجوار الإقليمي لكنه غير كافي بوجود قوى إقليمية منافسة، الأمر الذي جعل من السلاح النووي هو البديل الإستراتيجي الوحيد لإيران والسلاح المتفوق يضمن لها القدرة على الردع في حالة وجود هجم إسرائيلي والولايات المتحدة هذا من جهة، وتغيير توازن القوى الإقليمي من خلال توازي إيران وإسرائيل وحرمان إسرائيل التفوق الإستراتيجي في المجال الإقليمي من المدخل النووي، ومن خلال ذلك فإن القوة النووية هي الورقة الرابحة في يد إيران، وهوا يظهر لنا أهمية القدرة النووية على بناء الهيمنة الإقليمية.[1]

المبحث الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران.

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من المناطق الحيوية في العالم بالإضافة إلى أنها منطقة شد للمصالح الدولية نظرا لغناء المنطقة، وتعد إيران من الدول المنطقة ذات حضور قوي ممايعرض مصالح بعض الدول للتهديد، وتعتبر الولايات المتحدة من هذه الدول، لذلك تقوم بمجموعة من السياسات تجاه إيران للحفاظ على مصالحة من خلال استخدام الملف النووي كورقة ضغط.

المطلب الأول: مسار السياسة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني.

قد بدأ مسار السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني منذ بدايته نشوءه، حيث اعتبر الملف ثمرة للتعاون الوثيق بينها وبين نظام الشاه الذي كان حليف استراتيجيا لواشنطن في حربها الباردة ضد التحاد السوفيتي، وقد وقعت إيران في سنة 1957م مع واشنطن على مساعدات نووية لمدة 10سنوات، حصلت إيران بموجبها على مساعدات نووية فنية مع من الولايات المتحدة ، وعلى عدة كيلوغرامات من اليورانيوم المخصب وقد شكلت بذلك الولايات المتحدة الأمريكية المساهم الأول في نشوء الملف النووي الإيراني.

[1] وسام الدين العلكة،**مرجع سابق**،ص.144.

ومع تحول الولايات المتحدة إلى قوة عظمى عالمية في منتصف القرن العشرين بدأ التأثير والتدخل البريطاني بالاضمحلال لصالح التأثير الأمريكي في إيران وقد اعتمدت الولايات المتحدة في السبعينيات من هذا القرن على إستراتجية الدعامة المزدوجة والتي ركزت على إيران والسعودية كحليفين أساسيين للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

حيث بعد سقوط الشاه تحولت إيران من أقوى الأعداء وذلك بسبب النظام الثيوقراطي الإيراني المخالف للعديد من القرارات ذات الطابع العدائي للمصالح الوطنية الأمريكية.

فرغم الاتصالات والتعاملات ، وفي أحيان أخرى تحالفات مع المواقف الموحدة بين الولايات المتحدة كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحول دون تطور الملف النووي الإيراني وتراقب تطور المجريات على مستوى الملف وتنتظر الفرصة أو الدليل الواضح لإيران الذي يدل على النية الإيرانية في امتلاك السلاح النووي.[1]

اتسمت فترة 2002م بالشكوك من قبل الولايات المتحدة وحلفائها وبعض الدول الأخرى حول الملف النووي الإيراني وظلت إيران على موقفها بالاستخدام السلمي.

ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تواصل حملة الشكوك ضد إيران وعملت في نفس الفترة على إيقاف مصادر التوريد بالتعاون مع دول أخرى خاصة إسرائيل ونجحت في تلك الفترة عقد اتفاق ينص على امتناع روسيا أيضا من بيع أي مكونات نووية لا يمكن أن تستخدم في صنع أسلحة نووية وقد يكون ما جعل الخلاف بين إيران والدول الكبرى والوكالة الدولية للطاقة الذرية يصل إلى ذروته.

بدأت الأزمة النووية الإيرانية مرحلة جديدة على حصول الولايات المتحدة على معلومات المعارضة ببناء منشأتين نوويتين جديدتين لتخصيب اليورانيوم بعيدا عن رقابة الوكالة الدولية وفي أغسطس 2003م، اكتشف مفتشو الوكالة الدولية آثار مشعة من عينات مأخوذة من إيران وأثبتت التحاليل وجود مستويات عالية لتخصيب اليورانيوم بصورة تتطابق مع المواد الموجودة والمستخدمة لإنتاج

[1] وسام الدين العكلة، **مرجع سابق**،ص.71.

السلاح النووي، لكن الحكومة الإيرانية أكدت أن التفتيش يتم فقط مع وصول أول شحنة النووية للمنشأة.

قامت الولايات المتحدة بالضغط على الوكالة الدولية واتهامها بالحياد والانحياز إلى الطرف الإيراني وأكبر تلك الضغوطات التي مارستها كانت على المدير العام في تلك الفترة.

تبنى مجلس الأمن لأول مرة في 2006 قرارا لفرض حزمة عقوبات على إيران بعد مناقشات استمرت نحو أربعة أشهر حول طبيعة القرارات ودخلت إيران فترة العقوبات.

وقد شهد في النصف الأول من العام 2010م ضغوطا أمريكيا من أجل فرض عقوبات جديدة على إيران بسبب برنامجها النووي، وانتهى الأمر بإصدار مجلس الأمن الدولي، قرارا بتشديد العقوبات، وأصدرت الولايات المتحدة قرارا فرديا وتطبيقها على الشركات التي تتعامل مع إيران. يجدر الإشارة إلى أن إيران تخضع لعقوبات أمريكية منذ ثمانينات القرن الماضي، وتم تشديدها في منتصف تسعينياته، وتم فرض عقوبات دولية عليها عام 2006م، وتم تشديدها عام 2007م.

قد تميزت هذه المرحلة الرفض المطلق للملف النووي الإيراني في هذه الفترة إلى غاية اتفاق فينا 2015م.

المطلب الثاني: دوافع السياسة العدائية الأمريكية تجاه إيران.

تظهر السياسة العدائية التي تمارساها الولايات المتحدة ضد إيران من خلال أنه من بين البلدان التي تملك مشاريع نووية مثل الهند وباكستان وكوريا الشمالية، فإيران تحظى بالنصيب الأكبر من السياسات العدائية م طرف الولايات المتحدة[1]، وذلك بسبب:

اعتبار الولايات المتحدة امتلاك إيران للأسلحة نووية تهديدا استراتيجيا مباشرا لمصالحها في منطقة الخليج الغنية بمصادر الطاقة فضلا عن التهديد المباشر لأمن إسرائيل كما أن امتلاك إيران الإسلامية يثير مخاوف واشنطن من وصول هذا النوع من الأسلحة إلى المنظمات الإرهابية.

[1] بول روجر،**العمل العسكري ضد إيران التأثير و التداعيات**(بيروت :مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات ،2010)،ص.85.

الخشية من تكرار التجربة العراقية وما نجم عنها من فوضى والتي لم تستطع الولايات المتحدة السيطرة عليها إلى الآن وخاصة في ظل امتلاك إيران القدرات العسكرية والإمكانات الجيواستراتجية والنفوذ الحيوي في منطقتي الخليج وأسيا الوسطى.[1]

العامل الثقافي والذي يعتبر محددا أساسيا في السياسة الأمريكية من خلال البعد الديني الذي تنتهجه إيران في سبيل بسط النفوذ والسيطرة الإقليمية.

محاولة الولايات المتحدة الأمريكية وضع حد للتهديدات الإيرانية بغلق مضيق هرمزّ ،وقطع شريان الملاحة النفطية. والتجارة الدولية.[2]

الحفاظ على أمن إسرائيل الذي يعد الجهاز العسكري للولايات المتحدة في المنطقة وأداة في تحقيق الاستقرار، فهي لن تسمح بفقدان إسرائيل لتفوقها الإستراتيجي في المنطقة من خلال الدولة الوحيدة في المنطقة التي تملك السلاح النووي مع أنها لم توقع على معاهدة الحضر ولم تسمح لإخضاع برنامجها للمراقبة الدولية، هذا دليل على التآمر الأمريكي الإيراني.[3]

التخوف من قيام تحالف صيني إيراني، وذلك من خلال العلاقات المتأصلة عبر التاريخ بين الحضارتين الصينية الإيرانية والضاربة في جذور التاريخ فكلاهما كانتا حضارتان كبيرتان، بالإضافة إلى الموقف الرافض لسياسة الاحتواء الأمريكي،زيادة هن ذلك الدعم المتواصل من طرف الصيني في برنامجها النووي ضرورة تدعيم إيران في أو هذا مقابل النفط الإيراني، تحت ما يسمى " دبلوماسية النفط " باعتبار الصين من أكثر الدول المستوردة للبترول. وهذا التحالف ا الإيراني –

[1] ضيف الله الضيعان، **العلاقات الأمريكية– الإيرانية الوجه الأخر**(السعودية: جامعة الملك سعود،2007)،ص.242.

[2] احمد إبراهيم محمود،"ايران و جهود تطوير الصواريخ البايستية"،في (02.04.2016):
http://digital.org.eg/articles.aspx?Seria

[3] محمد السيد سويلم ،"مشروع الخليج منطقة خالية من الأسلحة النووية"، **صحيفة الأهرام**، العدد 53485(د0س.ن)،ص.4.

الصيني يعتبر تهديدا مباشرا للولايات المتحدة. [1] ويمثل الشكل التالي حجم الصادرات العسكرية لإيران والذي يلاحظ فيه تزايد عبر السنوات:

حجم الصادرات العسكرية الصينية إلى إيران (مليون دولار)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
حجم الصادرات	63	83	111	88	90	63	81	77	77	77	810

Source: Dr.M.P.Amineh.Dr,O.H,The Geopolitical Impact of The incade and Investment Relation between the National oil Companies of China, Iran and Russia The political Economy of Energy Research project, Universities van Amsterdam,19july 2010,p91

المطلب الثالث: إستراتجية الاحتواء الأمريكية تجاه إيران.

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب الباردة على إستراتجية الاحتواء، وذلك لكبح امتداد القوى المنافسة لها باتجاه بؤر مصالحها أو لتهديد مكانتها العالمي، وتعتبر إيرا من الدول التي تشكل عنصر تهديد لمصالح الولايات المتحدة من خلال التزايد في قوتها ونفوذها وقد حاولت الولايات المتحدة احتواء هذا التهديد من خلال مجموعة الأساليب لتطيق هذا النمو وتكمن هذه الأساليب كالآتي:

حروب الوكالة:

ونعني بحروب الوكالة تفويض دول، قوى، أو جماعات للدخول في حروب مع دول وأطراف أخرى ذات مصالح متضاربة، أي أن هذه الحروب تتكون من أطراف خارجية تملك كافة خيوط

[1] فهد زيان خازار،"الأبعاد الإستراتيجية للعلاقات الإيرانية – الصينية"، **مجلة دراسات إيرانية**، العدد 15، (مارس2011)، ص.06.

المتحكمة في الحرب، وأطراف ميدانية التي تتحرك وفق قرارات وأوامر الأطراف الخارجية، والعلاقات التي تربط بين الأطراف الخارجية والميدانية ، هي علاقة مادية، ومن أبرز خصائص هذه الحروب نكران الأطراف غير المباشرة مشاركتها في الصراع.

وهي أيضا تعتبر من استراتجيات الاحتواء التي تبنتها الولايات المتحدة تجاه إيران فترتين مختلفتين،وأولهما تمثلت في الحرب على لبنان في 2006م حيث يتفق معظم الباحثين على أن هذه الحرب أصلا حرب بين الولايات المتحدة وأمريكا وإيران، والتي وكلت حزب الله للدخول في حرب مع إسرائيل والتي وكلتها الولايات المتحدة، وقد كانت الأهداف المعلنة والمتمثلة في تدمير حزب الله ونزع سلاحه بما يسهل انتقال لبنان كليا إلى القبضة الأمريكية.

لكن حقيقة الأهداف للحرب كانت لتوفير الظروف المناسبة لأمريكا للانطلاق إلى الشرق الأوسط وتطويع الإرادة السورية في تلك الفترة، بالإضافة إلى قطع الأطراف الإيرانية الخارجية وإبعاد الخطر الذي تهدد به إيران أمن إسرائيل. والإمساك بالقرار والسيطرة في منطقة الشرق الأوسط التي كانت خارج التبعية الأمريكي. وتقسيم دول الشرق إلى دول طائفية أو عرقية صغيرة لا تملك مقومات الدولة القادرة على حماية نفسها من غير الدعم خارجي خاصة في الجانب الأمني. وهو ما صرحت به رايس وزيرة الخارجية السابقة للولايات المتحدة على أن هناك شرق لأوسط جديد سيبرز بعد هذه الحرب بمعنى أن خذه الحرب التي تخوضها أمريكا على الإرهاب وهذا التصريح أن الحرب هي تفويض أمريكي لإسرائيل.[1]

وبالرغم من فشل الحرب ميدانيا هذا كان بالنسبة لإسرائيل نظرا للقرب الجغرافي لكن بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد استطاعت التغلغل في الشرق الأوسط فقد كانت تسعى إلى استراتيجيات طويلة المدى وهذا ما نراه في مجريات الأحداث في الفترة الحالية بحيث أن الحرب بالوكالة ضد إيران لم تنتهي حيث أن الأزمة اليمنية الآن تشهد أزمة وصراع داخلي لكن محركه أطراف خارجية وهذه الحرب الآن قائمة من خلال قوات التحالف تحت لواء السعودية والتي تعتبر موكلة من طرف الولايات المتحدة ضد إيران التي توكل الحوثين ضد السعودية وهذا نابع من الأهمية

[1] ممدوح بـ ريـ ك ومحمد الجازي،**مرجع سابق**،ص-ص.80—85.

التي تحتلها اليمن استراتجيا من خلال أهمية باب مندب في التجارة العالمية للنفط، حيث تصدر ما يقارب 65% من صادراتها النفطية وخاصة تجاه الولايات المتحدة وإن إمكانية سيطرة إيران على هذا المعبر، تصبح مسيطرة عل تجارة النفط خلال تحكمها في ثلاث ممرات مائية فالسيطرة على باب مندب يتيح لها التحكم في السويس ، ومضيق هرمز. أي أهم ثلاث ممرات مائية[1]

مقاربة الشرق الأوسط الجديد :

لقد شكلت محاولة إدارة بوش معالم شرق أوسطية جديدة عاملا أساسيا في بروز الحقائق الجديدة والبالغة الصعوبة، وترتب عن المقاربة الموضوعية لأزمات وصراعات الشرق الأوسط ، يدعو إلى إتباع إستراتجية جديدة تجاه هذا الجزء من المعالم تستند بها إلى الدبلوماسية.

ترتب المقاربة الداعية إلى تغيير النظام في طهران وبدلا من محاولة إيران عسكريا أو محاولة تغيير نظام الحكم بها، حيث يجدر بالولايات المتحدة محاولة انتهاج سياسة عمل دقيقة بالاشتراك مع الحلفاء الإيرانيون، والأفضل مع روسيا والصين مثل هذه السياسة لا بديل لها في سياقها عن السعي دبلوماسيا إلى تغيير السياسة الإيرانية عبر إضعاف البنية التحتية المتشددة في البلاد وتعزيز الأكثرية المعتدلة علما بأن الولايات إلى موافقتها الراهنة تصب في مصلحة المتشددين، ويقتضي تجاوز المواجهة في التعامل مع إيران قيام التيارات البرغماتية بداخل النخبة والمسئولين الإيرانيين الذين يريدون التوافق مع الغرب.[2]

بالإضافة إلى محاولة ترسيخ التوازن الإقليمي الذي فقد توازنه الذي حافظ عليه مل من العراق وإيران وإسقاط نظام صدام وما تلاه من انهيار للدولة، ونتيجة لذلك، أضحت الولايات المتحدة والعديد من الدول العربية في موقع القلق المستمر مع تعاظم قوة إيران ، فالولايات المتحدة حاولت

[1] أمال عالم،**صراعات أيديولوجية بالوكالة**(قطر: مركز الجزيرة للدراسات والبحوث،2013)،ص.03.

[2] مارتا أوتاوى وآخرون، **الشرق الاوسط الكبير**(واشنطن: مؤسسة كارينجي للسلام،2008)،ص.96.

استعادة التوازن من خلال وجودها العسكري للعراق عبر محاولتها تشكيل إقليمي مناهض لإيران يهدف إلى لاحتوائها، حيث تبحث عن سياسات بديلة تجمع بين الاحتواء والدبلوماسية .[1]

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور،**موسوعة علم السياسة**(الأردن: الجدلاوى للنشر والتوزيع،2004)،ص.375.

المبحث الثالث: السياسة الخارجية الروسية تجاه إيران.

تزامنا مع فترة الحرب الباردة دخلت روسيا مرحلة من التقهقر، نظر لمخلفات الفوضى التي تركها الإتحاد السوفيتي، لكنها تداركت هذا التقهقر والعودة إلى الساحة والدولية واسترجاع أحلام الإمبراطورية السابقة، فهي تجد في كل قوة صاعدة فرصة لتحقيق القوة.

المطلب الأول: السياسة الروسية تجاه الملف النووي الإيراني.

لقد تميزت السياسة الروسية اتجاه الملف النووي الإيراني بالتذبذب وذلك راجع للمتغيرات الدولية، والتي لعبت دورا مؤثرا في اتجاهات سياستها وقد بدأ الموقف الروسي تجاه الملف في كانون الثاني/يناير **1995م** من خلال عقد اتفاق بين الطرفين والذي بنص في موجبه على إكمال محطة الطاقة النووية في **بوشهر**، وقد لاقى هذا الاتفاق انتقادا من الولايات المتحدة وإسرائيل، حيث اتهما إيران بتطوير أسلحة نووية وروسيا بالتواطؤ مع طهران ، وأن إيران في موقف تستطيع فيه استخدام محطة الطاقة الذرية في بوشهر لتعزيز برنامجها العسكري النووي، ولكن موسكو رفضت الاتهامات، لأن تشييد المحطة كان يباشر تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالإضافة إلى أن إيران طرف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.[1]

وترى روسيا على لسان رئيسها فلاديمير بوتين أنه لا يوجد نية إيرانية لامتلاك أسلحة نووية وصرح قائلا:

"...لا تملك إيران رغبة لبناء منظومة من الأسلحة النووية، ولهذا فإننا سنواصل تعاوننا معها في كل مجالات الطاقة النووية"

وهذا ما يوضح رفض الموقف الروسي للطلب الأمريكي بوقف تعاونه مع إيران، وبدا ذلك من خلال التعاون الروسي الكامل مع برنامجها النووي السلمي والتعامل بدبلوماسية وتعاون معه، وقد أسفر هذا الموقف عن استعانة إيران بأكثر من 600 خبير روسي لبناء مفاعل بوشهر النووي إلى

[1] محمد عبد الرحمان يونس العبيدي،**روسيا الاتحادية والبرنامج النووي الإيراني**(العراق: مركز الدراسات الإقليمية،د.س.ن)،ص.270.

جانب خطة لإنشاء محطات الطاقة النووية في مناطق مختلفة من إيران، وتلاه اتفاق آخر بين البلدين ينص على بناء 6 وحدات لمحطات كهروذرية وأربع وحدات للطاقة إلى جانب تزويد طهران بالوقود النووي وتقدر تكلفة تلك المشاريع بأكثر من مليار دولار .[1]

أما فيما يخص موقف روسيا الاتحادية من الأزمة النووية فيمكن القول أنه في الوقت الذي كانت تدافع فيه عن البرنامج، كانت تدعو إيران إلى الالتزام بمعاهدة حظر الانتشار النووي ووجوب أن يخضع هذا البرنامج لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهذا ما يؤكد تماشيها مع قرارات

العقوبات الدولية التي فرضت على إيران وعدم معارضتها بشكل نهائي .[2]

عرضت روسيا على طهران خطة عمل تتضمن بأن تقوم طهران بتخصيب اليورانيوم على الأراضي الروسية، وأبرز ما جاء في الخطة كالآتي :

1. تعليق إيران لفترة قصيرة كل أنشطة التخصيب وبما في ذلك الأبحاث على نطاق محدد والتي بدأت في بداية 2005م.

2. موافقة إيران المصادقة على البرتوكول الإضافي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية الذي يتيح عمليات تفتيش مشددة أكثر من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

3. القيام بتخصيب اليورانيوم في روسيا حتى لا تتمكن إيران من الحصول على التكنولوجيا التي تخولها صنع القنبلة النووية.

4. على الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تحدد عملية التخصيب الآمنة على نطاق محدود وبالشكل الذي لا يهدد حظر الانتشار النووي.

---

[1] زلاقي حبيبة ،**مرجع سابق** ،ص165.

[2] David, Baake, « the Impending Percian- Amercan Conflict », in site : www.Humanitarian.Blaghi.com

وقد رفضت إيران المقترح الروسي وصرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية:

"إننا نتلقى بشكل إيجابي فقط المقترحات والخطط التي تعترف بحق الجمهورية الإسلامية في تخصيب اليورانيوم على أراضيها"[1]

قد صدرت ثلاث قرارات عن مجلس الأمن تتضمن تحذيرات وعقوبات خفيفة بحقها، ولم تعترض روسيا عليه في المقابل كانت روسيا باستمرار ومع الصين أحيانا ضد فرض عقوبات اقتصادية مشددة على طهران وتعارض الحل العسكري أي مهاجمة المفاعلات الإيرانية وبهذا الدور كانت موسكو تستخدم هذا الملف في علاقتها المتقدمة مع إيران لاستعادة نفوذها في إحدى مناطق الشرق الأوسط، طالبت روسيا طهران مرارا تبديد مخاوف المجتمع الدولي والتأكيد على سلمية برنامجها النووي وخاصة بعد الزيارة السرية بها رئيس الوزراء بنيامين دنتنياهو إلى موسكو سنة 2009م وقيل أنه سلم لائحة بأسماء خبراء روس يساعدون إيران في إنتاج التقنية العسكرية النووية ، بالإضافة إلى إعلان احمدي نجادي عن زيادة الطرود المركزية إلى 500000 طن وإنشاء مراكز تخصيب جديدة، الأمر الذي أحدث صدمة سياسية لروسيا، وان روسيا تخفي معلومات عن ملفها النووي.

وهذه المعطيات قد فرضت نمطا جديدا من التعاطي الروسي فقد كثرت التكهنات حول تغيرات جوهرية أكثر تشددا ووجود مساومات وتبادل مصالح دولية تقضي بأن تجاري موسكو الولايات المتحدة في السماح بتشديد العقوبات على طهران وهذا ما أعلنه الرئيس ديمتري مديتيف شخصيا في أيلول 2009م مقابل أن لا تواجه الولايات المتحدة الأحداث في أوكرانيا وجورجيا في غير مصلحة روسيا ويؤكد وزير الخارجية السابق هنري كيسنجر:

"أن اتفاقا بين الرئيس مديتيف والرئيس أوباما حول إيران في قمة سنغافورة في تموز 2009م"[2]

[1] وسام الدين العلكة، **مرجع سابق**، ص.231.

[2] ناصر زيدان،**مرجع سابق**،ص.23.

وقد تميزت هذه الفترة بالتردد في السياسة الروسية تجاه طهران، ولكن مع عودة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى الحكم بدأت تتحسن العلاقات وخاصة في جانب سياسة موسكو. وقد أسهمت الاقتراحات الروسية إسهاما كبيرا في الاتفاق الموقع في فينا حول تسوية الملف النووي الإيراني، وقد لاقت المفاوضات نجاحا عبر "مفهوم التدرج والمعاملة بالمثل" الذي طرحته مجموعة الدبلوماسيين الروس ،بحيث كانت كل خطوة تخطوها إيران كانت تدعم من طرف روسيا.

المطلب الثاني: خلفيات التقارب الروسي لإيران.

ترجع خلفيات التقارب بين روسيا نحو إيران إلى مجموعة من العوامل التي تؤثر بصفة مباشرة في المصالح الروسية.

ويعتبر التحول الحاصل في توجهات السياسة الروسية التي اتجهت نحو مزيد من البرغماتية بعيد عن الأيديولوجية التي كانت تسيطر عليه في الحرب الباردة والتخلي عن التبعية والتي جسدتها الشراكة الغير المتكافئة والتي كانت سائدة في فترة التسعينيات، وهذا التوجه ترسخ في السياسة الروسية مع وصول فالرئيس فلاديمير بوتين إلى السلطة في سنة 2000م في إطار توجه القيادة الروسية لتوظيف السياسة الخارجية بصفة عامة لخدمة متطلبات الاقتصاد الروسي وازدهاره ، وعادت روسيا لتعب دورا فاعلا في القضايا الدولية والإقليمية، وقد ساعدها في ذلك وجود قيادة واعية ذات رؤية للأولويات الوطنية، ولديها القدرة على تنفيذها وإدارة تبعاتها بكفاءة، وانتعاشة اقتصادية مكنتها من تحقيق درجات متزايدة من الاستقلالية في سياستها الخارجية .

وقد بدأت روسيا تفكر بتعزيز مكانتها في آسيا الوسطى والعودة إلى الشرق الأوسط لإعادة بناء دورها في المنطقة. وفي الوقت نفسه أثارت العمليات العسكرية الأمريكية وما تلاها من وجود عسكري في أفغانستان 2001م،والعراق 2003م القلق الروسي، وازدياد المخاوف من تقدم حلف الناتو نحو الشرق في القوقا ز وآسيا والوسطى ومنطقة بحر قزوين والتي تمثل الحديقة الخلفية لها. وهذا ما أدى بها إلى محاولة تكثيف مساعيها لتطوير علاقات أخرى بعيدا عن الولايات المتحدة ، والتي يحاول بوتين من خلالها تشكيل جبهة تعارض السياسة التسلطية والتوسعية للولايات المتحدة

تضم الصين وإيران والهند والبرازيل لإعادة خلق نوع من التوازن في العلاقات الدولية. لإنهاء سياسة القطب الواحد. [1]

أما في الجانب في الجانب الاقتصادي فتتمثل العوائد المحققة لصفقة **بوشهر** النووي والتي تبلغ قيمتها نحو مليار دولار، وكون إيران سوقا مهما للأسلحة والمعدات العسكرية ، فضلا عن كون إيران شريكا تجاريا مهما فقد بلغ حجم التبادل التجاري بينهما حوالي 3.5 مليار دولار سنة 2008م و4.2 مليار دولار في 2004م ،مليار سنة 2001م الأمر الذي يدل على النمو التبادل التجاري بينهما. لتتراجع في سنة 2014م لتصل إلى 1.7 مليار دولار فقط وفقا لبيانات البنك الدولي ، بسبب العقوبات التي كانت مفروضة على إيران. بالإضافة إلى عامل آخر وهو التنسيق والتعاون في مجال النفط والغاز من أجل الحفاظ على استقرار السوق النفطية من خلال التحكم في أسعار النفط، حماية الاستثمارات المشتركة من خلال مساهمة الشركة الروسية غاز بروم في استخراج الغاز الطبيعي.[2]

وفي الجانب الأمني تكمن خلفية التقارب في أهمية التعاون والتنسيق بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى، وتطويق الصراعات في منطقة القوقاز، كما ترى القيادة الروسية في توثيق الروابط مع إيران كرد على توسيع حلف شمال الأطلسي وقد أكد الرئيس الإيراني أحمدي نجاد ذلك بقوله:

"إن ما يحدث في العالم يضر بالمصالح الروسية، لأن الجانب الروسي يرفض سياسة القطب الواحد وهي نفس السياسة التي يرفضها الجانب الإيراني وهذا ما يجعل إيران وروسيا في خندق واحد".[3]

[1] نورهان الشيخ،"التعاون الإستراتيجي- الروسي الأبعاد والتداعيات"،**السياسة الدولية**،المجلد 45، العدد 180(أفريل 2010)،ص.40.

[2] ممدوح بريك ومحمد الجازي، **مرجع سابق**،ص.27.

[3] نورهان الشيخ،**نفس المرجع**،ص47.

لكن بالرغم من الخلفيات البناءة التي تعتمد عليها روسيا في تقاربها مع الصين لكنها في نفس الوقت تحمل خلفيات أخرى نابعة من التخوف من الطموحات الإيرانية الإقليمية من أن تمتد إلى حديقتها الخلفية، فمنذ انهيار الاتحاد السوفيتي وموسكو تحاول لعب دور القوة الرائدة في الأقاليم السوفيتية السابقة، محاولة إبعاد القوى الدولية عن هذه المنطقة. فمن خلال موقع إيران الجيوستراتيجي الذي يتيح لها السيطرة على أقاليم بحر قزوين والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط والخليج الفارسي.فبالرغم من شراكتها في الكثير من القضايا الإقليمية وفي الوقت نفسه لا تثق الإدارة الروسية بطهران فهي تشعر بالقلق إزاء بعض أنشطة إيران الإقليمية، وهي تحاول من خلال التقارب محاولة احتواء البرنامج النووي والحيلولة دون امتلاكها السلاح النووي. والذي ستشكل به خطرا ذو جوار إقليمي.

المطلب الثالث: مجالات التقارب الروسي الإيراني.

خلال لقائه بنظيره الإيراني على هامش اجتماعات قمة الألفية للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2000م، وصف الرئيس بوتين إيران أنها "**شريك تقليدي مميز لروسيا**" ،وهو ما فتح المجال للزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني محمد خاتمي إلى موسكو في آذار 2001م، والتي تعتبر العلامة الفارقة التالية في العلاقات الروسية الإيرانية، والتي أسفرت عن توقيع اتفاقية حددت بالتفصيل أسس التعاون والعلاقات المتبادلة بين البلدين وقد حملت عنوان اتفاقية أسس العلاقات المتبادلة بين البلدين ودخلت حيز التنفيذ في 05 نيسان/أبريل 2002م.لكن بعد هطا التاريخ ودخول إيراني في أزمة البرنامج النووي بدأت تدهور العلاقات وذلك من خلال الضغوطات التي تمارس على روسيا بالإضافة إلى طبيعة أنظمة الحكم في البلدين والتي كانتا سبب في تذبذب هذه العلاقة، ولكن بتغير هذه الأنظمة من الجهتين فبعود الرئيس بوتين إلى الحكم والذي يتميز في سياسته بالتوجه نحو إيران، وفي الجانب الإيراني يعتبر انتخاب الرئيس حسن روحاني عام 2013م دخول الدولة في مرحلة جديدة والتي أعطت العلاقات شكلا جديدا ففي 13 أيلول/ سبتمبر 2013م التقى الرئيسين الروسي والإيراني وقد عبرا عن عزمهما في تعزيز العلاقات بين

البلدين.في مطلع 2014م[1] ولكن هذا التقارب لم يبقى في الطابع السياسي ليشمل مجالات أخرى وهي كالآتي:

1. المجال التقني:

هناك تعاون روسي إيراني في مجال تطوير البنية الأساسية الإيرانية ومن أبرز المشروعات في هذا الصدد إنشاء أول محطة طاقة بالفحم الحجري تحت اسم "**طبس**" للاستفادة من معدن الفحم الحجري المعروف ب"**مازينو**"، والتعاون لتطوير شبكة المواصلات، يضاف إلى ذلك التعاون المشترك في إطار مشروع قناة جديدة في بحر قزوين والبحر الأسود،وكذلك إنشاء قناة تربط بين بحر قزوين والخليج العربي. وأيضا مشروع ممر الشمال الجنوب حيث اتفقت شركات السكك الحديدية في كل من إيران وروسيا وأذربيجان على إنشاء كونسورتيوم لمد خط حديدي من مدينة قزوين الإيرانية إلى مدينة استر الأذرية.[2]

وفي مجال تكنلوجيات الفضاء شيدت روسيا القمر الصناعي الإيراني"**زهرة**" للأغراض المعلوماتية غير العسكرية في كراسنويارسك وأومسك، وأطلق في الفضاء بصواريخ روسية، وهي خطوة عززت القدرات الايرانية في المجال التقني والمعلوماتي .[3]

وفي 2012م من خلال معرض "التكنولوجيا الروسية المتقدمة " في شباط/فبراير في طهران بمشاركة البعثة الروسية في إيران في إقامة اتصالات أولية بين المنتجين الروس للمواد المحفزة والمستهلكين.

2. المجال الاقتصادي:

يمكن القول أن إيران شريك تجاري لروسيا فقد بلغ معدل الميزان التجاري بين البلدين عام 2012م 365 مليار دولار تشكل 3.4 مليار دولار حجم الصادرات الروسية الإيرانية ما

[1] لاند راوندي،**مرجع سابق**،ص05.

[2] فرج الزمان بو شعير، **العلاقات الإيرانية الروسية**(قطر: مركز الجزيرة للدراسات والبحوث،2013)،ص.06.

[3] نورهان الشيخ، **مرجع سابق**،ص.41.

يعني أن روسيا تحتاج بالفعل للشراكة الإيرانية.بالإضافة إلى أن الموقع الجغرافي الذي يميز الطرفين يسمح لهاما بممارسة النشاطات الاقتصادية بأكثر يسر.

يمثل قطاع الطاقة في روسيا عصب الاقتصاد القومي الروسي، نفس الأمر في روسيا فهما يعتبرا من أكبر الدول الطاقوية في العالم وخاصة الغاز الذي تحتل روسيا المرتبة الأولى وإيران المرتبة الثانية على المستوى العالمي بالإضافة إلى المشاريع الثنائية بين الطرفين في جانب خطوط نقل الطاقة وخاصة في الشرق الأوسط الذي يعتبر منطقة عالمية حيوية تجسد منطقة تصادم المصالح، هذا مايجعل الطاقة من أبرز العوامل وأكبر مجال يجسد التقارب. ففي 2012 زادت صادرات المنتجات الكيماوية إلى إيران لاسيما المواد التي تحتاجها لإيران في مجال الإنتاج البترولي والكيميائية، وكانت تلك المنتجات تصدر لأول مرة في النصف الأول من عام 2011م وبقيمة 4.35 مليون دولار. لكن بحلول 2012م برز عدد من الاتجاهات المميزة في الروابط الاقتصادية والتجارية بين موسكو وطهران ففي النصف الأول من ذلك العام صدرت إيران بضائع لروسيا بقيمة 203.5 مليون دولار.[1]

3. المجال العسكري :

قام بوتين في سنة 2000م باستئناف التعاون العسكري مع إيران وقد أكد على حقها في تعزيز قدراتها الدفاعية، وقد نتج عن هذا التصريح قيام وزير الدفاع الروسي لأول مرة بعد الثورة الإسلامية معلنا رسميا التعون العسكري بين الدولتين، وبعد زيارة محمد خاتمي 2001م والذي عزز من خلالها علاقات التعاون ومن خلالها تم الإعداد لصفقات من الأسلحة الروسية لإيران قدرت ب7 مليار دولار ، وفي سنة 2007م تم توقيع صفقة تتعلق بإمداد إيران بمنظومات من صواريخ **إس-300** كأسلحة دفاعية، وهي قادرة على تدمير الأهداف الجوية للعدو ، حيث تتمتع هذه المنظومة الصاروخية بقدرتها على تدمير الصواريخ المجنحة. [2]

[1] لاند راوندي، **مرجع سابق**،ص.04.

[2] ____, **l'Iran réel**(France : Barnéou ,2009),p.84.

يمكن تفسير النمو المفرط في التعاون العسكري بين البلدين في ضوء مجموعة من الاعتبارات أهمها برغبة روسيا في استعادة مكانتها في سوق السلاح وزيادة حصتها في هذا السوق.

التعاون في القضايا والأطر الإقليمية:

لقد ساهم عامل التقارب الجغرافي بين موسكو وطهران إلى تقاطع المصالح والاهتمامات في العدد من القضايا الإقليمية، لكنهما استطاعا تطوير التفاهم والتعاون بينهما في المجال الإقليمي وذلك من خلال التهديدات التي تسعى إلى التواجد في مناطقهما الحيوية أو إضعاف قوة كل منهما. بالإضافة إلى الاتفاق بينهما في العديد من القضايا الإقليمية.

ويعتبر تطابق الآراء والتوجهات في الموقف إزاء الأزمة السورية والذي يظهر طبيعة العلاقة بين الطرفين من خلال محاولة كل منهما حماية مصلحتهما من عدم الاستقرار في المنطقة قد يكون تهديد مباشر لروسيا ولمصلحه ، فهي تضطلع لحماية نظام بشار الأسد وهنا يوضح مدى ترابط المصالح لأن سقوطه يعن محاصرة من قبل الدولة الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية،بالإضافة إلى عامل الطاقة الذي يعتبر عاملا أساسيا في التمسك بالنظام الروسي من خلال خطوط أنابيب نقل الطاقة والتي تعتبر ذات أهمية أكثر من الطاقة في حد ذاتها.[1]

يعتبر بحر قزوين من المناطق التي كانت محل خلاف بين الدول المطلة عليه وهي روسيا كازاخستان، أذربيجان، تركمانستان، وفي محاولة التقارب شكلت منظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة بحر قزوين الخلافات وقد استطاعت من خلالها الأطراف تطوير الحوار من خلال عقد لقاءات قمة لتقريب وجهات النظر والتي عقد أولها في أبريل 2002مفي عشق أباد ،وثانيها في طهران في أكتوبر 2007م. واستمر تحديد الوضع القانوني النهائي لبحر قزوين ومواردة في التأثير في تطور العلاقات الروسية الإيرانية إلى أن اتفق رؤساء الدول الخمسة المطلة عليه في 29 أيلول/سبتمبر 2014م على مبادئ أساسية لتقسيمه منها السيادة لكل بلد تمتد إلى مسافة 15

[1] نيكولاي كوزهانوف،"علاقات روسيا مع الصين"(02.04.2016)،في:
http://www.washingtoninstitute.org

ميلا بحريا من الشاطئ، كما يحصل كل بلد على حقوقه الحصرية لاستغلال الموارد الطبيعية ويبدو أنه جرى التغلب من حيث المبدأ على الأقل على إحدى العقبات الرئيسية التي تقف حائلا أمام التوصل إلى اتفاق.

ومن الناحية الأمنية يعتبر مجال مكافحة الإرهاب من القضايا التي تسعى الدول إلى الريادة لكنها محل تختلف باختلاف المصالح تتطابق الرؤى الروسية والإيرانية في قضية الإرهاب إلى حد بعيد وتختلف عن نظيرتها الأمريكية أو حتى الأوربية من خلال الإدراك على أن القضاء على الإرهاب لن يكون بالحرب ، بل بالتعاون الجاد بين أجهزة الاستخبارات واكتشاف مصادر تمويله وقطعها، وإن مكافحة الإرهاب لابد أن تأتي في إطار شرعية دولية، والتي يجب على الأمم المتحدة أن تقوم بها. وأن تكون مكافحة الإرهاب متسقة مع احترام حقوق الإنسان.[1]

بالإضافة إلى انه في كانون الثاني/يناير 2013م وقع وزير الداخلية **فلاديمير كولوكولتسيف** "تحالف قانوني" مع وزير الداخلية الإيراني، وهي أول اتفاقية تحدد أشكال التعاون وطرقه في مكافحة الجريمة.

وفي إطار المنظمات الإقليمية تعتبر منظمة شنغهاي منتدى للتعاون والتنسيق الأمني بين روسيا وإيران إلى جانب الدول الأخرى الأعضاء والمراقبين، وذلك حول عدد من التهديدات والتحديات الأمنية في المنطقة

بالإضافة هناك روابط ثقافية قومية بين موسكو وطهران فغالبا ما تعقد أمسيات شعرية فارسية ومهرجانات سينمائية إيرانية وغيرها من الفعاليات الثقافية في موسكو حيث يوجد مركز ثقافي إيراني نشط.[2]ويمثل الشكل التالي تلخيص لمجالات التبادل بين روسيا وإيران.

[1]نورهان الشيخ، **مرجع سابق**،ص.46.

[2]لاند راونذي،**مرجع سابق**،ص.08.

شكل رقم- 04 -: خارطة العلاقات الروسية الإيرانية.

المصدر: مركز الجزيرة للدراسات والبحوث،ص02.

خلاصة الفصل.

تمتلك إيران مجموعة مقومات وقدرات في المجالين العسكري والاقتصادي، إضافة إلى موقعها الجيوستراتيجي والذي تملك من خلالها عناصر الصعود الإقليمي والذي يجعل كل من الطرفين يتحرك حسب أهدافه المسطرة، وتختلف السياسات الأمريكية والروسية اتجاه إيران باختلاف المجال المختلف عليه حيث يعتبر مجال أمن الطاقة عنصر محدد للصراع بين القوى المختلفة، فالتحالف الإيراني الروسي نابع من كونهما من أكبر الدول المصدرة للطاقة في العالم، وخاصة النفط والغا، والذي يجعل من شراكتهما الإستراتجية في مجال الطاقة تعزز الارتباط بينهما.

ويمثل ووجه الشبه في السياستين تجاه كل منهما تجاه الملف النووي الإيراني، من مدخل الغاية فروسيا رغم علاقات التعاون والتحالف مع إيران لكنهه لا ترغب في امتلكها للسلاح النووي نظرا لطابع التهديد الإقليمي باعتبارها دو لها حدود مشتركة.أما بالنسبة للولايات المتحدة فغايتها من كل ممارستها هو الحفاظ على مكانتها ومصالحها الإستراتجية.

الخاتمة

الخـــــاتمة:

لقد أدى سقوط الاتحاد السوفيتي إلى انفراد والولايات المتحدة الأمريكية بالعالم، لكن ذلك لم يدم طويلا فسرعان ما تداركت روسيا طريق العودة إلى الساحة الدولية، وتجدد الصراع لكن بأكثر برغماتية بعبد عن الأيديولوجية التي سيطرت على الحرب الباردة.

بحيث تضاربت الاستراتيجيات الأمريكية الروسية في بحثها عن القوة، لكن كلاهما وظفتا القوى الصاعدة لخدمة أهدافهما ومجابهة الطرف الأخر في إطار تنافسهما الجيواستراتيجي.

في اطار مشروعها لاستعادة المكانة الدولية، عمدت روسيا الى اقامة تحالفات مع القوى الصاعدة المتمثلة في الصين التي عرفت نموا اقتصاديا كبيرا، وإيران التي باتت تلعب دورا اقليميا اساسيا في منطقة الشرق الاوسط مستغلة مشروعها النووي وما تمتلكه من احتياطات طاقوية كبيرة، هذا التوجه الروسي الجديد اخذ فلاديمير بوتين بتجسيده منذ تبوؤه سدة الحكم في روسيا سنة 2000.

في سبيل مجابهة المشروع الروسي لاستعادة مكانته الدولية ، عمدت الولايات المتحدة الامريكية بالمقابل الى إقامة تحالفات مع دول منافسة لروسيا وللقوى الصاعدة المتحالفة معها، من اجل خلق نوع جديد من توازن القوى بما يتماشى مع المصالح الامريكية.

في ظل هذا، استفادت القوى الصاعدة من هذا الوضع واستغلته لصالحها لتلعب دورا اكبر في فضائها الإقليمي والدولي، لنثبت في الأخير صحة الفرضية القائلة ان السياسات الامريكية الروسية تجاه القوى الصاعدة تتحدد بإدراكاتها لهذه القوى، حيث تصنف الولايات المتحدة الأمريكية كلا من الصين وإيران على انهما مصدر تهديد نظرا لتحالفهما مع روسيا، ونفس الإدراك ينطبق على روسيا تجاه حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية .

لا تقصر الاستراتيجيات الأمريكية الروية تجاه القوى الصاعدة على بناء تحالفات لتعظيم القوة فحسب، بل عمدت إلى كبح النسق التصاعدي لهطه الدول وحصرها في مجالها الإقليمي لكي لا تلعب أدوارا دولية من شأنها أن تغير توازن القوى الحالي.

اشتركت الاستراتيجيات الأمريكية الروسية بحثا عن القوة في طابع الاحتواء، فكلا السياسات الروسية الأمريكية هدفت إلى احتواء الطرف الأخر.

فرضت القوى الصاعدة وجودها كفاعل مهم في معادلة القوة العالمية، فالولايات المتحدة الأمريكية تتحلى بالعقلانية في تعاملها مع الصين نظرا للعلاقات التجارية التي تربطهما والديون الأمريكية تجاهها، نفس الإدراك ينطبق على إيران كونها قوة إقليمية في منطقة الشرق الاوسط المجال الحيوي المشترك لكل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية .

قائمة المراجع

أولا: المراجع بالغة العربية:

1. الكتب:

1. أوتاوى مارتا وآخرون، **الشرق الاوسط الكبير**.واشنطن: مؤسسة كارينجي للسلام،2008.
2. بـو شـعير فـرج الزمـان ، **العلاقـات الإيرانيـة الروسـية**.قطـر: مركـز الجزيـرة للدراسـات والبحوث،2013.
3. بوغنـون ميشـال ،**أمريكـا التوتاتياريـة–الولايـات المتحـدة والعـالم إلـى أيـن**،ترجمـة أحمـد خليل.د.ب.ن: دار الساقي،2009.
4. بوقارة حسين ،**السياسة الخارجية دراية في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية** الأكاديمي، 2015.
5. بيلس جون و سميث ستيفن ،**عولمة السياسة العالمية**.الإمارات: مركز الخليج للأبحاث والدراسات،2003.
6. تايلون أ.ج.ب ، **أصول الحرب العالمية الثانية**.مصر: المصرية العامة للكتاب،1990.
7. تشنغ لـي وو دي لـي سـوي قومين ، **الاقتصـاد الصـيني**.العراق: دار النشر الصـينية عبر القارات،2012.
8. توفيق سعد حقي ، **النظام الدولي الجديد دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة** .الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.
9. جنسـن لويـد ،**تفسـير السياسـة الخارجيـة**،ترجمـة محمـد بـن أحمـد مفتـي ومحمـد سـليم السيد.السعودية:مطابع جامعة الملك سعود،1989.
10. حسين فوزي حسن ، **الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية**.لبنان: دار المنهل اللبناني،2009.
11. خديجة عرفة محمد،**أمن الطاقة وآثاره الإستراتجية**.المملكة السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2014.

12. خضار ممدوح و وهيان أحمد ، **التاريخ الدبلوماسي"العلاقات السياسية بين الدول الكبرى 1918-1992**.مصر: جامعة الإسكندرية،د.س.ن.

13. دندن عبد القادر ، **الأدوار الاقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية**.الأردن: مركز الكتاب

14. راومدي لاند ، **تاريخ العلاقات الروسية الإيرانية واتفاق فينا**.قطر: المركز العربي للدراسات والأبحاث السياسية،2015.

15. رعزوز هادي ، **توازن الرعب والقوى العسكرية العالمية**.لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013.

16. روجر بول ،**العمل العسكري ضد إيران التأثير و التداعيات**.بيروت :مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات ،2010.

17. روجر جيم ، **مارد في الصين**،ترجمة أيمن طباع.السعودية: دار العبيكان للنشر والتوزيع،2011.

18. زيدان ناصر ، **دور روسيا في الشرق الأوسط من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**.لبنان: الدار العربية ناشرون،2013.

19. السيد حسين عدنان ، **قضايا دولية "التوسع الأطلسي"**.لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2009.

20. شابيرو إيان ،**نظرية الاحتواء ما وراء الحرب على الإرهاب**، ترجمة:أبو عبد الرحمن الكردي لبنان:شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،2002.

21. شاهر إسماعيل شاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**. سوريا: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب،2009.

22. شكري محمد عزيز ، **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية**.الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون،1978.

23. الشهواني هاشمم حسن حسين ،**مراكز الأبحاث الأمريكية وأثرها في السياسة الخارجية إزاء القضايا العربية**.العراق: مركز الأبحاث الدراسات الإقليمية،(د.س.ن).

24. الشيخ نورهان ،**صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية–الروسية**.لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،1998.

25. الضيعان ضيف الله ، **العلاقات الأمريكية– الإيرانية الوجه الأخر**.السعودية: جامعة الملك سعود،2007.

26. طلاع معن ،**السياسة الروسية تجاه سورية منذ أحداث الثورة**.تركيا: عمران للدراسات الإستراتجية،2015.

27. عالم أمال ،**صراعات أيديولوجية بالوكالة**.قطر: مركز الجزيرة للدراسات والبحوث،2013.

28. عبد الخالق عبد الله، **العالم المعاصر والصراعات الدولية**.الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب،.1989.

29. عبد الفتاح بشير ،**القوة العسكرية وحسم الصراعات الو.م.أ نموذجا**.مصر:المركز العربي للدراسات الإنسانية،2008.

30. عبد الله أمجد جهاد ،**التحولات الإستراتجية في العلاقات الأمريكية الروسية**.لبنان: دار المنهل اللبناني،2011.

31. العبيدي احمد عبد الرحمان يونس،**روسيا الاتحادية والبرنامج النووي الإيراني**.العراق: مركز الدراسات الإقليمية،(د.س.ن).

32. عطوان خضر عباس ،**مستقبل العلاقات الأمريكية–الصينية**.الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية،2004.

33. علي حسن حيدر ،**سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي**.الأردن: مكتبة المجتمع لعربي للنشر والتوزيع ،2012.

34. غيل بايتس ،**النجم الصاعد الصين:دبلوماسية أمنية جديدة**، ترجمة دلال أبو حيدر .لبنان:دار الكتاب العربي،2009.

35. فراس المهتدي،**البعد الديني في السياسة الخارجية–أمريكا نموذجا**–.سوريا:المعهد العربي للشؤون الدولية والدبلوماسية،2009.

36. قبيسي هادي ،**السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظية الجديدة والواقعية**.لبنان:الدار العربية للعلوم ناشرون،2008.

37. كاتربوان جون ميشال ، **صدام الإمبراطوريات**، قراءة عبد السلام رزاق.قطر: مركز الجزيرة للدراسات،2015.

38. كارتيه ريمون ، **الحرب العالمية الثانية 1942-1945**.لبنان: مؤسسة نوفل ش.م.م،1982.

39. كيسنجر هنري ، **الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا**.الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع،1995.

40. ليو شيه تشنغ ولي شي دونغ، **الصين والولايات المتحدة الأمريكية خصمان أم شريكان**، ترجمةعبد العزيز حمدى عبد العزيز.مصر: المجلس الأعلى للثقافة،2003.

41. مارك جون لام، قراهام جون ، **الصين الآن**، ترجمة نور الدين بابكر عبد الله.السعودية:العبيكان والتوزيع للنشر،2012

42. مجموعة مؤلفين،**إسرائيل والمشروع النووي الإيراني**، ترجمة: أحمد أبو هدبة.لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006.

43. معتمد عبد الحميد عاطف ،**استعادة روسيا مكانة القطب الدولي"أزمة الفترة الانتقالية"**.لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون،2009.

44. ممدوح بريك ومحمد الجازي، **النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في 2011**،الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع،2014.

45. النعيمي أحمد نوري ، **السياسة الخارجية الإيرانية 1979م-2011**.السودان: دار الجنان للنشر والتوسيع،2012.

46. هوبنر ايميل ،**النظام السياسي في الولايات المتحدة**.الإمارات: الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية،2009.

2. الموسوعات:

1. أبـو حجـر آمنـة ، **الموســوعة الجغرافيــة لبلــدان العــالم**. عمـان: دار أسـامة للنشـر والتوزيع،2001.
2. مون‌بريال تيري دي و كلين جان ،**موسوعة الاستراتيجيا**، ترجمة صبري مقلد.لبنان: مجد للدراسات والنشر والتوزيع، 2011.
3. نـاظم عبـد الواحـد الجاسـور،**موســوعة علــم السياســة**.الأردن: الجـدلاوى للنشـر والتوزيع،2004.

3. **الجرائد والمجلات:**

1. الباكير علي حسن ،"العلاقات الإستراتجية الصينية–الروسية،مجلة الدفاع اللبناني،العدد 84(2013).
2. البـاكير علـي حسـن ،"المشـروع الإقليمـي الإيرانـي فـي ضـوء الانتخابـات الرئاسـية 2009"،مجلة كلية الملك خالد العسكرية،العدد 98(جوان 2009).
3. بخوش مصطفى ،"مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة"،مجلة العلوم الإنسانية،العدد03 (2002).
4. براك واثق محمد ،"التنافس الأمريكي الروسي في القوقاز – الحرب الروسية الجورجية نموذجا"،مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية،المجلد09،العدد02(سبتمبر 2009).
5. بـن يخلـف عبـد الوهـاب ،"العلاقـات الأوربيـة الروسـية والعمـق الاسـتراتيجي المتبادل"،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،العدد11(جانفي2014).
6. حسن حيدر علي ،"رؤية مستقبلية لتحولات القطبية الدولية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية،العدد 43(د.س.ن).
7. خـازار فهـد زيـان ،"الأبعـاد الإستراتيجية للعلاقـات الإيرانيـة – الصـينية"، مجلـة دراسـات إيرانية، العدد 15، (مارس2011).

8. خنوش محمد ،"الفواعل الدول المؤثرة في النظام الدولي"، مجلة المفكر، العدد10(د.س.ن).
9. الراوي عبد العزيز مهدي ،"توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"،دراسات دولية،العدد 35(د.س.ن).
10. السعدني نرمين ،"الصين وعضوية منظمة التجارة العالمية"،السياسة الدولية، العدد149(2002).
11. السعدون حميد حمد ، "الدور الدولي الجديد لروسيا"،دراسات دولية، العدد 43(د.س.ن).
12. سويلم محمد السيد ،"مشروع الخليج منطقة خالية من الأسلحة النووية"، **صحيفة الأهرام**، العدد 53485(د.س.ن.).
13. الشيخ نورهان ،"التعاون الإستراتيجي- الروسي الأبعاد والتداعيات"،السياسة الدولية،المجلد 45، العدد 180(أفريل 2010).
14. صندل جواد ،روسيا وجورجيا-النفط والجيوستراتجية"،مجلة ديالي،العدد41(2009)،ص.41.
15. طيب فلة و غيدة جميلة ، "حقيقة التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الصين وبقية دول شرق آسيا"، مجلة الاقتصاد الجديد، مجلد01، العدد12(2015).
16. العسومي محمد ،"مجموعة البريكس نموذجا للتغيرات الدولية"،مجلة آفاق المستقبل،العدد19(سبتمبر 2013).
17. عمرو عبد العاصي،"اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية "،مجلة المستقبل العربي،العدد30(حزيران2011).
18. قدورة عماد ،"محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب -أوكرانيا بؤرة صراع"،سياسات عربية،العدد09(جويلية 2014).
19. كعسيس خلاصي خليدة ،"الإستراتجية الروسية في عهد بوتين أمن الطاقة تنافس من نوع جديد"،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية،العدد04(ديسمبر 2005).
20. محمد مجدان،"سياسة روسيا الخارجية 1992-2014"،المجلة الجزائرية للعلوم السياسية،العدد 04،(د.س.ن).

4. الرسائل الجامعية:

1. بلعيد، فريد بن ،**إدارة أوباما وخملية السلام الفلسطينية**،مذكرة ماجستير.جامعة تيزي وزو:كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012.
2. بن دنية، ابراهيم .**أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير.جامعة باتنة:كلية الحقوق والعلوم السياسة،2009.
3. حذفاني، نجيب .**العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون لفترة الحرب الباردة**،مذكرة ماجستير.جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام،2011.
4. الفضايلة عبد الله فلاح ، **التنافس الدولي في آسيا الوسطى**، مذكرة ماحستير. جامعة الشرق الأوسط: قسم العلوم السياسية،2011.
5. زلاقي ،حبيبة .**تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الايرانية**،رسالة ماجستير.جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2010.
6. العربي، خديجة .**السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر2011**. جامعة محمد خيضر بسكرة:كلية الحقوق والعلوم السياسية،2015.
7. العطري ،ميلود.**السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستيرجامعة باتنة:كلية الحقوق والعلوم السياسية،2008.
8. مباركية، منير.**استراتيجيات القوى الكبرى في مواجهة سياسات الاحتواء الأمريكيةّ**،جامعة الجزائر 03: كلية الإعلام والعلوم السياسية،2008
9. مدوخ ،نجاة.**السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسطفي ظل التحولات الراهنة"دراسة حالة سوريا 2014/2010**".جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2015.

5. المواقع الإلكترونية:

1. الأسدي علي ،"احتواء الصين في الإستراتجية الأمريكية"،في:

www.m.ahewar.org

2. تانغ وو شينغ ،" مستقبل علاقات الصين مع القوى الكبرى"، في:

http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2004n/4n4/4n2.htm

3. جريدة الوطن،"العلاقة بين الصين وروسيا من كبرى المحددات للاستقرار في أوراسيا وآسيا والمحيط الهادي"،في:

http://alwatan.com/details/50916

4. دستور روسيا الاتحادية الصادر في 1993 والمعدل في 2014،في:

https://www.constituteproject.org/constitution/Russia_2014.pdf?lang=ar

5. العامري ابتسام محمد ،"منظمة شنغهاي للتعاون الإقليمي"،في

http://cis.uobaghdad.edu.iq

6. عرب روسيا،في:

https://ruarabic.files.wordpress.com/2015/03/relig

7. كوزهانوف نيكولاي "علاقات روسيا مع الصين"،في

http://www.washingtoninstitute.or:

8. مبروك شريف شعبان ،"الاحتواء والمشاركة:الإستراتجية الأمريكية"،في:

http://www.acrseg.org/40002

9. محمود احمد إبراهيم ،"ايران و جهود تطوير الصواريخ البايستية"،في:

http://digital.org.eg/articles.aspx?Seria

10. محمود خليفة جودة محمد،"أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته"،في:

http://democraticac.de/?p=570

11. محمود صافي محمود،"البحث عن عالم متعدد الأقطاب:إستراتجية الصعود الصيني وفرص بكين الكبرى في أمريكا اللاتينية"،

http://www.acrseg.org/37907

12. مقاتل الصحراء،"مصالح جمهورية الصين الشعبية وأهدافها في منطقة الشرق الأوسط والرؤية المستقبلية"،في

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/MsalhChina/sec06.doc_cvt.htm

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. ــــ, **l'Iran réel**(France : Barnéou ,2009)
2. Larousse.Atlas socio – économique des pays du monde,2016.
3. yves lacoste **Larousse-Atlas géopolitique**.Espagne: grafic Estella,2007.

Sites internets:

1. Baake David, « the Impending Percian- Amercan Conflict », in site :

http://www.la-croix.com/Monde/Chine-Russie-un-demi-9239252siecle-de-relations-tumultueuses-2013-03-22-

2. MALOVIC Dorian, "Chine-Russie :une demi- siècle de relation tumultueuses" ,on:

www.Humanitarian.Blaghi.com

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنـــوان	الصفحة
الشكر والعرفان.	
الإهداء.	
مقدمـــة.	
الفصل الأول: طبيعة العلاقات الأمريكية الروسية.	
تمهيد	01
المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الأمريكية والروسية.	02
المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية الأمريكية.	02
المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الروسية.	11
المبحث الثاني: التولفق والتصادم في العلاقات الأمريكية الروسية.	22
المطلب الأول: توافق السياسة الأمريكية الروسية في الحرب العالمية الثانية.	22
المطلب الثاني: تصادم السياسات الأمريكية السوفيتية أثناء الحرب الباردة.	24
المطلب الثالث: الشراكة الأمريكية الروسية عقب انتهاء الحرب الباردة.	28
المبحث الثالث: الصراع الأمريكي الروسي في نظام متعدد الأقطاب.	33
الطلب الأول: خصائص النظام متعدد الأقطاب.	33
المطلب الثاني: الصراع الأمريكي الروسي في مناطق النفوذ.	35
المطلب الثالث: أمن الطاقة الوجه الجديد للصراع الأمريكي الروسي.	
ملخص الفصل.	43
الفصل الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية الروسية تجاه الصين.	
تمهيد	44
المبحث الأول: مقومات الصعود الصيني	45
المطلب الأول: مقومات القوة على المستوى الداخلي	45
المطلب الثاني: الدور الصيني على المستوى الإقليمي	51
المطلب الثالث: مقومات الصعود الصيني على المستوى العالمي	54
المبحث الثاني: السياسة الأمريكية تجاه الصين	56
المطلب الأول: تاريخ العلاقات الأمريكية الصينية	56

فهرس المحتويات:

المطلب الثاني: العامل الاقتصادي وتأثيره على السياسة الأمريكية تجاه الصين	60
المطلب الثالث: الإستراتجية الأمريكية لاحتواء الصعود الصيني	62
المبحث الثالث: السياسة الروسية تجاه الصين	66
المطلب الأول: أبعاد السياسة الروسية تجاه الصين	66
المطلب الثاني: التحالف الروسي الصيني وترسيخ نظام متعدد الأقطاب	68
المطلب الثالث: الموقف الروسي من الصعود الصيني	71
ملخص الفصل.	73
الفصل الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية الروسية تجاه إيران	
تمهيد.	74
المبحث الأول: العوامل المحددة للدور الإقليمي الإيراني	75
المطلب الأول: المحددات العسكرية والاقتصادية	75
المطلب الثاني: المدخل الجيوسياسي لتحقيق المشروع الإقليمي الإيراني	79
المطلب الثالث: الملف النووي الإيراني وطموحات الهيمنة الإقليمية	81
المبحث الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران	86
المطلب الأول: مسار السياسة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني	86
المطلب الثاني: دوافع السياسة العدائية الأمريكية تجاه إيران	88
المطلب الثالث: إستراتجية الاحتواء الأمريكية تجاه إيران	90
المبحث الثالث: السياسة الخارجية الروسية تجاه إيران	93
المطلب الأول: السياسة الروسية تجاه الملف النووي الإيراني	93
المطلب الثاني: خلفيات التقارب الروسي لإيران	96
المطلب الثالث: مجالات التقارب الروسي الإيراني	98
ملخص الفصل	104
الخاتمة	106
قائمة المراجع	108
فهرس المحتويات	
فهرس الأشكال والخرائط	